المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

جمعية الدعوة الاسلامية العالمية

إستراتيجية تطوير التربية العربية

(الإستراتيجية المحدثة)

تونس 2006

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

جمعية الدعوة الإسلامية العالمية

إستراتيجية تطوير التربية العربية
(الإستراتيجية المحدثة)

تونس 2006

الإشراف العام

الأستاذ الدكتور المنجي بوسنينة
المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

المنسق العلمي والفني

الأستاذ الدكتور ميلود حبيبي
مدير إدارة التربية
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

اللجنة العلمية

الأستاذ الدكتور جابر عبد الحميد جابر	أستاذ بجامعة القاهرة - جمهورية مصر العربية
الأستاذ الدكتور عبد العزيز الجلال	مستشار التربية والتعليم - المملكة العربية السعودية
الأستاذ الدكتور عبد الله محمد الزروق	أستاذ بجامعة الفاتح - الجماهيرية العربية الليبية
الأستاذ الدكتور علي الهادي الحوات	أستاذ بجامعة الفاتح - الجماهيرية العربية الليبية
الأستاذ الدكتور محمد مصطفى القبّاج	أستاذ بجامعة محمد الخامس - المملكة المغربية
الأستاذ الدكتور مصطفى عبد السميع	أستاذ بجامعة القاهرة - جمهورية مصر العربية
الأستاذ الدكتور نبيل علي	أستاذ باحث وخبير في تقنيات المعلومات - جمهورية مصر العربية

اللجنة الفنية

الأستاذ أسعد أحمد المسعودي	جامعة الآفاق - الجماهيرية العربية الليبية
الأستاذ الدكتور حسن حطاب صخي	منسق برامج تربوية بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
الأستاذة حياة الوادي	منسق برامج تربوية بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

التحرير العلمي للاستراتيجية

الأستاذ الدكتور عبد الجبار توفيق	أستاذ باحث بجامعة بغداد سابقا - العراق

إستراتيجية تطوير التربية العربية (الإستراتيجية المحدثة) / إدارة التربية. ـ تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2006 . ـ 160 ص

ISBN: 978-9973-15-202-2

المحتويات

تصدير 7

الفصل الأوّل : دواعي تحديث الاستراتيجية :

دواعي تحديث الاستراتيجية..... 13

الاستراتيجية..... 19

التحديث..... 21

العولمة..... 21

تحديث وثيقة الاستراتيجية ومستجدات الفكر التربوي العربي..... 22

الهيكلة الجديدة للوثيقة..... 26

الفصل الثاني : منطلقات الاستراتيجية ومصادرها :

منطلقات الاستراتيجية ومصادرها..... 33

الماضي الحي..... 37

الواقع الراهن للأمة العربية..... 47

التربية العربية واقعها واتجاهاتها..... 58

فلسفة التربية العربية..... 59

الأهداف التربوية..... 60

السياسات التربوية..... 61

التطوّر الكمّي للتعليم..... 62

التطوّر النوعي للتعليم..... 64

الفصل الثالث : أبرز المشكلات والتحديات المحلية والعالمية التي تواجه التربية العربية وانعكاساتها عليها :

أبرز المشكلات التي تواجه التربية العربية..... 67
التحديات المحلية والعالمية وانعكاساتها على التربية العربية..... 75
إرادة التغيير..... 76
الثورة العلمية والتكنولوجية..... 77
إنتاج المعرفة..... 80
التغيرات الاقتصادية..... 83
التغيرات السياسية..... 84
التغيرات الثقافية..... 86
التغيرات الاجتماعية..... 87
تحديات العولمة..... 88
البحوث والدراسات المستقبلية والتقويم العلمي..... 89

الفصل الرابع : المبادئ الأساسية للاستراتيجية وأهدافها :

المبادئ الأساسية للاستراتيجية..... 93
المبدأ الإنساني..... 94
التربية للإيمان..... 94
المبدأ الوطني في التربية..... 95
المبدأ القومي في التربية 96
المبدأ التنموي..... 97
مبدأ التربية من أجل الديمقراطية وحقوقالإنسان..... 98
مبدأ التربية للعلم..... 99
مبدأ التربية للعمل..... 100
التربية للحياة..... 101

مبدأ التربية للقوّة والبناء..... 101
مبدأ التربية المتكاملة..... 102
مبدأ الأصالة والتجديد..... 103
أهداف الاستراتيجية : العامة والتفصيلية 104
الأهداف العامة 106
الأهداف التفصيلية 108
أهداف مكافحة الأمية وتعليم الكبار..... 110
أهداف التعليم قبل المدرسي..... 111
أهداف التعليم الأساسي..... 112
أهداف التعليم الثانوي..... 114
أهداف التعليم المهني والتقني..... 115
أهداف إعداد المعلمين وتدريبهم..... 116
المناهج والكتب الدراسية..... 118
التقويم التربوي..... 120
المبنى المدرسي..... 121
ملامح مدرسة المستقبل..... 121

الفصل الخامس : سبل تنفيذ الاستراتيجية :

سبل تنفيذ الاستراتيجية..... 125
بعض الافتراضات والمسلمات الأساسية..... 126
بعض الإجراءات المطلوبة من أجل تنفيذ فعال للاستراتيجية..... 129
مراحل تنفيذ الاستراتيجية..... 134
مرحلة تحديد الأهداف الإجرائية..... 136
مرحلة وضع الخطط التنفيذية التفصيلية لتنفيذ المشروع..... 137
مرحلة التنفيذ والعمليات المتفاعلة لتنفيذ الخطة..... 139
مرحلة وصف المخرجات وتحليلها..... 141

مرحلة التقويم والمتابعة والتغذية الراجعة..... 141
المراحل الزمنية لتنفيذ الاستراتيجية..... 144
مدّة تنفيذ الاستراتيجية..... 145
أولويات خطط الاستراتيجية..... 148
معايير اختيار الأولويات..... 148
نموذج تطبيقي..... 151
خـــاتمة..... 155
قائمة المراجع : 157

تصديـــر

نشأت فكرة وضع استراتيجية عامة لتطوير التربية في البلاد العربية حينما اجتمع وزراء التربية والتعليم العرب في مؤتمرهم الرابع الذي انعقد في مدينة صنعاء باليمن في شهر ديسمبر عام 1972.

ففي ذلك المؤتمر قرر الوزراء ضرورة التقاء الدول العربية على استراتيجية تربوية واحدة تصاغ في إطار موحد تكفل للأمة العربية بلوغ أهدافها التربوية المنشودة في إطار قومي وإنساني.

وقد أنيطت هذه المهمة بنخبة من العلماء والخبراء العرب برئاسة الدكتور محمد أحمد الشريف أحد العلماء الليبيين الأجلاّء والذي كان يشغل منصب وزير التربية والتعليم في ليبيا آنذاك.

وقد استغرق عمل اللجنة حوالي ست سنوات منذ إقرارها في المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الذي انعقد في مدينة الخرطوم بالسودان في شهر أغسطس عام 1978.

وخلال مدة عمل اللجنة تم إثراء الاستراتيجية بمجموعة من البحوث والدراسات وأوراق العمل والندوات والمؤتمرات التي شارك فيها عدد كبير من الخبراء والمختصين، بالإضافة إلى بعض المنظمات والمؤسسات بشكل مباشر وغير مباشر، وقد تم كل ذلك تحت إشراف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

وبفضل الطريقة العلمية التي انتهجها أعضاء اللجنة وأسلوب العمل المتأني والشمولي

جاءت الوثيقة في شكلها النهائي ثمرة متميزة ممثلة إنجازاً علمياً وتربوياً يستحق كل التقدير.

وقد بذلت الأقطار العربية خلال العقود الثلاثة الماضية جهوداً كبيرة للاستفادة من الاستراتيجية لتحتل التربية مكانها المستحق في المجتمع، وذلك حسب ظروف كل منها وقدراتها المادية والبشرية ساعية إلى تطوير المنظومة التربوية، وتكوين الموارد البشرية وبنائها وتنمية المجتمع اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وتربوياً.

واليوم ونحن نعمل من أجل التطور ونتطلع إلى الأفضل، ونعيش القرن الحادي والعشرين بكل تحدياته ومتطلباته، وبعد مرور ما يقرب من ثلاثة عقود على تبني الاستراتيجية الأصلية وانطلاقاً من التجارب التي قامت بها الأمة العربية في كل بلد على حدة وعلى مستوى العمل التربوي العربي المشترك، وبعد انتشار العديد من المؤسسات والمراكز التربوية التي اهتمت بتطوير البحث التربوي والعلمي، وانسجاماً مع طموحات الأمم في العالم وتطلعها للتنمية والتقدم والتواصل، فقد آن لنا أن نعيد قراءة ما كتبناه منذ ما يزيد على ربع قرن مضى بهدف التعرف على مسيرتنا التربوية، واقتراح الإصلاح المنشود للمنظومة التربوية في الوطن العربي بحيث نحافظ على الثوابت ونأخذ في الاعتبار ما أضافته تجاربنا وتجارب الآخرين في المجال التربوي إلى تحديث الاستراتيجية وتحقيق آمال الأمة العربية.

ومن هذا المنطلق، فقد التقت إرادة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وتطلعاتهافي هذا المجال مع تطلعات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ورغباتها لإنجاز عمل تربوي مشترك يعتبر مكملاً للاستراتيجية الأصلية، حيث تم الاتفاق على تحديث استراتيجية تطوير التربية العربية وفق معايير وصيغ محددة تراعي ما تم إنجازه وما يظهر الآن من تطورات في الواقع العربي. وقد تم لهذا الغرض تكوين لجنة متخصصة من خبراء التربية في المنظمة والجمعية أنيط بها القيام بهذه المهمة التربوية.

وقد تفضلت الجمعية مشكورة بتمويل هذا المشروع وفق أسس تنظيمية علمية ومالية تشرف عليها المنظمة العربية.

وقد تفضل المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بتكليف من المؤتمر العام،

باعتماد وثيقة تحديث استراتيجية تطوير التربية العربية وذلك في جلسته التي عقدت بمقر المنظمة بتاريخ 2006/5/5 وقدم الشكر لجمعية الدعوة الإسلامية العالمية وكلف المدير العام للمنظمة بإيجاد آلية لتفعيل الاستراتيجية في الدول العربية والتعريف بها لدى الجهات المختصة في تلك الدول، كما أوصى بترجمتها ووضعها على موقع المنظمة على شبكة المعلومات الدولية.

وإننا إذ نقدم هذا العمل التربوي الجديد لأمتنا العربية فإن الأمل يحدونا في أن يحقق طموحات الأمة العربية في التقدم والازدهار، وبناء مجتمع المستقبل، مجتمع المعرفة، وأن يحظى بالاهتمام والتطبيق العملي، فهو عمل نرى فيه إنجازاً تربوياً مكملاً للاستراتيجية الأصلية من حيث القيمة العلمية والأهداف كما أنه راعى المستجدات والمتغيرات التي يعيشها العالم اليوم.

ولعله من المهم أن نشير إلى أن فكرة التحديث جاءت بدافع عربي يراعي بالدرجة الأولى المصلحة العليا للأمة العربية وتأكيد هويتها ويأخذ في الاعتبار التطورات والمستجدات، فهناك تغييرات كثيرة حدثت في الواقع التربوي العربي منذ إقرار الاستراتيجية لأول مرة، سواء من حيث التطور الكمي أو الكيفي للتعليم أو من حيث زيادة عدد السكان، وهذا يقتضي بطبيعة الحال إعادة ترتيب الأولويات سواء في مجال محو الأمية أو استيعاب من هم في سن التعليم أو من حيث التمويل وبناء مجتمع المعرفة، في الألفية الثالثة.

إن ما نؤمن ونعتز به هو أن انطلاقتنا جاءت بإيحاء من واقعنا التربوي العربي، يراعي هوية الأمة العربية وخصوصياتها الثقافية، وهذه هي نظرة المنظمة العربية وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية على حد سواء. وهي نظرة تنطلق من خصوصية الأمة العربية وهويتها. وقد أعطيت اللجنة كافة الصلاحيات العلمية لانتقاء المنهج الذي ترتئيه في سبيل الوصول إلى الأهداف المنشودة، بما في ذلك الحوار الفكري مع المسؤولين والمختصين في الوطن العربي وعقد اللقاءات والندوات الفكرية مع رجال التربية والتعليم العرب وإثراء جوانب التحديث بما يستحقه من آراء ومقترحات من شأنها تحقيق النتائج المستهدفة.

ووفق هذه الرؤية والتوجهات انطلقت اللجنة المختصة في عملها مبديةً حرصها على التمسك بالمبادئ والأسس التي تم الاتفاق عليها، ومن أهمها أن يكون التحديث وفق المعايير التي تم تحديدها من حيث المحافظة على المنطلقات والتوجهات الإقليمية الأصلية والثابتة للأمة العربية مراعين في ذلك متطلبات العصر الذي نعيشه في ظل المستجدات والمتغيرات التي حدثت خلال ربع قرن مضى.

وقد عقدت اللجنة الفنية المختصة عشر اجتماعات رئيسية في كل من مقر المنظمة العربية في تونس والقاهرة والرباط وطرابلس، إلى جانب اجتماعات فرعية عقدتها في كل من طرابلس وتونس. وقد عقدت هذه الاجتماعات في الأعوام 2003 ,2004 و2005، وكانت خلاصة مداولات اللجنة أن يتناول تحديث الاستراتيجية الأهداف والغايات التالية:

- تأكيد هوية الأمة العربية الإسلامية وخصوصياتها المنفتحة والمتفاعلة مع الآخر،
- تجديد النظام التعليمي سواء على المستوى العربي الشامل أو على المستوى القطري وتجويده،
- تنويع البرامج التعليمية والتربوية وتجديدها بما يناسب تطور المجتمع العربي والتقدم العلمي والتقني ويتناسب مع تقدم الحضارة الإنسانية المعاصرة،
- بناء مدرسة المستقبل التي تعد الطالب لحياة ومجتمع المستقبل بكل أبعادها ومؤهلاتها الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والثقافية، مع المحافظة على الهوية العربية الإسلامية الأصلية.

وقد جاء عمل اللجنة محققاً لما ارتضته المنظمة والجمعية من آمال وأهداف على حد سواء وذلك نتيجة لوعي المسئولين والمفكرين العرب بضرورة تطوير أنظمتهم التربوية والتعليمية على كافة المستويات.

إن استراتيجيتنا منفتحة على نفسها وعلى الآخرين وهي نابعة من احتياجاتنا وتطلعاتنا للأفضل إذ إننا جزء من هذا العالم نؤثر فيه ويؤثر فينا ونؤمن بالتواصل والتعاون مع الآخرين

من منطلق احترام متبادل ما دام الآخر يراعي مصالحنا ويحترم مبادئنا وهويتنا وتطلعاتنا لحياة أفضل.

ولا يفوتني لدى اختتامي لهذا التصدير أن أنوه بالمجهودات التي بذلتها اللجنة المكلفة بإعداد هذا التحديث وخاصةً المحررين منهم، شاكراً لهم اضطلاعهم بهذا العمل القومي المثمر.

كما أود أن أقدم الشكر الجزيل لجمعية الدعوة الإسلامية العالمية، وعلى رأسها أمينها معالي الدكتور محمد أحمد الشريف، لتفضله بدعم المشروع مادياً ومعنوياً من خلال متابعته و مشاركته الفعلية التي أظهرت هذا العمل إلى حيز الوجود.

والله ولي التوفيق ،

د. المنجي بوسنينة

المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

الفصل الأول

دواعي تحديث الاستراتيجية

إن أهمية التعليم مسألة لم تعد محل جدل في أي مكان في العالم من حيث أهميتها للنهوض بالأمم، فقد أثبتت التجارب الدولية والعالمية المعاصرة أن بداية التقدم الحقيقية تكمن في مدى الأهمية التي تعطى للتعليم وتطور العلم وإن أية أمة إذا ما أرادت التقدم أن ترعى التعليم وتجعله في أولى أولوياتها من حيث برامجها وسياساتها.

والتعليم يتحمل مسؤولية كبيرة في تحقيق التنمية التي يطمح إليها المجتمع في كل نواحي الحياة سواء في مجالات التنمية البشرية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، فالدول المتقدمة لم تكن لتنهض وتتقدم لولا تكثيف جهودها في العناية بالتعليم وتطويره.

لقد شعر المسؤولون العرب بأهمية التعليم في وقت مبكر من القرن الماضي وقد تبلور ذلك في المؤتمر الرابع لوزراء التربية والتعليم العرب الذي عقد في صنعاء (اليمن) في كانون الأول (ديسمبر)1972 حيث أصدر ذلك المؤتمر قرارا لتشكيل لجنة يوكل إليها وضع استراتيجية لتطوير التربية في البلاد العربية يمكن لكل قطر عربي أن يستهدي بها في وضع خططه التربوية. وقد استطاعت اللجنة المشكلة من

مجموعة من خيرة المفكرين العرب أن تبذل جهودا استثنائية توّجت بتقديم تقريرها النهائي لوزراء التربية العرب حيث تم اعتماده في مؤتمر الخرطوم عام 1978.

دواعي تحديث الاستراتيجية:

لقد وفرت الاستراتيجية التي اعتمدت رؤية فكرية وعلمية وتربوية أساسية وأصلية لكل مخططات تجديد الأنظمة التعليمية في البلاد العربية وتطويرها. ومنذ ظهور البلدان العربية كدول مستقلة فإن التربية بمكانتها المستحقة ودورها الهام في تطوير المجتمع العربي استطاعت أن توفر لها كل الإمكانات المادية والبشرية حسبما توفر لتلك الدول في حينها وحسب الأولويات التربوية لديها. وبالرغم من هذه الرعاية للتربية والنظرة الإيجابية تجاهها فإن الشعور السائد لدى المسؤولين التربويين في نهاية القرن العشرين يؤكد بأنه ما يزال للتربية دور كبير في تحقيق التنمية العربية بكل أبعادها. وقد انطلق هذا الشعور من التغييرات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها الوطن العربي خلال العصور الثلاثة الماضية والتي تطلبت المزيد من دراسة وثيقة استراتيجية تطوير التربية العربية واستيعابها التي اعتمدها وزراء التعليم العرب عام 1978، وذلك بهدف التخطيط للتربية لعالم اليوم وفق مستجدات العصر ومتطلباته وبهدف توظيف التربية لإعداد المواطن العربي الصالح القادر على التعامل مع هذه المتغيرات المستجدة خاصة من النواحي العلمية والثقافية والمهنية، فأساس إعداد المواطن العربي وتكوينه هو الثقافة العربية والإسلامية الأصلية ونظريات التربية لبناء الإنسان وإعداده لمجتمع المستقبل، وهذه التربية التي نتحدث عنها وعن مسلماتها تستمد أصالتها أساسا من وثيقة استراتيجية التربية العربية ومرتكزاتها العلمية ومنطلقاتها الفكرية والتربوية التي وضعتها نخبة خيرة من قادة الفكر التربوي العرب.

واستنادا إلى المعطيات والمفاهيم السابقة فقد أدركت القيادات السياسية والتربوية في البلاد العربية ومنذ اعتماد الاستراتيجية الأصلية بأن نظمها التربوية تحتاج دائما إلى المزيد من التطوير والتجديد العملي تمشيا مع مستجدات العصر ومتطلباته وبما لا يتعارض مع القيم والثوابت العربية المعمول بها. وهذا أمر لم يغفله المؤتمر العام لوزراء التربية العرب عند تبنيه للاستراتيجية عام 1978 فقد أشار إشـــارة واضحـــة إلى أهمية التجديـــد والمتابعة. لذلك فإن مشروع تحديث الاستراتيجية جاء انطلاقا من لاستراتيجية لأصلية ومسلماتها وأبعادها الفكرية والتنظيمية حيث وضعت الاستراتيجية الأصلية الإطار الفلسفي والتربوي والتنفيذي للعمل التربوي، وجاء مشروع التحديث استجابة وتطبيقا لمنطلقاتها آخذا في الاعتبار واقع الأمة العربية ومستجداته وفق معطيات القرن الحادي والعشرين وحاجاته، وهذا التحديث الذي بين أيدينا هو مرحلة عملية لاحقة من مراحل تنفيذ الاستراتيجية ويعتبر مكملا لها. وإن من أهم دواعي تحديث الاستراتيجية الأصلية هو العودة إليها من جديد لتبني الكثير من أفكارها ورؤاها العلمية والثقافية والتربوية على أن يؤخذ في الاعتبار الجوانب التالية:

1. الحاجة إلى التجديد والتحديث لمواكبة التغير والتطور في الواقع العربي والحاجة إلى آفاق جديدة من الفكر التربوي والتقنيات التربوية الحديثة المناسبة لطبيعة المجتمع العربي في تطوره منذ السبعينات وحتى الوقت الحاضر.
2. استيعاب الثورة العلمية والتقنية ومتابعة تطوراتها وإرساء مناهج للعلم وتحديث مفاهيم هذه الثورة واقتران الفكر بالعمل ومتابعة آثارها في الحياة والمساهمة في تطويره وتوظيف نتائج هذه الثورة العلمية التقنية لخدمة التنمية البشرية والتنمية الشاملة بشكل عام في الوطن العربي.
3. متابعة الفكر التربوي الحديث والانتفاع بالجهود العلمية والعملية في ميادينها

المختلفة وتطوير البحوث التربوية لمواجهة المشكلات التربوية في الوطن العربي وتطوير فكر تربوي متميز والسعي إلى خلق جيل عربي صالح.

4. اعتماد التجريب والاستفادة من النظريات التربوية التي استحدثت في العقود الثلاثة الأخيرة وجعل المؤسسة التربوية وخاصة (المدرسة) في واقع نشاطها ميدانا للتجديد.

5. تنويع برامج التعليم بما يحقق الاستفادة من تطور البحث العلمي والتربوي وتوظيفه لصالح المزيد من نشر التعليم بين مختلف شرائح السكان والسعي إلى تحقيق مجتمع التعليم ومجتمع إنتاج المعرفة على مستوى الوطن العربي.

6. الربط بين التعليم العام والتعليم الفني والمهني وتنوع أنماط التعليم وبرامجه مع ربط التعليم بحاجات سوق العمل.

7. توثيق التعاون التربوي والثقافي والعلمي مع الثقافات العالمية وخاصة شعوب العالم الإسلامي ودعوتها إلى مشاركة بلدان الوطن العربي في إحياء التراث الحضاري وإبراز جوانب الأصالة المتمثلة في التراث العربي الإسلامي، وتنمية فكر متميز يستند إلى الثوابت الإسلامية والتفاعل مع الاتجاهات الإيجابية والسليمة وتشجيع مبادئ الحوار والتفاهم والتعاون المشترك من أجل بناء الحضارة العربية الإسلامية.

8. تشجيع التعاون والتبادل الثقافي والتربوي مع الشعوب الأخرى وتيسير نقل التقنية المناسبة مما يساعد على بناء نهضة علمية عربية تؤدي إلى تطور المجتمع العربي وتقدمه.

9. تأكيد العمل المشترك بين وزارة التربية والوزارات والمؤسسات الأخرى.

إن ما شهده القرن العشرون في ربعه الأخير والقرن الجديد في بدايته من

هزات كبرى غيرت وجه العالم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي، قد انعكست آثارها بشدة على الوطن العربي الذي تعرض بدوره لهزات خطيرة تتطلب جهودا استثنائية مبنية على التضامن والتكافل والتكامل والتفاعل بين معظم أجزائه كما تتطلب استثمارا أمثل لكل الموارد البشرية والطبيعية المتاحة في الوطن العربي، وهذا كله يجب أن يكون في ضوء استراتيجية وخطط قومية ووطنية مدروسة ترسم الطريق السليم والخطوات المتتابعة والدقيقة لتحقيق الأهداف المنشودة.

من هذا المنطلق وفي ضوء التحديات العديدة والرغبة الأكيدة في مواجهتها والإدارة القوية للتغيير تبرز الحاجة إلى استراتيجية محدثة للتربية في الوطن العربي لمواكبة العصر والحفاظ على أمنه القومي وهويته العربية الإسلامية.

إن تجديد نظم التربيـــة في الوطن العربي بما يمكنهـــا من مواجهة التحديات وتهيئـــة المجتمـــع لحياة أفضـــل والمساهمـــة في الحضـــارة الإنسانيـــة يتطلب استراتيجية محدثة تأخذ كل المتغيرات والمستجـــدات بعين الاعتبار، وقد آن الأوان للسير وفق استراتيجية وخطط واضحة ووضع أسس تنفيذها وتقويمها لكي تنتقل إلى مرحلة جديدة تصلح لبداية القرن الحادي والعشرين وتنطلق منها إلى مرحلة لاحقة أكثر دقة تعتمد التنفيذ والتقويم التطويري المستمر للعملية التربوية.

إن مواجهة مطالب الثورة العلمية التقنية والتنمية الشاملة والديمقراطية وتحديات العولمة تحتاج إلى استراتيجية وخطط يتم في ضوئها معالجة موضوع ضمان الحقوق الأساسية للإنسان العربي القائمة على المساواة وتكافؤ الفرص وإعطاء الأولوية للفئات المحرومة في المجتمع العربي لكي تكون مساهمة المجتمع العربي مساهمة فعاله في تطور المجتمع الدولي وصيانة السلام العالمي .

إن إمكانيات الأمة العربية المادية منها والبشرية، هائلة ومتنوعة إلا أن تشتتها وعدم تكاملها والتنسيق فيما بينها أدى إلى عدم استثمارها والاستفادة منها بالشكل الأمثل بما يخدم مصالح الأمة العربية. ولذلك فان أية استراتيجية لابد وان تأخذ هذا الجانب بعين الاعتبار بما يؤدي إلى أن يكون كل جزء من أرجاء الوطن العربي أفضل حالاً من كونه منفرداً ومعزولاً عن أمته العريقة وبالتالي تضيع عليه فرص عديدة للتقدم والتطور السريع والفعال بكلفة أقلّ .

إن لدى الأمة العربية، استناداً إلى إمكاناتها الهائلة، أهدافا حضارية لابد أن تسعى لتحقيقها، ويبرز من بينها التكامل والتنسيق وتحقيق الأمن القومي والتنمية الشاملة والديمقراطية مما توفره من الحرية والمساواة في الحقوق والواجبات والمشاركة الواسعة في اتخاذ القرارات وصيانة كرامة الإنسان وتنمية الثروة البشرية وتمكين الإنسان في الوطن العربي من تطوير شخصيته في سائر جوانبها وتنمية مهاراته وكفاياته إلى أقصى مدى متاح والاستمتاع بحقوقه الأصيلة في أمن واطمئنان والتعاون مع المجتمع الدولي وشعوبه المحبة للسلام والمساهمة في صيانته والمشاركة في الحضارة الإنسانية وتنمية جوانبها السليمة والسعي لخير الإنسانية وتقدمها.

إن أبرز ما يميز الحضارة المعاصرة هو التغيير السريع الواسع المدى، العميق الأثر، الشامل في الأبعاد وهو تغيير متأثر إلى درجة واسعة بالثورة العلمية والتكنولوجية التي تركت آثارها في سائر مجالات الحياة، فلم يشهد العالم في تاريخه الطويل من ظواهر التغيير في شدته وسرعته وعمق آثاره واتساع مداه مثلما يشهده في الوقت الراهن، لذلك فإن التغيير أصبح حتمياً ولكن لابد لهذا التغيير أن يكون رشيداً مستنداً إلى فلسفة واضحة واستراتيجية وخطط سديدة لا أن يكون انتقائياً أو عشوائيا ففي كلتا الحالتين تكون الخسارة والتخلف عن ركب الحضارة أمرا حتمياً، فإذا كان الفرق في الفجوة سنوات فإنه قد يصبح

عقوداً وربما قروناً يصعب عندها تلافي الخطر المحدق بالأمة وبالتالي تضيع عليها فرص ثمينة للتطور واللحاق بالركب العالمي السريع في نموّه وتطوّره.

في ضوء ما تقدم من أفكار موجزة ومختصرة غير شاملة تبرز أهمية تحديث استراتيجية تطوير التربية العربية والحاجة إلى مثل هذا التحديث بأسرع وقت ممكن لكي لا تفوت على الأمة الفرصة المواتية للحاق بعجلة النمو والتقدم،

ولابد في مثل هذا الفصل وقبل الدخول التفصيلي في الاستراتيجية وفلسفتها ومصادرها وكيفية تنفيذها ومتابعة هذا التنفيذ، وتطويرها بشكل مستمر من تحديد مختصر لعدد من المصطلحات التي يتم تداولها في هذه الاستراتيجية، ومن هذه المصطلحات ما يأتي:

الاستراتيجية:

الاستراتيجية كالعديد من المفاهيم والمصطلحات مفهوم له معان وتفسيرات متنوعة ومتعددة إلا أنها متوافقة مع بعضها البعض ولا تختلف كثيراً إلا باختلاف المجال الذي تتناوله.

والاستراتيجية مصطلح استخدم أصلا في الحياة العسكرية ثم السياسية وهو يعني فن القيادة ووضع الخطط وتنسيقها، وبعد أن تطورت أصبحت تستعمل في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ومنها مجال التربية والتعليم وأصبح معناها في هذا الميدان هو الفن الذي يدار فيه التعليم على نحو مخطط ومدبر ومنظم وموجه وهادف إلى جانب التحكم فيه كعامل مساعد على نمو مهارات الأفراد وتطور مجالات الحياة في المجتمع، وتعتبر الاستراتيجية في نظر اليونسكو بأنها المدخل الشامل إلى تعليم الذي تتضمنه نظمه ومناهجه وبرامجه وأدواته وصعوباته وعائداته بما ينسجم مع الأهداف المرسومة له.

ويعتبر بعض الباحثين الاستراتيجية بأنها المدخل المتكامل الذي يوحد بين جهود الباحثين والخبراء وأصحاب القرار والمخططين في بناء النظم التعليمية وتغيير المناهج التربوية واستثمار الموارد البشرية والمالية والمادية وتحسين أساليب العمل والاتصال والتفاعل والتبادل بين كافة الأطراف المشتركة والفاعلة في الحياة التعليمية مع وضع الأهداف الخاصة لمواجهة ما سيكشف عنه الواقع وصولاً مع الوقت بالأفراد إلى أرقى المراتب وبالمجتمع إلى أفضل الأوضاع بصورة مرنة وذلك وفقاً للنموذج التنموي الذي يتبعه المجتمع خلال دورة تاريخية واجتماعية محددة.

ويرى آخرون بأن الاستراتيجية هي ما يشتق ويوضع في ضوء السياسات التربوية المبنية في ضوء الفلسفة التربوية، فهي تقع وسطاً بين السياسة والخطة.

والخلاصة فإن التعريف الإجرائي للاستراتيجية التربوية هو أنها مجموعة الأفكار والمبادئ التي تتناول الميدان التربوي بصورة شاملة ومتكاملة بما يتضمنه من غايات كبرى وأهداف تفصيلية مشتقة من هذه المبادئ وأساليب تنفيذها ومتابعة هذا التنفيذ وتقويمه وتطوير الاستراتيجية بشكل مستمر. أي إنّ استراتيجية تطوير التربية العربية تتضمن ما يأتي:

أ. تحديد الفلسفة والمصادر التي تستند إليها.
ب. السياسة التربوية ومنطلقاتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
ج. الغايات والأهداف التي تريد تحقيقها.
د. وسائل التنفيذ لتحقيق هذه الأهداف.
ه. متابعة التنفيذ وتقويمه وتطوير الأهداف والوسائل في ضوء ذلك.

ومن الضروري التأكيد أن تكون هذه الاستراتيجية شاملة للأمة العربية وفي الوقت نفسه تكون مساعدة كنواة لسياسات وخطط تربوية وطنية على مستوى البلدان العربية في إطار التنسيق والتكامل العربي.

التحديث:

التحديث مصطلح يجري تداوله بشكل واسع في الوقت الحاضر وهو مرادف لمصطلح التطوير والتغيير، وهو لا يعني بأية حال من الأحوال الإلغاء أو البدء من جديد بل يعني الاستفادة القصوى من الماضي والحاضر لأجل تحديد الملامح الأساسية للمستقبل.

إن الواقع التربوي الذي نعيشه قد تحدد نتيجة مؤثرات عديدة ومتشابكة في القرن الماضي وتحديداً في الربع الأخير منه، ويمكن أن يقال أنّه، كان للاستراتيجية دور مهمّ، فهو مهمّ في تحديد هذا الواقع ورسم الصورة الحالية، وإن بعض نتائج الحاضر متأثرة بالاستراتيجية، إلا أن الواقع الراهن يشهد تطورات وتغيرات سريعة وجذرية في شتى جوانب الحياة مما يتطلب إجراء التغييرات اللازمة على الاستراتيجية لكي يتم رسم ملامح جديدة للمستقبل تحدد منذ الآن.

إن إجراء التغييرات المناسبة على الاستراتيجية والمنسجمة مع ما يجري في الوطن العربي والعالم هو ما يسمى بالتحديث . فالتحديث ليس البدء من جديد وإنما هو استمرار مدروس ومخطط مع إجراء بعض التعديلات اللازمة التي تتطلبها المرحلة الراهنة وما يتوقع به في المستقبل.

العولمة:

العولمة مصطلح حديث يجري تداوله بشكل واسع في الوقت الراهن، وسيتم تناولها مع تحدياتها في مرحلة لاحقة من هذا التقرير.

والعولمة في أوسع معانيها تشير إلى وصف جميع العمليات المجتمعية التي تخترق حدود أمة وتفسيرها مما يؤدي إلى تقارب أجزاء العالم وانتشار المعلومات، والتي تدعمها التكتلات الاقتصادية والكيانات الكبيرة التي تمتلك

القدرة على التأثير في إقتصاديات الدول بل والتأثير في النظم السياسية والحياة الثقافية والاجتماعية والإعلامية وإمكانية نقل أي مادة ثقافية إلى كل أنحاء العالم مما يؤدي إلى اختراق الحدود في نواحيها كافة.

والعولمة الاقتصادية هي التركيز على تعزيز اقتصاديات السوق ومنافساته لتدويل معاييره المتصلة بالقدرة على المنافسة وجودة الأداء والربحية والكفاية مع فتح الحدود أمام انتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا وشبكات المعلومات وسيطرة سياسات الخصخصة الهادفة إلى تقليص دور الدولة.

وتعتبر ظاهرة العولمة من الظواهر التي لاقت اهتماماً كبيراً من الباحثين والمهتمين في الآونة الأخيرة لما لها من تأثير في جوانب الحياة بأوجهها المختلفة ولما تجسده وتعكسه من سمات ومظاهر للمرحلة التي تمر بها البشرية جمعاء.

إن الانفتاح الإعلامي العالمي ووسائل الاتصال السريعة أصبحت تعبر الحدود بلا قيود ولذا فإن العولمة في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية واقع يجب التفاعل معه من أجل دفع الضرر بقدر الإمكان والاستفادة من الإيجابيات. إن تأثيرات العولمة في تشكيلها لعالم القرن الحادي والعشرين ومؤسساته ومنها المؤسسة التربوية ستعتمد إلى حد كبير على دور الإرادة والفعل والاختيار للأفراد والدول والجماعات وقوتها.

فالعولمة إذن ظاهرة سيتم التعامل معها بشكل يخدم تطبيق استراتيجية تطوير التربية العربية بشكل فعال مع الحفاظ على تراثنا وذاتيتنا الثقافية.

تحديث وثيقة الاستراتيجية ومستجدات الفكر التربوي العربي:

لقد أبرز التصدير في بداية هذه الوثيقة أكثر المبررات والدواعي للتحديث بحيث لا يحتاج الأمر إلى مزيد ولكن يبقى القول إن مشروع التربية هو مشروع

كبير متشابك مع جميع المؤسسات المجتمعية ومتعقد من حيث أهداف مراحله وأنواعه المختلفة. ولكن وبالرغم من ذلك فإن هناك مبادئ أساسية للتربية في جميع مراحلها وأنواعها تمثل أهدافا كبرى تنتظم حولها مختلف المؤسسات التربوية بمراحلها وتخصصاتها وعلاقاتها بالمجتمع وبمؤسسات العمل وبالعالم ككل.

وقد أوضحت الدراسات التأملية المتابعة بعمق للممارسات التربوية والفكر التربوي في مختلف بقاع العالم وخلال فترات تاريخية متعاقبة، أوضحت أن التربية في النهاية يجب أن تتوجه نحو مجموعة صغيرة رئيسة من الأهداف، وما تحتها فروع تعتبر تحصيل حاصل إذا تحققت تلك الأهداف الرئيسة. وهذه الأهداف كما لخصها تقرير اللجنة الدولية للتربية في القرن الحادي والعشرين (تقرير جاك ديلور) لليونسكو تمّ استخلاصها بواسطة مجموعة من المفكرين الأفاضل من مختلف دول العالم تتبعوا أدبيات الفكر التربوي وممارساته واستراتيجياته وخططه على المستوى الدولي والإقليمي والوطني، ورصدوا توجهاتها وأهدافها ووجدوا أنها لا تخرج عن مجموعة صغيرة من الأهداف تتلخص فيما يلي :

- تقوم التربية مدى الحياة على أربعة أعمدة: التعلّم لتعرف، والتعلّم لتعمل، والتعلّم لنعيش معا، والتعلّم لتكون.
- التعلّم لتعرف وذلك بالجمع بين معرفة عامة عريضة مع توافر الفرصة للعمل والدرس في عدد صغير من الموضوعات. وهذا يعني أيضا التعلّم لنتعلّم بحيث نفيد من الفرص التي توفرها التربية طوال الحياة.
- التعلّم لتعمل وذلك لكي تكتسب مهارة مهنية، ليس ذلك فحسب، بل على نحو أشمل لكي تكتسب الكفاية والبراعة في معالجة كثير من

المواقف وللعمل في فرق أيضا. إنه يعني أن تتعلّم لتعمل في سياق الخبرات الاجتماعية وخبرات عمل الشباب على اختلافها. وقد تكون هذه الخبرات غير نظامية نتيجة للسياق المحلي والقومي أو نظامية تتضمّن وتتطلب مقررات دراسية تدرس بالتناوب مع العمل.

- التعلّم للعيش معا، وذلك بتنمية فهم الآخرين، وتقدير الاعتماد المتبادل، وبالقيام بمشروعات مشتركة وتعلم إدارة الصراع، وفي روح من احترام القيم التعددية والفهم المتبادل والسلام.

- التعلّم لتكون بحيث ينمي الفرد شخصيته على نحو أفضل. وأن يكون قادرا على التصرّف باستقلال ذاتي أعظم دائما، وحكم أرشد، ومسؤولية شخصية. وينبغي بالنسبة إلى هذه النقطة أن لا تغفل التربية أي جانب من إمكانات الشخص : ذاكرته، تفكيره، واستدلاله العقلي، وإحساسه الجمالي، وقدراته الجسمية، ومهارات الاتصال.

وتلاحظ الاستراتيجية أنه على خلاف ما تتطلّبه هذه الأهداف فإن التعليم النظامي يؤكد على المعرفة على حساب أنماط التعلّم الأخرى وأهدافها. وتوصي الاستراتيجية بأن يتمّ تصوّر التربية على نحو أكبر شمولية. وأن توجه هذه الرؤية الإصلاحات والسياسات التربوية المستقبلية. كما تشير الاستراتيجية إلى مفهوم التعلّم مدى الحياة والاستفادة من كل الفرص المتاحة في المجتمع للتعلّم من خلال المؤسسات التربوية النظامية وغير النظامية والمؤسسات الثقافية والإعلامية وكل ما يمكن أن يوفره المجتمع من فرص تعلّم وإعادة تدريب لجميع الفئات العمرية من غير تمسك بالروتين والسلاسل الدراسية والشهادات المتدرجة بل بالاعتماد على وسائل التقويم والاختبارات الموضوعية التي تتيح للجميع التنقل والمراوحة بين العمل والتعلّم كلما واتته الفرصة لذلك، مع حصوله

على مستندات ووثائق تثبت تعلمه وتمكّنه مما تعلم. وقد عبر التقرير عن هذه المعاني بما يلي:

- إن مفهوم التعلّم طوال الحياة هو مفتاح بلوغ القرن الحادي والعشرين، إنه يتعدّى التمييز التقليدي بين التربية المبدئية والتربية المستمرّة، إنه يرتبط ويتكامل مع مفهوم آخر كثيرا ما يطرح وهو مفهوم مجتمع التعلّم الذي يتاح فيه كل شيء وعلى نحو طبيعي للفرد ويمكنه أن يتعلّم ويحقق إمكانيته.

- إن التربية المستمرّة في ثوبها الجديد تمضي إلى أبعد مما يمارس حاليا وخاصة في الدول المتقدّمة أي إلى رفع المستوى مع التدريب المنشط المجدد وإعادة التدريب والى مساقات التحويل والترقية للراشدين أو الكبار، إذ ينبغي أن تتيح الفرص لكي يتعلّم الجميع ولأغراض كثيرة مختلفة – مقدّمة لهم فرصة ثانية أو ثالثة، ومشبعة رغبتهم في المعرفة والتحصيل والنمو، أو تجعل في الإمكان توسيع أشكال التدريب المهني الضيقة وتعميقه بما في ذلك التدريب العملي.

وبعد أن أوضحت الاستراتيجية هذه المبادئ والأهداف أتبعها بالتوجيهات الواجب تبنيها لتحقيق تلك المبادئ، ولن نستعرضها هنا لأن الوثيقة الحالية ستستفيد منها ومن غيرها وفق صياغة تراعي احتياجات الدول العربية وواقعها التربوي. وهكذا فإن من مبررات التحديث كما سبق ذكره حدوث الكثير من المتغيرات عربيا وعالميا منذ إقرار الاستراتيجية العربية قبل ربع قرن، ومن ضمن هذه المتغيّرات تقدم الفكر التربوي والممارسات التربوية عالميا ولم يكن العرب غائبين عن المشاركة فيها والمساهمة في بلورتها وإثرائها. ويوضح الباب الثاني في هذه الوثيقة أبرز المتغيرات المستقاة من الواقع الراهن للأمة العربية، وواقع التربية

العربية وأبرز مشكلاتها، وأهمّ التحديات المحلية والعالمية وانعكاساتها على التربية العربية، ويشمل ذلك وجوب وجود إرادة التغيير لدى الدول العربية، والثورة العلمية والتكنولوجية، وإنتاج المعرفة، وثورة الاتصالات والمعلوماتية، والتغيرات الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية والسياسية عالميا وإقليميا ومحليا انتهاء بتحديات العولمة واستحقاقاتها في كل المجالات وبخاصة في الجانب الاقتصادي والمعلوماتي، وإنتاج المعرفة، وضرورة تنشيط البحوث والدراسات المستقبلية في العالم العربي لمواجهة كل تلك التحديات.

الهيكلية الجديدة للوثيقة:

في اجتمـــاع الخبراء الذي عقدته المنظمة لوضع التصوّر والآلية التنفيذية لتحديث وثيقة الاستراتيجية، لم يغب عن البال التطوّرات التي طالت الفكر التربوي والممارسات التربوية على مرّ التاريخ وفي مختلف المجتمعات. وقد استأثر ربع القرن الأخير بمعظم التأثير في كـــل شؤون الحياة بما فيها الفكر التربوي والممارسة التربوية، لما تميّزت به هذه الفترة من اكتشافات علمية في مجال المادة والإنسان فاقت أضعاف الفترات التي سبقته. وقد صحب هذه الثورة العلمية والتقنية وفي مجال الاتصالات والمعلومات بالذات تحوّل العالم إلى ما يشبه الوحدة الواحدة غالبا ما توصـــف "بالقرية الكونية" يجتاز فيها الاقتصاد والثقافة والسياسة والقيم والعادات والخبرات والمكتشفـــات العلمية، يجتاز فيها كل الحدود المعروفة، وتقلصـــت احتياجـــات الدول للحماية والرقابة والتوجيه المركزي إلى أدنى مستوياتهـــا. وأصبحت القوى العالمية الاقتصادية والعسكرية والسياسية خارج مستوى الضبط والمنع إلى الحد الذي يهدد بقهر الضعفاء وغطرسة القوى المسيطرة وخلخلة السلم العالمي والتعايش بين الدول والاعتماد المتبادل بينها.

لقد وجهت هذه الحقائق عن قضايا العصر الحاضر وسياقاته المختلفة وتأثيراتها في التربية، ودور التربية في التعامل معها، وجهت هذه الحقائق اجتماع الخبراء إلى تبني هيكلية جديدة للوثيقة المحدثة تراعي هذه السياقات كما تراعي تطورات الفكر التربوي وممارساته على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية المتمثلة في العديد من الكتابات الواعية ونتائج الندوات والمؤتمرات المتعاقبة بشكل مكثف في ربع القرن الأخير.

وغني عن القول – كما سبقت الإشارة إليه في التصدير – أن اختيار أي هيكلية لوثيقة ما، ما هو إلا اجتهاد تمليه ضرورة التنظيم والترتيب لتسهيل الإنجاز وضمان تسلسل الأفكار والاطروحات، وأن بالإمكان وجود بدائل أخرى للهيكلية تحقق نفس الغرض. وأخذا لهذا المفهوم بعين الاعتبار فقد كان الاتفاق على أن تصدر الوثيقة المحدثة وفقا لهذه الهيكلية الموضحة في التصدير، هذا وقد تمّ الاتفاق على جملة من الموجهات لكتابة الفصول المحدثة لتساعد في ضمان توحد الرؤية والنسق الصياغي قدر الإمكان بين الخبراء الذين تمّ تكليفهم بالصياغة. ومن أبرز هذه الموجهات:

– أن يشمل التحديث المعطيات النوعية التي تميز السياق التربوي في الوطن العربي.
– استيفاء المعطيات الكمية التي تعطي صورة دقيقة عن الواقع التربوي العربي مما يسهل اقتراح حلول للمشاكل المطروحة.
– أن يكون الهاجس الاستراتيجي حاضرا في تحديث الاستراتيجية بهدف تحديد فلسفة تربوية عربية كإطار للمؤسسة التربوية العربية في مختلف مستوياتها، ويراعى من هذا المنظور عدم استنساخ الأدبيات التربوية التي قد لا تتوافق مع الواقع التربوي العربي.

- تصنيف محتوى الاستراتيجية الأصلية المصنف حسب فصول الهيكلية الجديدة وفقا للعناوين النوعية للفصل المعني.
- تجنب التكرار والتداخل والإسهاب في المحتوى الذي تمّ تصنيفه حسب العناوين الفرعية للفصل بالاعتماد على الأفكار المحورية للاستراتيجية الأصلية المصنفة وفقا لفصول الهيكلية الجديدة.
- دراسة المحتوى الأصلي المتعلّق بالفصل المعنوي بعد تصنيفه، بنظرة تحديثية تأخذ في الاعتبار ما شهدته المجالات ذات العلاقة بالاستراتيجية من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتربوية وعلمية وتقانية، منذ إعداد الاستراتيجية وحتى الوقت الحاضر وذلك بهدف :
  - المحافظة على المحتوى الذي مازال صالحا وفاعلا للارتقاء بالواقع التربوي.
  - تحديد المضامين والفقرات التي تحتاج إلى تطوير وفقا للمعطيات الجديدة.
  - حذف ما يمكن الاستغناء عنه تمشيا مع عملية التحديث وانسجاما مع مبدإ التركيز والإيجاز في الحجم الجديد من الاستراتيجية، وتجنبا للتكرار والتداخل.
  - تحديد ما ينبغي إضافته على المحتوى الأصلي وفقا للظروف المستجدة والمتغيرات الحاصلة.
- صياغة المحتوى المحدث بالأسلوب نفسه الذي كتب فيه المحتوى الأصلي، أي استخدام الترقيم في كتابة الفقرات ضمانا لوحدة الأسلوب في إعداد الفصول وتجنبا للتكرار والتداخل والسرد والإسهاب.

- اعتماد المصادر المعتمدة والمراجع الحديثة ومنها الوثائق الفكرية ذات النظرة المستقبلية الاستشرافية التي أعدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مثل وثيقة مستقبل التعليم في الوطن العربي، ووثيقة مدرسة المستقبل، ووثيقة مراجعة استراتيجية تطوير التربية العربية فضلا عن التقارير والدراسات الدولية والإقليمية والعربية التي تناولت الواقع التربوي العربي وآفاق تطويره.

- أن يراعى في الكتابة الواقع التربوي العربي والتحديات التي تواجه التربية العربية، وتصوّرات تطويرها.

وفي ضوء ما تقدّم تجدر الإشارة إلى ثلاث نقاط كثيرا ما تثار عندما يتعلّق الأمر بتبني استراتيجية معينة.

النقطة الأولى: هل يمكن لاستراتيجية التربية كما تضمنتها الوثيقة الحاضرة أن تتكفل بمعالجة جوانب الخلل المتعددة في مجتمعات لعربية سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا والتي أوضحتها الاستراتيجية وأقامت مبادئها وموجهاتها وفقا لها وأوكلت أمر معالجتها إلى التربية؟ هل يمكن لهذه الاستراتيجية التربوية لوحدها أن تتكفل بعملية الإصلاح والتنمية متعددة الجوانب، أم لابد من عمل متكامل في جميع الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لتتم عملية الإصلاح والتنمية؟ والإجابة عن هذه التساؤلات بشكل عام أنه لا يمكن ذلك ولابد من عمل متكامل نحو الإصلاح. ولكن التربية بوصفها أحد العوامل الفاعلة والموجهة للعمل والقادرة على إيجاد الأطر البشرية المؤهلة والمفكرة والمبدعة والمسؤولة، تستطيع أن تكون بمثابة الضربة الأولى في الحجر الصلد التي تحدث التأثير المتبوع بتداعيات التحطم وتهيئ للبناء الجديد، أو أن تكون شرارة لشعلة الإصلاح والبناء إذا بدأت في جانبها المهمّ وهو الإنسان فهو القادر على

تأجيج شعلة الإصلاح ومواصلة البناء في أي جانب ليقوم هذا الجانب المصلح بدوره بجذب الجوانب الأخرى وتكامل عمليات الإصلاح. فالأمل في التربية وفقا لهذا التصوّر لا يمكن المبالغة في وصفه، لأن إمكاناتها إذا تولت قياداتها توجيهها التوجيه المناسب لا يحدها حدود بشرط عدم وضع قيود ومحددات غير مبررة عليها من قيادات المجتمع الأخرى.

النقطة الثانية هي: أن هذه الاستراتيجية موجهة للوطن العربي وأن تنفيذها منوط بوجود إرادة عربية موحدة ومؤسسات عربية تنفيذية موحدة ليتمّ تنفيذ الاستراتيجية. ومن الواجب القول إنّ هذه النقطة كثيرا ما تثار تجاه المشاريع العربية التي تأخذ المنطلق العربي ولكنها تصطدم بالواقع القائم على وجود دول عربية مستقلة عن بعضها وتعمل وفقا لمصالحها وظروفها، ولا تعطي العمل العربي المشترك أكثر من تحديد الأهداف وصياغة التوصيات تاركة أمر التنفيذ لقدرة كل دولة وإرادتها. والنتيجة السلبية لهذا الشعور والتساؤل حول غياب أو ضعف العمل العربي المشترك، هو أن يتحول إلى شعور بعدم المسؤولية من قبل قيادات العمل في كل دولة على حدة، بمعنى أنه إذا لم يكن هناك عمل عربي مشترك فماذا نستطيع أن نعمل ؟

إن التعامل مع الواقع يقتضي القول إن العمل العربي المشترك إرادة وتنفيذا هو طموح يجب السعي لتحقيقه، ولكن عدم المبادرة والتنفيذ على مستوى كل دولة وفق الواقع العربي القائم على استقلالية دوله وتفردها في شؤونها حتى الآن، ووفقا لظروف كل دولة وإمكاناتها هو تخل عن مسؤولية العمل. بل إنه قد يعطي المبرر لأطراف خارجية لفرض إصلاحات تربوية ليست في مصلحة الوطن العربي وإنما هي أداة لفرض الهيمنة على مستقبله.

وأخيرا فإن النقطة الثالثة التي كثيرا ما تثار وهي ذات علاقة بالنقطة السابقة

هي: إن هذه الاستراتيجية عربية في الطابع والتوجه، فما هو موقع كل دولة في هذه الاستراتيجية وكيف تستفيد منها الدول الراغبة في التطوير وتعمل على تنفيذها وفق ظروفها وإمكاناتها وواقعها التربوي. وبعكس النقطة السابقة فإن هذه النقطة تشكل بداية عملية ودليلا على النية الصادقة في العمل وفقا لواقع الحال بدلا من الانتظار حتى يتحقق ما هو غير معروف زمن تحققه. والإجابة عن هذا التساؤل هي أن الاستراتيجية العربية لتطوير التربية بنيت على دراسة لواقع المجتمعات العربية وواقعها التربوي بالذات، وربطت بأحدث ما عرف من الممارسات والنظريات التربوية على مستوى العالم، ثم صيغت مبادئها وأهدافها ومداخلها العملية وفق أبرز مشكلات الواقع العربي وأكثرها وجودا في كل الدول العربية، ووفقا لأنجع السبل العربية لتحقيق التطوير المستدام للتربية العربية وجعلها في النهاية أداة لتحقيق النهوض والتنمية الشاملة في كل مجتمع عربي.

ومن هذا المنطلق فإن وجود الاستراتيجية العربية لا يغني عن صياغة استراتيجية تربوية عامة لكل دولة وتركيزها على الاحتياجات المحددة والتوجهات المرغوبة في كل دولة لتكون دليلها للعمل والتنفيذ، ومن ثم تكامل التطوير التربوي في كل الدول العربية. وغني عن القول إن خطوة التنفيذ هذه على مستوى كل دولة تستوجب استنهاض كل فئات المجتمع واستقطاب مساهمتها في تشخيص الواقع وتحديد مشكلاته وتحديد الإجراءات العلاجية والتطويرية المناسبة لظروف واحتياجات الدولة المعنية. وتبقى الاستراتيجية العربية للتربية هنا مصدرا ومرشدا مساعدا للتنفيذ في كل دولة.

وإذا نجحت الاستراتيجية العربية هنا في إثارة الهمم ودفع قيادات كل دولة للعمل الجاد فإن هذا هو الطريق الكفيل بالنجاح، وهذا النجاح بدوره سيقود إلى نجاحات أخرى في كل مجال، وسيشكل الأسس القوية لبناء دول عربية قوية ومتطورة، وقادرة على ارتياد الآفاق والتأسي بالمجموعات الدولية التي سبقتها في

العمل المشترك وتأسيس مؤسساته وتطويرها. وبمعنى آخر فإن النهوض والتنمية في كل دولة – وليس العكس – هو السبيل الأنجع لوجود دول قادرة على النظر الى مستقبل والتضحية بالمكاسب الآنية والمصالح الضيقة واستهداف ما هو أكبر وأعظم أثرا لصالح كل الدول العربية والممكن تحقيقه من خلال عمل عربي مشترك فاعل وصولا الى اتحاد قوي يحمي الجميع ويعظم المصالح. ولا شك أن الدول العربية مؤهلة جغرافيا وثقافيا واقتصاديا وبشريا لمثل هذا الطموح أكثر من غيرها من المجموعات السياسية التي حققت الاتحاد والعمل المشترك الناجح بالرغم من عدم حيازتها على ما يقارب المؤهلات العربية.

وفي الختام فإن من الواجب الإشارة إلى تساؤلين قد يطرحان فيما يتعلّق بهذه الوثيقة، الأوّل أين مكان التعليم العالي هنا، والثاني يتعلّق بحجم الوثيقة وتركيزها. وعن التساؤل الأوّل فإن لجنة التحديث أخذت في الحسبان وجود استراتيجية مستقلة وافية وحديثة للتعليم العالي في الوطن العربي أقرت في المؤتمر التاسع لوزراء التعليم العالي العرب حديثا (دمشق 15–2003/12/18).

وبالنسبة إلى التساؤل الثاني فإن اللجنة انطلقت من مقروئية الوثيقة من قبل أكبر عدد من القيادات السياسية والتربوية بالذات. ولذا ركزت على المحاور الرئيسة والتوجهات والأفكار ذات المداخل العملية مما يعنيه مفهوم الاستراتيجية، تاركة التفاصيل والإحصاءات الشاملة متاحة في مصادرها الأصلية لمن يريد الاستزادة.

الفصل الثاني

منطلقات الاستراتيجية ومصادرها

منطلقات الاستراتيجية ومصادرها:

إن بناء أية استراتيجية لتطوير التربية أو تحديثها لابد أن يكون في ضوء فلسفة تربوية تستقي جذورها من الفلسفة الاجتماعية، إذ دون وجود فلسفة تربوية لا يمكن وضع استراتيجية متكاملة للتربية لأن الفلسفة هي الأساس التي تشتق منها الأهداف الكبرى للنظام التربوي، ومن ثم الأهداف التفصيلية للمراحل والمناهج والأهداف التعليمية.

ولابد من الإيمان بأن أية فلسفة تربوية لا تنشأ من فراغ وإنما تستند إلى الواقع بماضيه وحاضره سواء أكان هذا الواقع محلياً أم قومياً أم عالمياً.

ولا نريد هنا أن ندخل في مناقشة مفهوم الفلسفة والفلسفة التربوية فلها مجالات أخرى كثيرة تناولها التربويون والمختصون بشكل معمق وفعال وإنما نريد أن نحدد المنطلقات الأساسية للإستراتيجية ومصادرها باختصار باعتبارها تمثل الإطار والجوهر للفلسفة الاجتماعية والفلسفة التربوية المشتقة منها. حيث تنعكس آثارها على السياسات التربوية والإستراتيجيات التربوية بما تتضمنه من أهداف عامة وتفصيلية وإجراءات تنفيذية وتقويمية.

إن التحديات الضخمة التي تواجه الأمة العربية والماضي الحي والإمكانات العظيمة لهذه الأمة وما وصلت إليه من تطور واضح خلال العقود الماضية تؤكد أهمية وضع استراتيجية تهدف إلى تنمية الثروة البشرية وتحقيق التنمية الشاملة واستثمار الثروات الطبيعية والحفاظ على أمن الأمة، وليس من المغالاة القول إنّ نهضة الأمم، وتقدّمها أصبح رهنا بالتربية الصالحة لأبنائها، تكشف عن قدراتهم وتنمي مهاراتهم وتطور شخصياتهم من جميع جوانبها الجسمية والعقلية والوجدانية، لقد أصبحت التربية إزاء التغيرات المتلاحقة في العالم المعاصر تتحمل مسؤوليات واسعة وخطيرة.

إن الأسس التي تم الاستناد إليها في وضع هذه الاستراتيجية وتحديثها يمكن تلخيصها بما يأتي:

أ. إن خير ما يكون النظر إلى التربية باعتبارها نظاماً شاملاً تتفاعل أجزاؤه بعضها مع بعض وتتكامل في وحدة تامة، يصدق ذلك على مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها وعلى أهدافها ومحتوياتها وطرائقها ووسائلها وأساليب تقويمها وعلى المتعلمين والمعلمين والقائمين على إدارتها على السواء.

ب. إن نظام التربية في مجتمع ما هو واحد من جملة أنظمة يشتمل عليها ذلك المجتمع فلا يمكن النظر إليه نظرة سليمة وافية بمعزل عنها وإنما يتم فهمه على حقيقته بإدراك صلاته بالأنظمة الأخرى، اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية فالنظام التربوي بصورة عامة نظام فرعي مع أنظمة فرعية مماثلة تنبثق جميعها عن نظام اكبر يتألف منها مجتمعها، تتبادل معه التأثيرات أخذا وعطاء تأثراً وتأثيراً.

ج. إن الأمة العربية أمة معروفة بماضيها الحي وتراثها المجيد وكانت أساسا لحضارة

إنسانية شاملة يعترف بها الجميع فمن الأولى بنا أن نستلهم هذا الماضي وان يكون أحد المصادر المهمة في تطوير التربية العربية للحاضر والمستقبل.

د. إن الأمة العربية وكما كانت على مر العصور متفاعلة ومؤثرة في الحياة الإنسانية وأولى بها الآن أن تستعيد هذا الدور وتتصل بالشعوب وبالثقافات الأخرى وتتفاعل مع الحضارة المعاصرة وإنجازاتها وتستوعب الثورة العلمية التقنية الحديثة وتواكب تطوراتها المستقبلية وأن ينعكس ذلك بشكل واضح في أية استراتيجية توضع لتطوير التربية العربية.

ه. إن تطوير التربية العربية لا يتحقق بمجرد توفر الإرادة بل لابد من صياغة استراتيجية تنطلق من مجموعة مبادئ وتحدد الغايات الكبرى والأهداف المتوخاة التي من شأنها مواجهة التحديات التي يتعرض لها الوطن العربي وأن يتم إعداد بدائل استراتيجية متعددة ومتنوعة تراعي مختلف الظروف والأحوال لكل دولة على تباينها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

و. إن الاستراتيجية بحكم طبيعتها تستند إلى الواقع الذي تنطلق منه، ولكنها في نفس الوقت تنظر إلى المستقبل الذي تهدف إلى تحقيقه فتمد بصيرتها إلى احتمالاته وتطوراته.

ز. إن وجود فلسفة اجتماعية وتحديد مضمونها وإطارها تتبعها فلسفات وسياسات فرعية واستراتيجيات وخطط وبرامج موضوعة في ضوئها يعتبر مهماً لنجاح تحقيق الغايات والأهداف الكبرى المشتقة من الفلسفة، إلا أن هذا التسلسل لا يعني الحتمية بالضرورة لان كل مستوى من هذه المستويات يمكن أن يطور ويتم تعديله في ضوء التغذية الراجعة المستمدة في عملية التطبيق الفعلي لأدنى المستويات وهي البرامج صعوداً حتى الفلسفة

الاجتماعية، إن كل مستوى من هذه المستويات يمكن أن يتطور وفقاً للممارسة الواقعية والتطبيق الفعلي التفصيلي للاستراتيجية.

ح. إن تنوع أنماط الإستراتيجيات التي تتصدى للتغييرات التربوية وتعددها لا يعني مطلقاً بأنها متعارضة أو متباينة من حيث الفكر والتطبيق، وإن الاستراتيجية الناجحة التي تحقق الغايات والأهداف الكبرى هي الاستراتيجية التوليفية التي تستجيب لإرادة التغيير وتتيح الفرصة للمشاركة الواسعة لذوي العلاقة وللمواطنين عامة وتكون فرص نجاح الاستراتيجية في التطبيق عالية جداً عند تقييمها تقييماً علمياً وموضوعياً.

ط. إن للبحوث والدراسات المستقبلية أهمية كبيرة في نجاح أية استراتيجية في رسم صورة المستقبل وحاجاته وتحقيقها بنجاح ، وإن الاستمرار بإجراء هذه البحوث والدراسات يبقى مطلوباً خلال مرحلة تنفيذ أية استراتيجية حيث يمكن تعديل الاستراتيجية بأهدافها وإجراءاتها ومشروعاتها في ضوء نتائج هذه البحوث والدراسات المستقبلية.

ي. إن توافر الإمكانات والتسهيلات المادية ضرورة ملحة للإسهام في إنجاح أية استراتيجية.

إن المصادر أو المنطلقات الأساسية التي تستند إليها استراتيجية التربية العربية وتحديثها عديدة ومتنوعة وسيتم التركيز على أهمّها وهي:

- الماضي الحي.
- التحديات المحلية والعالمية التي تواجه الأمة العربية وانعكاساتها على التربية العربية.
- الواقع الراهن للامة العربية

- واقع الأنظمة التربوية في الوطن العربي
- أبرز المشكلات التي تواجه التربية العربية

وسيتم في الصفحات التالية من هذا الفصل تناول هذه المصادر والمنطلقات.

الماضي الحي:

كان الوطن العربي مهداً للحضارات الإنسانية الأولى ومهبط الديانات السماوية، فهو عريق في الحضارة متهيئ لتلقي المعاني الروحية، تجمعت له في تاريخه فضائل الإنسانية في الإنشاء والتعمير وفضائلها في الوصل بين الأرض والسماء.

وقد تجلى التطور الحضاري في حياة أبناء الوطن العربي في التنظيم الاجتماعي وفي استخراج المعادن وتطوير الحرف وفي اختراع الكتابة وفي الحياة الفكرية من عقائد وشرائع وفي العلوم والآداب.

وتعتبر الكتابة الركن الأساسي في نشأة الحضارات وتطورها، فقد ظهرت لأول مرّة في وادي الرافدين في صيغة مقاطع عرفت بالخط المسماري وفي وادي النيل في صيغة الصور وعرفت بالهيروغليفية وجاء ابتكار الأبجدية على أيدي الفينيقيين في لبنان فتحاً حضاريا أدّى إلى تعلمها وانتشارها وتعددت نماذج خطوط الأبجدية فظهر منها الخط النبطي الذي كان أصلا للخط العربي ودون به القرآن الكريم، واستخدمت الكتابة في تدوين النتاج الثقافي للعرب وبخاصة الشعر. والمتأمل للغة العربية يتأكد أنها أهل لان ينزل القرآن الكريم بها ، فتستوعب بإعجاز محكم معانيه.

ومما تقدم يظهر بوضوح أنّ الوطن العربي مهد الحضارات القديمة، وشعوبه كانت رائدة في ثورة التمدن، وكان للعرب حضارات معروفة اتصلت

بالحضارات الأخرى وتفاعلت معها ومن أهمّ دلالات ذلك رسوخ مقومات هذه الحضارة واستمرارها في الإبداع والاتصال والتفاهم عن طريق الكتابة والتمسك باللغة العربية، وقد كان لكل ذلك مضامين للتربية مستمرة في الحاضر والمستقبل.

إن أهمّ ما يميز الوطن العربي أنه مهد الديانات السماوية والقيم الروحية مما يجعل التربية العربية أمام مسؤولية دائمة حيث تهدف إلى تكوين الشخصية العربية القادرة على التفاعل مع المتغيرات المختلفة في العالم.

كان الإسلام ختام رسالات السماء فكان عقيدة شاملة متكاملة بلغت أعلى منزلة في التوحيد والتنزيه للإله، وتصورت الوجود معبراً عن قدرة الخالق في إحكام وانسجام، وميزت الإنسان بالتفضيل معولاً على عقله وضميره وعلى سعيه في طلب الكمال وإقامة المجتمع على أساس من العدل والحق، كما أقامت الإنسانية على أساس من المساواة والإخاء.

ولقد جاء الإسلام ثورة حضارية كبرى بما أرسى من عقيدة وبما وضع من نظام لحياة الإنسان وحياة المجتمع راعى فيه احتياجات كل منهما، ولذا أضحت هذه الثورة أساسا لإصلاح المجتمع العربي وإصلاح أحوال التربية فيه، وأساساً لإصلاح الحضارة المعاصرة. وحملت الأمة العربية رسالة الإسلام ضمن حركة التاريخ الكبرى فكانت قوة غالبة دفعت شعوبها إلى بناء حضارة إنسانية تفاعلت مع الحضارات الأخرى فنقلت وحفظت وأبدعت وابتكرت ونقلت ما بلغته إلى غيرها فكان إسهامها في مسيرة الحضارة الإنسانية غنياً وافراً.

وقد صحح الإسلام فكرة العقائد الدينية فلا يجعل لله مثيلاً وجعل الوحدانية شاملة لوحدانية الرب، والعالم مخلوق خلقه الله يفنى كما وجد بمشيئة الله

والتأكيد أن الإنسان خليفة الله في الأرض يسعى دائما إلى درجة كماله الإنساني.

ويخص الإسلام الإنسان بتصور شامل متكامل يؤكد فيه التوازن بين الروح والجسد، ويتبع هذا أنواع أخرى من التوازن بين المعرفة والوجدان وبين الفكر والعمل وبين الإرادة والمسؤولية وهي أنواع متعددة شاملة منظمة لشؤون الحياة عامة وبهذه النظرة المتكاملة يسلم الإنسان من التناقض والتنازع.

إن نظرة الإسلام إلى مجتمع لا تنفصل عن نظرته إلى إنسان، فمن أولى المقومات الأساسية للمجتمع المسؤولية الفردية وعموم الحقوق وتساويها بين الناس ووجوب الشورى على ولاة الأمور والتضامن بين المواطنين وهي كلها تشكل في ترابطها وتلاحمها ما نسميه اليوم بالديمقراطية بجوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ويقوم المجتمع السليم على عدة أسس من أهمها إقرار مبادئ الأخوة والتعاون والمساواة والمشاركة القائمة على ممارسة الحقوق والواجبات، أما إطار النظام السياسي فأساسه الشورى وبالنسبة إلى مبادئ التنظيم الاقتصادي فتتمثل في تقديس حق العمل وتحقيق العدالة وعدم الاستغلال، كما تفرض هذه المبادئ على المجتمع رعاية كل أبنائه وحمايتهم وتوفير العيش الكريم اللائق لهم، كذلك التكفل بأبنائه من العجزة والضعفاء والمحرومين، وتجعل حق الفرد رهناً بمصلحة الجماعة، وبهذا فقد اهتم بالعلاقات الاجتماعية السليمة وبناء المجتمع على أسس قوية متكاملة.

لقد كان الإسلام موجهاً للناس أجمعين على تعدد أجناسهم ولغاتهم وألوانهم، فالمساواة هي الأساس والعمل الصالح هو المعيار ولا يرى الإسلام المخالفة في الدين تبيح العداوة وتمنع المسالمة والتعاون فالإسلام دين السلام والتسامح.

فإذا كان الإسلام وما ينطوي عليه من مبادئ وقيم سامية مستمرة يعتبر نظاماً شاملاً للحياة متكاملاً في تفاعله مع ظروف الزمان والمكان فلابد من النظر إلى أهداف التربية واتجاهاتها وبرامجها في حاضرها ومستقبلها من خلال هذه المبادئ حيث تؤكد مكانة الإنسان وشمول النظرة إلى تكوينه وحقوقه وواجباته ومقومات المجتمع الذي يضمن للإنسان النمو والتقدم، وكلها مبادئ تسعى إليها أرقى النظم الاجتماعية المعاصرة وتحاول المذاهب التربوية الحديثة تمثلها والدعوة إليها وترجمتها إلى معارف وعلوم في عقول الطلاب ومظاهر في السلوك والتصرف.

ومن الآثار المهمة للثورة الحضارية الكبرى ما تولد عنها من نشاط بارز في الحياة الثقافية والعلمية للأمّة تجلى أولا في مجتمع المدينة ثم انتشر في الأمصار بعد فتحها وازدهر هذا النشاط بين القرن الرابع والقرن السادس الهجري ومرّ بعدّة مراحل متداخلة لا تكاد تقوم فواصل قاطعة بينها.

وتتمثل إسهامات العرب الكبرى في العلوم الإنسانية والفلسفة والعلوم الطبيعية، ففي العلوم الإنسانية ظهرت ثلاث حركات تتداخل تياراتها وتتفاعل ويسند بعضها بعضاً وهي حركة العلوم الدينية ومن أبرز العلماء في هذه الحركة البخاري في الحديث وأبو حنيفه ومالك بن أنس والشافعي وابن حذيل في علم الفقه والأصول والطبري في التاريخ وسبويه والخليل ابن أحمد الفراهيدي في اللغة وأصبح التشريع الإسلامي ركنا من أركان الحضارة العربية الإسلامية. والحركة الأدبية حيث جرى الاهتمام بعلوم النحو والصرف والعروض ووضع المعاجم والمدونات في مفردات اللغة ومعانيها، ونتيجة تعدد المذاهب السياسية والاجتماعية والثقافية تنوعت المذاهب الأدبية وتعددت أنواع الشعر الغنائي والسياسي وظهرت العبقريات ابن الرومي والمتنبي والمعري، كما تطور النثر واتسعت مجالاته واستوعب مطالب الأدب والعالم والفلسفة ويأتي

ابن المقفع والجاحظ وأبو حيان التوحيدي على رأس قائمة كبيرة من أعلام العرب.

والحركة التاريخية تأثرت بعوامل السياسة وأحوال العصر وقد اجتمع للعربية مراجع في التاريخ شملت كتب السيرة والفتوح وتطوّر الأمم وأحوالها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وقد اتسمت هذه المراجع بالدقة والموضوعية وبالأخبار والأحداث ووصف المجتمع وتطوره عبر الزمان والمكان.

وتطوّرت الفلسفة تطورا بحركة الترجمة من اليونانية والفارسية والهندية والسريانية، ومن العوامل التي أدت إلى تطور حركة الترجمة وبالتالي الفلسفة المواقف الإنسانية والعقلانية للإسلام واعتماده على العقل والتفكير والاتصال بالثقافات الأجنبية وحاجة العرب إلى علوم لم تكن موجودة عندهم، وتطور المجتمع العربي واتساع اتصاله بالشعوب الأخرى وتفاعله معها حضارياً وعلمياً وفكرياً إضافة إلى اهتمام عدد من الخلفاء برعاية العلم والعلماء، ومثال ذلك إنشاء المأمون لبيت الحكمة في بغداد و مجالس الأدب والشعر والثقافة في دمشق وازدهار حركة الأدب في الأندلس.

وقد ظهرت العديد من كتب الفلسفة نتيجة لحركة الترجمة – ويعتبر الكندي (185هـ – 252هـ) أول فيلسوف عربي بالمعنى المحدد للفلسفة – وقد ظهرت مباحثه في العلوم قبل ازدهار الترجمة مما يدل على أصالة الفلسفة العربية وكان للفلسفة العربية أعلامها الذين أسهموا بآرائهم وأفكارهم في تأسيس حضارة عربية أصيلة، فقد فهم الفارابي (260 هـ) منطق أرسطو وبهذا انتقلت الفلسفة وكتبها إلى أوربا على أيدي العرب وأثرت في حركتها الفكرية ومن أمثلة ذلك ابن سينا (370 هـ – 427 هـ) وإسهاماته في الطب والفلسفة العقلانية والغزالي (450 هـ – 505 هـ) في الفلسفة الدينية وابن حزم (384هـ – 456 هـ)

وابن يقظان وابن رشد (520 هـ) بالفلسفة العقلية وابن خلدون (752 هـ – 808 هـ) بالفلسفة الاستقرائية وبإبداع علم جديد هو العمران البشري الممهد لعلم الاجتماع، وهذا ما يؤكد إسهام العرب الفعال في الفكر الفلسفي والعلمي وفي نهضة الشعوب الأخرى وخاصة أوربا وبناء حضارتها الحديثة.

أما في مجال العلوم الطبيعية فقد أسهم العرب في ميدان العلوم والرياضيات والفلك والطب والجغرافية، فقد نقلوا الأرقام الهندية وعرفوا الصفر ونظام الكسر العشري ووضع الخوارزمي علم الجبر وحساب الأرقام، كما أقاموا المراصد وقالوا بكروية الأرض ومن اشهر الجغرافيين الإدريسي (493 هـ – 560 هـ) وابن ماجد (986 هـ)، وفي الفيزياء والكيمياء يعتبر جابر بن حيان الكوفي (816 هـ) من أبرز المهتمين بها وكذلك الكندي وأبو بكر الرازي (313هـ – 425هـ) وابن الهيثم (354هـ – 430 هـ) والبيروني (362 هـ – 440 هـ)، وفي مجال الطب والصيدلة فقد نهى الإسلام عن العلاج بالعزائم والتعاويذ وشجع الخبرة والمشاهدة. وكان من أعلام الطب العرب فخر الدين الرازي (ت 606) وكتابه المشهور الحاوي وابن سينا وكتابه القانون. لقد كانت مؤلفات العرب الطبية تعبر عن منهجية علمية وافية تقوم على خمس دعائم هي نفي الخرافات وسعة الاطلاع والرحلات والتجارب والموازنة والمقارنة.

وتميزت الجوانب الثقافية والعلمية للحضارة العربية بخصائص مهمة من أبرزها، الشمول والغنى وتعدد مجالاتها حيث تناولت الدراسات الإنسانية والفلسفة والعلوم الطبيعية والآداب والتشريع وعلوم اللغة ومن الخصائص الأخرى الاتصال بالحضارات الأخرى وقد دعم هذا الاتصال أصول العقيدة الإسلامية ودعوتها الإنسانية التي تؤمن بالمساواة وتجانب العنصرية، إضافة إلى ذلك فهناك خاصية الأصالة والنقل والنزعة العقلانية التي تجلت في تقدير العلم والعلماء وترسيخ مكانتهم في المجتمع، والنزعة الأخلاقية التي تجلت في العلاقات

بين العلماء والجهر بالرأي والاستمساك بالحق. ومن الخواص الأخرى للحضارة العربية التفاعل مع المجتمع والاستجابة لمطالبهِ وتفاعلها معه وكذلك الحرية الفكرية وتمكين الإنسان من ممارسة حق التفكير والتعبير حيث حظر الإسلام الموانع التي تمنع العقل من التفكير والانطلاق ففتحت الثقافة العربية بذلك صدرها للثقافات الأجنبية واستوعبت مذاهبها في الفلسفة وقد أدى ذلك إلى انتقال الفكر العربي إلى العالم وبخاصة أوربا.

إن خصائص الحضارة العربية من شمول وترابط واتصال بالحضارات الأخرى وقدرة على الأخذ والعطاء والاقتباس والتفاعل والتجديد واحترام العقل والاعتماد على التفكير وحرية الفكر والاجتهاد والتمسك بالقيم الأخلاقية تعني تربية ذات رؤية متكاملة وبرامج متطورة وأساليب متجددة تحفظ لهذه الحضارة خصائصها الأصيلة وتمكنها من التفاعل الخلاق مع خصائص العصر في الحاضر والمستقبل كما كانت في الماضي.

وللتربية العربية مبادئها ومؤسساتها.. إذ كانت للتربية مكانة واضحة، وكانت لها أصولها وبداياتها قبل الإسلام عند العرب، فقد عرف العرب وظيفة التربية قبل الإسلام من خلال التنشئة الاجتماعية، وكان ظهور الإسلام نقطة انطلاق وتحول تاريخي لنشر الدين الجديد بتربية جديدة حيث الإقبال على تعلم القرآن الكريم ومبادئ الدين، ومن ثم تطورت عملية القراءة والكتابة، وزاد الاهتمام بالتعليم بعد الهجرة إلى المدينة، وأصبح مجتمعا متعلماً حيث يمكن استنتاج مبادئ للتربية العربية من أهمها اعتبار التعليم حقاً وواجبا على كل إنسان مع تقدير للعلم والعلماء والنظر إلى الكون والمجتمع والإنسان نظرة شاملة مع تأكيد على العقلانية والأخلاقية والعلمية في التربية اعتماداً على العقل وبروز المضمون الاجتماعي للتربية العربية بوضوح، كما ظهر تأكيد العناية بالطفولة وتعليم الصغار، واتسعت المساجد لتصبح مؤسسات اجتماعية تربوية تناقش فيها

مسائل التربية والسياسة والاجتماع مما جعل التعليم مفتاحاً للتغيير وأداته، وأخذ مبدأ التربية المستديمة مكانته في ظل الإسلام مع التأكيد على النظرة المستقبلية في توجيه التربية.

تجسدت مبادئ التربية العربية بصورة مختلفة وبدرجات متفاوتة في المؤسسات التعليمية الإسلامية كالكُتّاب وهي أقدم المعاهد التعليمية في الإسلام، والمسجد الذي كان مكاناً للعبادة ومعهداً للتعليم ومركزاً للقضاء بنفس الوقت.

ولحلقات الدرس في المساجد تقاليد مأثورة انتقلت أنماطها إلى الجامعات الحديثة، ونشأت إلى جانب المساجد مؤسسات تعليمية شاركتها في وظائفها التعليمية وبخاصة على مستوى التعليم العالي كالمدارس النظامية، وقد ظهرت مؤسسات أخرى تجمع بين شؤون الثقافة وتشجع الحركة العلمية وما تتطلبه من نقل الكتب من اللغات الأجنبية ومن إنشاء مراكز علمية كالمراصد والمكتبات التي انتشرت في كل المؤسسات التربوية وأضحى لها دور مهم، وقد أنشئت إلى جانب المؤسسات التربوية الخوانق والزوايا والرباطات التي تم إعدادها لمن يريد أن ينصرف إلى العبادة والدرس، وكان لهذه المؤسسات الموازية دور كبير في انتشار التعليم والمحافظة على الثقافة العربية الإسلامية، وكان لحوانيت الوراقين والملتقيات الأدبية والفكرية ومجالس الأمراء دور مهم في نسخ أمهات الكتب في الفقه والفلسفة وعلم الكلام، وكانت هذه الملتقيات والمجالس بمثابة منابر لمناقشة قضايا الفكر والأدب والثقافة، وقد أدت هذه المؤسسات إلى إكساب نظام التعليم في الإسلام نصيبا من اليسر والإبداع والمرونة ونمو العقل والإبداع الفكري والأدبي والإنساني وإتاحة فرص التعليم خارج النظام المدرسي بصورة مستمرة لا تعرف القيود أو الحواجز.

وبالرغم من التقدم الحضاري الذي أحرزه العرب كما لاحظنا إلا أن بذور

الضعف بدأت تتعاظم وتتراكم آثارها في القرون اللاحقة وقد تجلت في العصبيات القبلية والخلافات الطائفية وشهوات الحكم والتسلط واحتكار الثروات وغيرها من الأسباب.

وقد دب الضعف في الحياة العامة تدريجيا واضطربت الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولم يتمسك الحكام بما تفرضه العقيدة من مستويات أخلاقية تقوم على العدل والإنصاف، وابتعدوا عن مهماتهم الاجتماعية فتخلّف التعليم وتجلّت آثار الضعف والانحطاط في مجال التربية على صور مختلفة أهمها عدم الاهتمام بنوعية التعليم وتحسينه، وانتشار الأمية والتخلف بشتى صوره ومظاهره، مما أتاح المجال لظهور الشعوذة والفكر الخرافي والجدل اللفظي والجمود الفكري والتمسك بشكليات اللفظ والبلاغة والمجاز دون اهتمام بالفكر والاجتهاد والإبداع.

في ضوء ما تقدم فإن الاتجاهات العامة الرئيسة للتربية العربية وتطور مؤسساتها التعليمية تؤدي إلى العديد من الاستنتاجات من أبرزها ما يأتي:

أ. إن تطور المؤسسات التعليمية بعد الإسلام وتعددها وتطورها كان استجابة لحاجات المجتمع الجديد وكان هذا التطور ملازماً للنمو الحضاري ولتعقد مستويات الحياة الثقافية.

ب. إن هذا النشاط التعليمي كان مرجعه في جوهره إلى مجتمع يشعر بقيمة التربية وأهمية التعليم.

ج. كان التعليم يتم إلى حد بعيد بدافع ديني وكانت العلاقة القوية بين معاهد التعليم والتربية الإسلامية أهم صفة تميز المنشآت التعليمية ومع ذلك فقد كان للكثير من العلوم الدنوية مكانتها المناسبة في هذه المعاهد ومناهجها كالآداب والمنطق والرياضيات والطب مما أدى إلى أن يجمع

المسلمون بين علوم الدين وعلوم الدنيا ولا يفصلون بينهما بما ينسجم مع أصول الإسلام.

د. كانت التربية العربية منذ بواكيرها الأولى تشتمل على الجوانب العملية والتطبيقية ويؤيد ذلك ما زخرت به الحضارة العربية من أنواع الفنون والصناعات ونماذج العمران.

ه. كانت المعاهد التعليمية منفتحة، على اتصال بالحياة وبالناس، ولم يكن أساتذتها وطلبتها منقطعين في صلتهم بالحياة خارج معاهدهم.

في ضوء ما تقدم وما تم التوصل إليه من اتجاهات عامة تبرز بعض العبر واضحة لمن يريد أن يتعمّقها ويتابع مضامينها ولعل من بين هذه العبر والمبادئ ما يأتي:

أ. إن السياسات تمضي وتتبدّد ولكن العقيدة تثبت وتصمد.

ب. إن الدولة تنحلّ وتتبدل ولكن الأمة تظل وتبقى ولا يسع أمة تجدد ذاتها أن تقطع صلتها بماضيها. وقد ثبتت للأمة العربية عقيدتها وبقيت لها ذاتيتها يكشف عنهما تراث غني يمثل ماضياً حيا يقاوم الفناء.

ج. إنه تراث حي لأنه إنساني في قيمه وفضائله وفي مناهجه ومواقفه استمد مصدره من أصول العقيدة وأسهمت فيه حضارات وعبقريات من سائر الأمم والشعوب وهو موجه إلى الإنسانية جمعاء.

د. إنه تراث حي لأنه ظلّ ساريا بين الجامعات كامناً في حناياها موصولاً من جيل إلى جيل متغلغلاً بين النفوس لم تخمد جذوته بين الأفراد عامة، وقد يجدده بعض الأعلام هنا وهناك على فترات وقد أعان بروحه وقيمه ومثله الأمة على الصمود مهما داهمت أقطارها النكبات والمحن.

ه. انه تراث حي لأنه قابل للتطور صالح للبقاء في كل مكان وزمان معتمداً على عقل الإنسان وضميره ويدعو إلى ديمقراطية المجتمع والإخاء والمساواة في الإنسانية وهي معايير صالحة في هذا العصر وفي سائر العصور.

مما سبق يمكن استلهام بعض الخطوط في العمل وأهمها:

أ. استكشاف هذا التراث الحي بتعمقه، وتمييز قيمه وفضائله وإنجازاته وجلاؤها بروح العقل الناقد ومناهج العلم الموضوعية لمعالجة المشكلات المتجددة ومواكبة مسيرة الحضارة الإنسانية.

ب. الاستناد إلى تلك القيم والفضائل والإنجازات في تطوير الثقافة العربية تأكيداً لأصالتها وقدرتها على التجديد وفي تطوير فلسفة عربية متميزة تعبر عن ذاتية الأمة العربية وشخصيتها القومية في عصر متغير متطور باستمرار.

ج. استلهام تلك القيم والفضائل والإنجازات لتمثل واقعاً في سلوك الناس وتنظيم المجتمع وتدبيره وتسييره.

د. اعتماد التربية العربية على ذلك التراث الحي مساهمة في استكشافه وتمثله في الثقافة وفي استيعابه في الحياة العامة للآمة.

ه. اعتماد الفلسفة العربية المتميزة في مواجهة مشكلات الحضارة المعاصرة وتحدياتها الكبيرة والتماس حلولها والمساهمة في الحضارة الإنسانية وتطورها.

و. استشراف المستقبل للتربية العربية والمستجدّات التقنية والمعلوماتية.

الواقع الراهن للأمّة العربية:

في هذا الجزء من الدراسة سيتم التطرق باختصار إلى عدد من الجوانب المتعلقة

بالواقع العربي في الوقت الحاضر والتركيز على الأمور ذات الصلة والتأثير المباشر في مسيرة التربية ومستقبلها في الوطن العربي، وسيتم استكمال هذا الجزء في موقع لاحق من الدراسة عند تناول التحديات التي تواجه الأمة العربية ومسيرة التربية في الوطن العربي.

لقد قامت دراسات تكاد لا تحصى حول مظاهر الواقع العربي وميادينه المختلفة، بل إن عدداً غير قليل من الأبحاث قد عنى بميادين الحياة العربية من حيث صلتها بالتطورات الحديثة الجارية في العالم.

وقد كان هناك شبه إجماع على أن الأمة العربية في العصر الحديث مرت بعدة مراحل، فالمرحلة الأولى التي بدأت منذ أوائل القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين شهدت تطورات وأوضاعا مختلفة نتيجة خضوع مجمل الوطن العربي لسيطرة القوى الأجنبية فساد في الوطن العربي مظاهر التخلف والانحطاط الحضاري الذي جعل البلدان العربية تسير بمسافات بعيدة خلف ما وصله العالم المتقدم من تطور ونمو وازدهار، وأصبحت الفجوة بين العرب وبين الشعوب الأخرى واسعة عميقة وازدادت بصورة مستمرة وحتى في المرحلة الثانية التي بدأت منذ منتصف القرن الماضي برز تخلف في الصناعة وفي الاقتصاد وفي الصحة وهبوط مستمر في المستويات المعيشية، وكان من علامات التخلف الأخرى انحطاط المستويات الثقافية وضعف استخدام التكنولوجيا وضعف أساليب العمل والإدارة الحديثة وحرمان المواطن من حقوقه في الأمن والمحافظة على الحياة والصحة وفي التعليم والعمل والتفكير والتعبير، وغير ذلك كعدم مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتخلف الريف بشكل واسع عميق عما حصل من تطور نسبي في المدينة.

وفي المرحلة الثالثة حين حصلت معظم بلدان الوطن العربي على الاستقلال

وجدت هذه البلدان نفسها مجزأة متفرقة مما أدى إلى تبديد الجهود العربية وتعدد وتنوع مستويات تطورها، وترتب على ذلك اختلاف في أنظمتها السياسية والإدارية وأساليب معيشتها واتجاهاتها مما أنتج اختلافات كبيرة بين أنظمتها التربوية والتي سنتناولها في جزء خاص من هذه الاستراتيجية.

إن اتساع رقعة الوطن العربي الذي تقرب مساحته من (12) مليون كيلو متر مربع وامتداده في قارتين وضعف طرق المواصلات بين أقطاره ووجود قدر من التعدد في تركيب البنية السكانية بين الحواضر والأرياف والقبائل البدوية ووجود اختلافات في توزيع السكان وفي تفاوت كثافاتهم في الأقطار والبيئات المختلفة فضلاً عن وجود العديد من الطوائف الدينية والعرقية واللغوية تؤلف أقليات بين السكان، وغلبة التخلف على معظم أجزائه، وحرمان فئات كبيرة منهم من فرص المشاركة الاجتماعية والسياسية وفرص التعليم والثقافة كل ذلك أسهم في تكوين حالات من التفاوت في الاتجاهات العقلية والمواقف الفكرية والسياسية.

كما إن التفاوت بين مكانة المرأة والرجل وحرمان المرأة من كثير من حقوقها ووجود العديد من العقبات الاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون تمكينها من المشاركة مع الرجل في بناء المجتمع أدى إلى آثار نفسية متفاوتة في تكوين شخصية الإنسان العربي، هذا إضافة إلى التفاوت الواضح بين جيل الكبار وجيل الصغار الجديد من حيث نظرتهم إلى قضايا الحياة المختلفة والتطور الحضاري المطلوب.

ومع ذلك فإن المجتمع العربي يمتلك من الخصائص والسمات التي تمكّنه من تجاوز كل التحديات والسلبيات ويستطيع مواكبة التطور والتقدم الذي يشهده العالم في العصر الحديث، ولعل من أبرز هذه الخصائص ما يربط أبناء الأمة العربية من روابط التاريخ المشترك والعقيدة المشتركة ووحدة اللغة والثقافة وما يترتب عليها من المصالح المشتركة ووحدة الشعور والمصير.

إن هذه الخصائص والمقومات القائمة بين أبناء الأمة العربية تولد عنها شعور مشترك وإحساس عام بالمصالح المتبادلة وبالمصير الواحد الذي يربط بين أبناء الأمة العربية، وقد ساعدت جميع هذه العوامل على شعور الأمّة العربية بشخصيتها وذاتها وهويتها القومية وحاجتها وتطلعها إلى التغيير الذي أصبح ظاهرة مميزة للعصر الحديث من أجل النهوض والتقدم بالأمة العربية إلى أقصى مدى ما تؤهله لها إمكاناتها وإرادتها.

إن ثروات الوطن العربي الكبيرة بدأت تتحول إلى قوة فعالة لبناء المجتمع ولكن بشكل متفرق ومشتت في معظم الأقطار العربية إن هذه الثروات تحتاج من الفكر العربي إلى استراتيجية تتحول بها إلى قوة بناءة في الحاضر والمستقبل تهدف إلى أن يكون الإنسان العربي محور التنمية الشاملة فيكون أداتها وغايتها، فلابد أن يشتمل مفهوم التنمية على أبعاده الإنسانية تعزيزاً لمكانته وتمكينا له من الاستمتاع بحقوقه الأصيلة ومن النهوض بواجباته مساهمة في الإنتاج وفي تقدم المجتمع وتحقيق القوة الذاتية للأمة، ولا تكون التنمية بهذا المفهوم الشامل إلا تنمية متكاملة تشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية على السواء، وتنطلق من الإنسان لتعود عليه تغييراً في اتجاهاته وتنمية لقدراته وتمكينا له من الحياة الكريمة. والتنمية الشاملة المتكاملة إنما تتحقق بالتوفيق بين وفرة الإنتاج وعدالة التوزيع، وفي الوطن العربي من الثروات ومن الإمكانات ما يوفر له مصادر الإنتاج، ولكنه يحتاج إلى الاعتماد على الصناعة وتطويرها للانتفاع من تلك المصادر، فالصناعة ركن من أركان التنمية يجب الاهتمام بها في البلاد العربية.

إن هذه التغييرات والتحولات في المجالات السياسة والاقتصادية والاجتماعية تتطلب ضرورة اعتماد التخطيط فلسفة وأسلوبا في جميع الميادين، ومن هنا تظهر الخطط التنموية المحددة بفترات زمنية وتظهر لها الإدارات والأجهزة في

جميع دوائر العمل وتظهر حاجاتها للأجهزة والكفايات المؤهلة والمدربة، وأن ينتقل هذا الاتجاه من الجهود الوطنية إلى المستوى القومي لتحقيق التوازن والتكامل بين بلدان الوطن العربي.

تأتي في مقدمة الميادين التي يجب تناولها عن واقع الأمة العربية ميدان السكان والقوى العاملة وهو ميدان له تأثيره في سياسات البلدان العربية وبالتالي في رسم أية استراتيجية وطنية أو قومية وبالتالي يكون تأثيره عميقاً في تشكيل مستقبل الوطن العربي بجوانبه كافة. إن العلاقة الجدلية بين السكان والتعليم تنعكس في أشكال التنمية وفي مستويات المعيشة وفي حجم مشاركة الناس ومداها وفي طريقة تحديدهم لمستقبلهم، كما ان نوع التنمية ومستواها وموجهاتها تؤثر بالضرورة في حركة السكان ومعدلات نموهم ومستويات المهارات المطلوبة في الفئات المختلفة وفي توزيعها في المواقع المختلفة وفي نوعية التفاعلات بينها، وفي الإنتاج بصفة عامة. فالخريطة السكانية تبين مدى قرب التربية أو بعدها من تحقيق أهدافها المعلنة والمنشودة.

تتباين التقديرات حول عدد سكان البلاد العربية حاضراً ومستقبلاً وفي دراسة قامت بها اليونسكو عام 1991 تشير نتائجها إلى أن عدد سكان الوطن العربي كان عام 1991 بحدود (228) مليون نسمة وفي عام 2000 كان (292) مليون نسمة ويتوقع أن يكون في عام 2025 حوالي (488) مليون نسمة، وأن هذه الأرقام تشير إلى زيادة مستمرة ومتصاعدة لسكان الوطن العربي مما سيكون لها اثر مهم في الأحوال الاقتصادية والمعيشية وبالتالي بالتطورات التربوية والثقافية إضافة إلى ميادين الحياة الأخرى مما سينعكس على صور المستقبل اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

وعلى الرغم من أن مستقبل النمو السكاني الذي يبلغ 2,5٪ خلال الفترة

2000– 2001، يتوقف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية وعوامل أخرى ستواجهها البلاد العربية وعلى نوع السياسات التي ستختارها إلا أنه يبدو أن الاتجاهات الحالية ستستمر في تأثيرها في المستقبل القريب ، ومن هذه الاتجاهات تبرز قضية التعليم وبخاصة تعليم المرحلة الأولى وهو الهدف الكبير لجميع البلاد العربية كما تبرز أهمية اتخاذ تدابير فعالة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية بقصد تحقيق مشاركة أكبر للرجال والنساء في النشاط الإنتاجي. إن البلاد العربية تتفاوت فيما بينها من حيث حجم السكان ومعدل نموهم وكثافتهم وهي عوامل تؤثر في الطلب على التربية وعلى إمكاناتها ، كما تتضمن حركة السكان ظاهرة التدفق من الريف إلى الحضر حيث حقق النمو الحضاري في المجتمعات العربية معدلا مرتفعا خلال الفترة 1960–1992 بلغ 4,8 ./. لتصل إلى 3,9 ./. خلال الفترة 1992-2000,

إن هذا الوضع السكاني في أشد الحاجة إلى سياسات قطرية وقومية من أجل ترشيد النمو السكاني عن طريق فتح مجالات التنمية وإتاحة فرص العمل وتنويعها وتحفيز حركة الهجرة بين البلاد العربية وتأمين النقل والاتصال فيما بينها.

أما من ناحية القوى العاملة فقد بلغت نسبة المشاركة فيها حوالي(33٪) من السكان عـام 1990 وان هذه النسبـــة تأرجحت من دولة إلى أخرى لتصـــل إلى 25 ./. عام 2000 وهذه النسبة هي أقل بكثير مما هو عليه الحال في البلدان النامية (47٪) وفي البلدان الصناعية (49٪)، ويرجع السبب في ذلك إلى وجود نسبة عالية من السكان من فئات السن الأقل من (15) سنة وكذلـــك إلى انخفـــاض نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل حيث أنها لم تتجاوز (19٪) خلال الفترة 1990 – 1992. وهي تقلّ عن الدول النامية التي تصل نسبتها إلى 35 ./.، والدول المتقدّمة 43 ./. .

ويختلف توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والإمكانات في البلاد العربية ففي بعض الأقطار العربية تتراوح نسبة المشتغلين بالزراعة عام 2000 بين (44,5٪ – 55,5٪) إلى إجمالي القوى العاملة، وتصل في بعض الأقطار إلى 1,7٪.

أما نسبة المشتغلين في الصناعة فإنها لا تزال منخفضة لم تتجاوز 20٪ عام 2000.

وتبدو مشكلة البطالة واضحة في الأقطار العربية، وإن مؤشرات انخفاضها في بعض الأحيان لا تدل دلالة حقيقية على واقع الحال بسبب أن معظم الأفراد الذين يبحثون عن عمل يضطرون إلى قبول عمل خارج اختصاصاتهم ومهاراتهم، وتعتبر الهجرة إلى خارج الوطن العربي من أخطر أنواع الهجرة على جهود التنمية وقد أصبحت هذه الهجرة تمثل خطراً كبيراً وخسارة مالية ضخمة لأن الأمة تفقد عمالة فنية وعلمية وذات مهارات عالية في الوقت الذي تحتاجهم خطط التنمية في مشروعاتها الوطنية والقومية.

إن الدور الكبير الذي يلعبه النظام التربوي في معالجة موضوع السكان والقوى العاملة يعتبر مهما لأنه هو الذي يستطيع تطوير القدرات والكفايات والمهارات العربية كماً وكيفا إلا أن ذلك يتطلّب ضرورة توليد أجواء اجتماعية وثقافية جديدة منها خلق الظروف الملائمة لإطلاق طاقات القوى البشرية الموجودة، وحسن تنظيمها للحد من الهدر في الطاقات البشرية الكامنة، وهذا يرتبط بمدى الحرية المتاحة للقوى البشرية في تنظيم نفسها والتعبير عن آرائها واتجاهاتها ومصالحها ومدى ما تتمتع به من مشاركة فعالة في تحديد مصير مجتمعاتها القطرية وبالتالي مصير الوطن العربي.

ويعتبر الاقتصاد العربي ميداناً مهماً آخر يجب تناوله باختصار عندما نريد

التعرف على واقع الوطن العربي، إن للاقتصاد دوره ووجهه التربوي فإذا كانت التربية استثماراً وأداة أساسية للنمو الاقتصادي فإن الاقتصاد له دوره أيضا في تطور التربية وتقدمها ويستطيع العرب بما يتوافر لديهم من إمكانات هائلة للتنمية الزراعية إيجاد حل شامل لمعالجة مشكلات الزراعة والغذاء، والى جانب ذلك فالثروات المعدنية وبخاصة النفط والغاز يمكن أن توفر موارد كبيرة لتحقيق تقدم صناعي عظيم.

إن إنتاج النفط والغاز جعل الدول العربية ذات إمكانات كبيرة وقد أصبحت ذات قوة مالية على المستوى العالمي ، وإذا ما أحسن استثمار هذه الإمكانات فيمكن أن يصبح الوطن العربي قوة اقتصادية كبيرة تساهم في النظام الاقتصادي الدولي الجديد وبالتالي تستخدم هذه القوة الاقتصادية في التنمية الشاملة للوطن العربي.

إن واقع الحال يشير إلى أن الوطن العربي بالرغم من إمكاناته الاقتصادية الضخمة فإنه لم يستطع أن يستفيد منها بالقدر الذي استفادت منه دول أخرى صناعية متقدمة، ولم تستطع الدول العربية استخدام هذه الإمكانات في التنمية الحقيقية للوطن العربي، إذ ازداد الاعتماد على الاستيراد لمواجهة الطلب على السلع الاستهلاكية والغذاء والنقل ومتطلبات الإنتاج في شتى الميادين بحيث أصبح ما ينتج زراعياً بالرغم من مشاركة ما يقارب 50٪ من السكان في الزراعة لا يسدّ حاجة الشعب العربي إلى الغذاء الذي أخذ يستورده من دول أخرى متقدمة لا تستخدم أكثر من 5٪ سمن طاقتها العاملة في ميدان الزراعة بسبب استخدام التكنولوجيا الحديثة.

ولابد هنا من الإشارة إلى الجهود العربية المبذولة من أجل التنسيق والتعاون العربي ومنها إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي دعا إلى إنشاء سوق عربية مشتركة ووضع استراتيجية عربية في الاقتصاد لتنهض بتنمية الوطن

العربي، كما طرح العمل العربي المشترك بديلا للاستراتيجية ويعتمد بصفة أساسية على إنشاء مشروعات مشتركة يشارك فيها مواطنون عرب أو حكومات عربية. وتم فعلاً في إطار هذا التصور إنشاء عدد من المشروعات العربية المشتركة، كما تم إنشاء عدد من المؤسسات التمويلية القطرية والعربية، إلا أن هذه المشروعات تفتقر إلى التصور العام لاستراتيجية عربية شاملة تنسق بينها.

لقد أفرزت الاتجاهات الاقتصادية العالمية الجديدة تشكيلا جديدا وولادة جديدة للنظام الاقتصادي العربي، إلا أن مجريات الأمور في الواقع تشير إلى أن النظام الاقتصادي الجديد سيكون جزءاً من شبكة الاقتصاد العالمي الذي يكون له نتائج خطرَة على المستوى السياسي وسائر مجالات الحياة العربية لانه يهدف إلى أن يكون القطاع الخاص بديلاً أو مشاركاً للحكومات العربية في دورها الأساسي وهذا ما قد يؤدي إلى إعاقة الاقتصاد للقيام بدوره في التنمية في الوطن العربي أو إلى تقدم علمي وتقني ما دامت بنية الاقتصاد العربي خاضعة لصالح الاقتصاد العالمي الذي تسيطر عليه الشركات متعددة الجنسيات التي لا يهمها سوى الربح والحصول على الموارد الطبيعية من مختلف الدول وبخاصة النامية، وهذا ما يجري الآن حيث تشهد الاقتصادات الوطنية العربية نزوعاً واضحاً نحو التداول والانخراط التدريجي تحت مظلة رأس المال العالمي الذي لا يعير أهمية كبيرة لتمويل عناصر العملية الإنتاجية في الوطن العربي.

لذا فان المشكلة الحقيقية للنظام التربوي العربي هي في تعامله مع النظام الاقتصادي والاجتماعي الشامل – فمشكلة التربية في الوطن العربي ليست مجرد مشكلة فنية بل ضرورة إجراء حوار صريح مع النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي من أجل توليد نظام جديد انطلاقاً من إدراك المشكلات الحقيقية التي تقف في وجه التنمية الحقّة في الوطن العربي ومن فهم الوضع العالمي في شتى الميادين وهذا الحوار ينبغي أن يقود إلى وضع سياسة اقتصادية واجتماعية شاملة

محدثة تلبي التغيرات الكبيرة التي تحدث في العالم وفي الوطن العربي ويكون للتربية فيها دور أساسي، بحيث يتمّ التأكيد على قيام المنظومة التربوية للإيفاء بمتطلّبات الاقتصاد الحديث.

كان ذلـــك وصفاً وتحليلاً لأهم معالم الواقع العربي في إطلالته على المستقبل وأهم مشكلات هذا الواقـــع، ولقد تبيّن لنا أن بنية الوطن العربي تشكو ثغرات عديدة، فالسكان فيه يزدادون زيادة لا تلحق بها جهود التنمية، وأصبحت هذه الزيادة في القرن الحادي والعشريـــن عقبة كأداء في وجه التنمية ومصدر خطر كبير للأمن الغذائي في الوطن العربي إذا لم تبادر الدول العربية متضامنة إلى جهد مشترك يحقق قفزة تنموية استثنائيـــة وسريعة، أمّا القوى العاملة فهي مصابة بالضعف والخلل ســـواء من حيث الأعداد الفعلية العاملة النشيطة، أو من حيث توزعها على قطاعات النشاط الاقتصـــادي وعلى المهن، أو من حيث مستوى تأهيلها وتدريبها، أو من حيث مستـــواها الثقافي العام أو من حيث انتشار البطالة لديها ظاهرة كانت أو مقنعة، أو من حيث ضعـــف معدلات القوى العاملة للإناث، أو من حيـــث أجورها وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية أو غير ذلك.

وأصبح النظام الاقتصادي العربي نظاما تابعا تزداد تبعيته للسوق العالمية وللقوى الكبرى نتيجة للنظام الاقتصادي الجديد الذي ساد العالم وهو نظام الاقتصاد الدولي الشامل الذي تقوده الشركات متعددة الجنسيات من خلال اقتصاد السوق أو ما يسمى بالاقتصاد الحر، وهو فوق ذلك اقتصاد ما تزال الصناعات فيه ضامرة، ولاسيما الصناعات التحويلية، وما تزال الإنتاجية فيه ولاسيما في قطاع الزراعة منخفضة والسيطرة فيه في معظم الأحوال لقطاع الخدمات ولقطاع العمل المكتبي وهو قطاع أصبح في كثير من البلدان بمثابة مستودع للقوى العاطلة يضاف إلى هذا كلّه أن واردات النفط تعرضت لهزات

عديدة وقد ازداد الإنفاق من هذه الواردات في السنوات الأخيرة ولكن بنسبة اكبر على أمور لا علاقة لها بالتنمية الشاملة.

ولم تصحب هذا الواقع الاقتصادي العربي الضعيف والتابع محاولات جادة في مجال التكامل الاقتصادي العربي رغم فشل تجارب التنمية القطرية في معظم بلدان الوطن العربي، كما لم تفلح الجهود التي بذلت من أجل بناء اقتصاد عربي ذاتي مستقل بل ازداد ضياع الاقتصاد العربي في بحر الاقتصاد العالمي الذي يشد قبضته عليه يوماً بعد يوم.

وفي مجال امتلاك القدرة العلمية والتقنية في عصر أصبحت فيه الغلبة لمالك هذه القدرة نجد أن الدول العربية رغم محاولاتها الكثيرة لم تفلح في بناء قاعدة علمية وتقنية متطورة ولم يتوافر في البلدان العربية حتى الآن حشد كاف من أصحاب المعارف العلمية والتقنية و من ذوي المهارات الفنية، وهو حشد لابد منه من أجل الانطلاق في طريق التقدم التقني والعلمي ولم تبلغ البلاد العربية بعد مرحلة نقل التقانة وتوطينها فضلاً عن إنتاجها وإبداعها، أمّا التقانة المتقدمة وخاصة في مجال المعلومات والاتصال ووسائل النقل الإلكتروني وفي التقانة الحيوية فما يزال الوطن العربي بعيداً عن نقلها أو إنتاجها كل البعد، ولا نجد أي جهد عربي مشترك واضح يهدف إلى توفير الموارد المالية والعدد اللازم من العلماء والتقنيين من أجل العمل بعزم وتصميم ومن خلال إرادة سياسية حازمة على دخول عصر العلم والتقنية المتطورة...

إن معالجة الوضع العربي ودفعه في طريق التقدم يتطلب أمرين متكاملين، أولهما العمل على المستوى الوطني والعربي المشترك وثانيهما العزم على بناء أساسيات التقدم العلمي والتقني وضمان الخطط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية ما يلزم من برامج ومشروعات وخطوات وما يتطلبه هذا

الهدف من موارد مالية وبشرية ووسائل تنفيذية.

إن الواقع العربي يستصرخ الواقع التربوي لعله يجد عنده الحلول اللازمة لمشكلاته، وهذه الاستراتيجية هي محاولة جدية لتطوير أنظمة تربوية قادرة على المساهمة في تطوير المجتمع ومعالجة مشكلاته الأساسية.

التربية العربية واقعها واتجاهاتها:

تواجه الأمة العربية اليوم تحديات خطيرة داخلية وخارجية ومواجهات صعبة سيتم تناولها في مكان لاحق من هذا التقرير، وتولدت هذه التحديات عن التطور السريع الذي يشهده العالم خاصة في مجالات التقدم العلمي والتقني، والتعليم كما هو معروف هو الأساس الذي تنطلق منه الأمم لتحقيق أهدافها الكبرى في مواكبة التطور، ومن ثم فإن الارتقاء بالتعليم وتحسين نوعه وإعطائه الأهمية التي يستحقها من حيث التخطيط والتمويل والرعاية يعتبر المؤشر الإيجابي للنهوض بالأمة العربية وتحقيق التنمية المنشودة.

وبالرغم من غياب معايير موضوعية للحكم على السياسات التربوية المتبعة اليوم في الوطن العربي إلا أن هناك شبه اتفاق على أن هذه السياسات لا ترقى إلى المستوى المطلوب وذلك بسبب ضعف كفاية التعليم وتخلف التخطيط في المؤسسات التربوية.

ولعل من السلبيات المعروفة عدم وجود خطط وأساليب تقويمية للتعرف على نوعية البرامج التربوية وكفايتها، ولابد للأنظمة التربوية أن تضع مشاريع نوعية للاهتمام بأطفال اليوم الذين هم رجال المستقبل، وأن تتضمن هذه المشاريع غرس القيم والاتجاهات التي تجعل منهم قادة في المستقبل يعتمد عليهم في نهضة الأمة وتقدمها وذلك بدلاً من استخدام الأساليب التقليدية التي تركز على الحفظ والاستظهار لمعلومات قد لا يكون لها وجود في سوق العمل وفي حياتهم اليومية.

إننا مطالبون اليوم أكثر من أي وقت مضى بالتصدي للتحديات ورفع الهمم والتشجيع على التزود بسلاح العلم، فلم يعد لنا سلاح غيره. لقد ازدادت المعركة ضراوة وشدة والبقاء فيها للأصلح والأقوى، ونحن أقوياء بالإيمان والإرادة فإما أن نعيش بكرامة ونحافظ على مكانتنا ومقوماتنا وإما أن نخضع لتوجيهات الآخرين بما فيها من إذلال وقهر، فلنكن على مستوى المسؤولية وننقذ شبابنا وطلائعنا المستقبلية خاصة وأن وسائل التقدم والتطور متوفرة لدينا من خلال إمكاناتنا الطبيعية والبشرية إذا ما عرفنا كيفية استثمارها ، فالاستثمار والإصلاح يبدأ بالعلم وينتهي به، فلابد أن نتمسك به ونعطيه حقه من الرعاية والاهتمام.

في هذا الجزء من التقرير سيتم باختصار وصف المنظومة التربوية العربية وتحليلها بشكل نقدي وموضوعي يحدد الجوانب الإيجابية والسلبية في المسيرة التربوية في جميع أقطار الوطن العربي وذلك في إطار التحديث الذي يراعي المستجدات والمتغيرات وحاجات المجتمع الفعلية حيث نعيش عصراً جديداً تتأثر بمتطلباته وخصائصه وسماته العامة المنظومة التربوية العربية بجميع عناصرها، إن العصر الراهن هو عصر العلم والمعرفة والتقنية والاتصال والاقتصاد المبني على أسس جديدة، إنه عصر المجتمع المبني على الحوار والتواصل والتفاهم والعيش المشترك.

فلسفة التربية العربية:

تنبثق الفلسفة التربوية في أي قطر من الأقطار من الواقع الذي يعيشه ذلك القطر اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وعلمياً. وعند وضع وإقرار هذه الفلسفات تصبح مرآة الأنشطة والممارسات السائدة التي يعيشها المجتمع حيث يتم من هذه الفلسفة اشتقاق وتحديد الغايات الكبرى والأهداف المعبرة عنها والتي تترجم عادة إلى أهداف تفصيلية وإجرائية توضع لمختلف المشروعات والبرامج لتنفيذها.

ولذلك فإن الفلسفات التربوية تتباين من مجتمع إلى آخر، يتبعها اختلاف في الغايات والأهداف وبالتالي في نوعية البرامج والمشروعات التربوية، ولذلك نلاحظ أن الفلسفات التربوية في الأقطار العربية مختلف بعضها عن البعض الآخر بالرغم من القواسم المشتركة الموجودة بين هذه الأقطار في اللغة والتاريخ والدين والثقافة والمصير والتقارب الفكري.

وحصيلة الأمر في النهاية أن هذه الفلسفات وما يشتق منها من أهداف وسياسات غير فعالة وغير كافية لتشخيص المشكلات التربوية ووضع المعالجات اللازمة لها لأسباب متعددة أهمّها ضعف إرادة التغيير وضعف القرار السياسي والإداري المنفذ لذلك، ولعله من الواجب الآن على البلدان العربية وهي تعيش مرحلة مليئة بالتحديات الكبرى أن تحصن نفسها بوضع فلسفة تربوية مشتركة تأخذ بالاعتبار تراث الماضي ومتطلبات العصر، وتجمع بين الأصالة والمعاصرة وتنطلق منه إلى تطوير الحاضر وتحديد صورة مجتمع المستقبل برؤى واقعية تسابق في ذلك سرعة الزمن ، فلم يعد للمتأخرين مكان لمواكبة العصر ونيل مكانة لائقة في المجتمع الدولي من أجل حياة أفضل للمجتمع العربي.

الأهداف التربوية:

إن الفلسفات التربوية في البلدان العربية في الوقت الراهن كما لاحظنا تؤكد صراحة تارة وضمنياً تارة أخرى على أساسيات وأهداف تبدو مشتركة ومتشابهة إلا أنها متفاوتة خلال التطبيق. وتكاد كلّ الأهداف تشتق من نفس المصادر وهي:

أ. الإسلام من خلال الفهم الصحيح لمبادئه وقيمه ولما يولده من مواقف واتجاهات إيجابية لصيقة بالعلم والعمل.

ب. العروبة بمقوماتها وحضارتها ونظرتها الإنسانية وعمق الصلة بينها وبين اللغة العربية لغة القرآن الكريم.

ج. أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

د. اتجاهات العصر ومقتضياته وخصائصه وتوظيف التكنولوجيا الحديثة وتطوير أساليب التعليم والتعلّم.

ه. حاجات الإنسان العربي ومتطلبات نموه المتكامل في شتى جوانب شخصيته.

وعلى الرغم من التشابه الكبير في الأهداف بين الأقطار العربية فلا نجد الترجمة الفعلية للأهداف التربوية بشكل متشابه، فالأهداف العامة وما يليها من أهداف خاصة بالمراحل التعليمية وما يشتق منها من أهداف إجرائية أخرى خاصة بعناصر العملية التربوية كالمناهج وإعداد المعلم والإدارة التربوية وغيرها لا تأخذ طريقها إلى التطبيق بشكل متشابه بين الأقطار العربية وغالبا ما يعود ذلك إلى اختلاف في اعتماد بعض هذه الأهداف المشار إليها في بلد على حساب الأهداف الأخرى.

السياسات التربوية:

أما السياسات التربوية فهي أحادية الرؤية والهدف، نمطية المضمون، تميل إلى التقليد والمحاكاة أكثر منه إلى التجديد، وهذا يعني أن كل قطر من الأقطار العربية يخطط لتطوير التعليم في بلده بشكل فردي وبما يتراءى له من أولويات وفق سياسة مركزية خاصة به، ولذلك تفاوتت السياسات التربوية ولكنها بوجه عام تكاد تجمع على التطور الكمي واستيعاب أكبر عدد من التلاميذ الذين هم في سن الدراسة كأولى الأولويات بسبب ما تشهده الأقطار العربية من تفجر وزيادة كبيرة في السكان، إن طغيان هذه الأولوية كان على حساب التطور النوعي الذي انخفض كثيراً في معظم الأقطار العربية، ولذلك فإن من الأولويات المهمة في أي سياسة تربوية الاهتمام بجانب النوع والكيف في التعليم من مبان مدرسية ومناهج وكتب دراسية وإدارات تعليمية وإعداد وتدريب جدي للمعلمين

وغيرها، مما يضمن إنتاجا متكاملا للناشئة في المعارف والمهارات والسلوك والقدرة على التكيف والتعلّم الذاتي المستمرّ.

وهناك ظاهرة يجب الالتفات إليها وهي أن مجتمعاتنا العربية هي مجتمعات محافظة بطبيعتها لا تميل إلى التغيير بالسرعة التي يقتضيها العصر، فإذا لم تتحرّك بسرعة لإجراء الإصلاح المطلوب للمنظومة التربوية فقد تجد نفسها في مؤخرة الركب. إن إجراء الإصلاح التربوي المطلوب بشكل عاجل وفق تخطيط تربوي منظم وسياسة تربوية هادفة أصبح ضرورة لابد منها.

إن السياسة التربوية العربية سواء أكانت على المستوى الوطني أم القومي مطلوب منها مواكبة العصر، وأن تتسم بالرؤية المستقبلية وبالمرونة والواقعية، وتحمل في طياتها روح التجديد والخروج إلى آفاق جديدة يكون فيها المعلم والمتعلم بؤرة الاهتمام. وهذا يتطلب الانفتاح على التجارب العالمية والثقافات والاستفادة منها مع الحفاظ على هويتنا ومبادئنا وثوابتنا، إننا بحاجة إلى فهم مشترك لما يجري في كل قطر عربي من أجل الاستفادة من الخبرات المتنوعة فيها لمعالجة مشكلات التربية. إن الفهم المشترك يؤدي كذلك إلى التنسيق والتكامل، وبالتالي إلى الاقتصاد في مجال الجهود والأموال مما يزيد في الكفاية التربوية.

التطور الكمي للتعليم:

من أهم ملامح حركة التربية العربية منذ منتصف القرن الماضي سعيها على درجات متفاوتة إلى تحقيق ديمقراطية التعليم وبخاصة ما تنطوي عليه من إتاحة الفرص للمستحقين له من الصغار ، إن أهمّ سمات التطور الكمي في الأقطار العربية في الوقت الراهن يمكن إجمالها بما يأتي باختصار:

أ. على الرغم من أهمية السنوات الخمس الأولى في حياة الطفل من حيث تكوينه وتوجيهه فإن الاهتمام بالتعليم قبل المدرسي لم يترجم بعد إلى خطط

وبرامج تربوية وتعليمية تنفيذية ولذا بقيت نسب الملتحقين بهذا التعليم ضعيفة جداً في أغلب الأقطار العربية ولا تتجاوز 15٪ – 20٪ من عدد السكان ممن هم في سن هذه المرحلة.

ب. أما عن مستـــوى التعليم الأساســـي فبالرغم من الجهود المبذولة في معظم الأقطار العربية لاستيعاب جميع الأطفال ممن هم في سن هذا التعليم، فإن العديد من الأقطـــار العربيـــة لا تزال في منتصف الطريق لتحقيق الهدف الكـامـل، وتشير الـدراســـات إلى أنه لـو استـمـر مـعـدل الالـتـحـاق بـنـفس المعدلات، فإن التعليم الأساسي سيزداد بنسب عالية. فقد كان عدد المسجلين في عام 1991 حوالي 31 مليون تلميذ ثم ارتفع الى39 مليون تلميذ في عام 2000 ويقدر أن يصل العدد إلى 53 مليون تلميذ عام ,2025 وبالرغـــم من هذه الزيادة في الأعداد المطلقـــة فإن حوالي (8) مليون طفل بينهم (5) ملايين من الإناث لا يزالون خارج المدرسة محرومين من التعليم مما يعني عدم إمكانية استيعاب جميع الأطفال ممن هم في سن هذا التعليـــم قبل عام 2025 في أحسن الظروف.

ج. أما في مرحلة التعليم الثانوي التي يطلق عليها علماء التربية تسمية مرحلة العبور بين التعليم الأساسي والتعليم العالي فتشير الإحصاءات أن هناك حوالي (22,5) مليون طالب كانوا مسجلين في عام 2000 منهم حوالي (10,6) مليون فتاة، وقد ازداد عدد المسجلين في هذه المرحلة من 28٪ عام 1975 إلى 54٪ عام 1990 لمن هم في سن هذه المرحلة ، ويعتبر التعليم الثانوي العام هو الغالب ويشكل بحدود 88٪ والباقي للتعليم المهني الذي لم يتوسع بالشكل المطلوب، وبالرغم من تطور نسبة الإناث إلى حوالي ثلاثة أضعاف ما كان عليه الوضع في منتصف القرن الماضي إلا أن تعليم الفتيات في الريف العربي لا يزال في حاجة إلى المزيد من الجهد لتعميمه ونشره في تلك المناطق الريفية، إذ تشير

بعض الدراسات إلى أن هناك ما لا يقلّ عن خمسة ملايين طفلة في سنّ التعليم الأساسي هن في الواقع خارج التعليم.

د. أمّا في مرحلة التعليم العالي فهناك تطور ملحوظ في أعداد المسجلين. فقد تضاعف العدد في عام 1990 ثلاث مرات عما كان عليه عام 1980 إذ بلغ 3,1 مليون طالب وارتفع إلى 3,6 مليون طالب عام 1998 ومن المتوقع أن يصل إلى (6) ملايين طالب عام 2010 ، وعلى الرغم من ذلك فإن تلك الزيادات تبقى متدنية إذا ما قورنت بعدد السكان ممن هم في سن هذا التعليم وبالنسب المماثلة في الدول الأخرى وخاصة المتقدمة.

وبالرغم من التطور الكمي الواضح في مراحل التعليم .بما في ذلك التعليم الفني والمهني إلا أن نوعية التنمية السائدة الآن في البلاد العربية وبناء الاقتصاد الصناعي التقني يتطلّب زيادة هذه النسبة بحيث يتوجه ما لا يقلّ عن أربعين في المائة من الطلاب المسجلين في مرحلة التعليم الثانوي والجامعي إلى التعليم الفني والتقني المرتبط مباشرة بالاقتصاد الصناعي التقني في البلاد العربية.

التطور النوعي للتعليم:

إن التطور الكمي الذي لاحظناه لم يواكبه تطور مماثل في تجويد التعليم وتحسين نوعيته ذلك أن التطوير النوعي يتطلب جهوداً وأموالا طائلة لتوفير أبنية جديدة ومعلمين معدين بشكل جيد وما يتطلبه ذلك من توفير الكتب والأجهزة والمعدات اللازمة للعملية التعليمية الجيدة.

إن استمرار تخريج الأعداد الكبيرة من مراحل التعليم كافة دون النوعية والمستوى المطلوب سيؤدي إلى تزويد المجتمع بمخرجات غير مؤهلة لأخذ دورها المطلوب في المساهمة في تنميته وتطوره. إن تشرب أبنائنا بمعلومات يغلب عليها طابع الحفظ والاستظهار الذي لا يقترن بالفهم يؤدي إلى أن يغرق الخريج وسط

عالم مليئ بالمتغيرات في ساحة التطبيق العملي، وبالتالي فإن كل ما يدرسه لا يفيده شيئاً في سوق العمل ولا في حياته في المجتمع.

إن التنمية البشرية وهي عماد التنمية الاقتصادية وبناء مجتمع المعرفة ترتبط بجودة التعليم وفعاليته ، فليس كل من يحمل شهادة هو متعلم فعلاً وقادر على أداء الرسالة كما يجب، إذ أن ذلك يرتبط بمقاييس الجودة ونوعية التعليم.

إن الاهتمام بالنوعية يتطلب اهتماماً خاصاً بالمناهج والكتب ونظم الامتحانات والتقويم وإعداد المعلم وتدريبه واعتماد البحث التربوي باعتباره السبيل العلمي إلى تطوير نوعية التربية وغيرها من أمور عديدة حظيت باهتمام ولكنه أقل مما يجب أن يكون عليه.

الفصل الثالث

أبرز المشكلات والتحديات المحلية والعالمية التي تواجه التربية العربية وانعكاساتها عليها

أبرز المشكلات التي تواجه التربية العربية:

تعاني التربية العربية من مشكلات عديدة لعل أبرزها باختصار:

أ. **الأمية:** إذ أنها لا زالت منتشرة في أرجاء الوطن العربي وهي تمثل عائقاً كبيراً نحو النمو والتطور ولا يزال بحدود 65–70 مليون أمّي ينتشرون في الوطن العربي وأغلبهم من النساء وأبناء الريف، ولا يتوقع أن تنخفض نسبة الأمية بشكل كبير بسبب استمرار روافدها من زيادة في نسب الرسوب والتسرب إضافة الى عدم متابعة تطبيق التعليم الإلزامي في كثير من الأقطار العربية.

ب. **تعليم المرأة:** على الرغم من تطور تعليم المرأة بشكل كبير وأصبحت الإناث ينافسن الذكور عددا في جميع مراحل التعليم وبخاصة في التعليم العالي الذي تفوقت فيه على الذكور بشكل واضح في بعض الدول، إلا أن أمية المرأة لا تزال تمثل مشكلة تعوق التنمية والتطور بنسب متفاوتة وباختلافات

واضحة بين الريف والحضر في البلاد العربية، وهناك مؤشرات إيجابية في كثير من الدول العربية على أن المرأة بدأت تسهم مع الرجل في نشاطات عديـــدة وبخاصـــة في مجالات التعليـــم والصحة والتمريض والحاسوب والمصارف والفندقة والاتصالات السلكية واللاسلكية.

إن التقدم الحقيقي لأي مجتمع يتطلب مشاركة المرأة فيه باعتبارها تمثل نصف المجتمع، كما أن بناء الأسرة المتوازنة يعتمد على مدى إسهام المرأة باعتبارها ربة البيت فهي تعتبر المدرسة الأولى للطفل من حيث تربيته وتنشئته والإشراف عليه ورعايته.

ج. **التعليم الفني والمهني**: يحتل التعليم الفني والمهني مكانة متواضعة في جميع الأقطار العربية مقارنة بالتعليم العام بسبب النظرة المتدنية إليه في المجتمع فضلاً عن أنه لا يوفر دخلاً مناسباً للفرد، وبالرغم من ذلك فقد تغيرت النظرة إلى هذا النوع من التعليم في السنوات الأخيرة وبدأت المعاهد الفنية والمهنية تلقى إقبالا خاصة في الدول التي تحتاج إلى العمالة الفنية الماهرة لتشغيل ورشها ومصانعها ومؤسساتها التقنية، وبدأت الدول العربية بشكل تدريجي تولي هذا النوع من التعليم اهتماماً واضحاً خاصة بعد حدوث التطور وانتشار الحاسوب وما واكب ذلك من تغيرات وتطورات مهنية واجتماعية واقتصادية إقليمية وعالمية.

د. **التعليم قبل المدرسي**: ظل هذا التعليم مهمشاً لسنين طويلة سواء على المستوى الأهلي أو على المستوى الحكومي، وكثير من الدول تعتبره خارج نطاق السلم التعليمي، كما ينظر إليه البعض على أنه نوع من الترف للأسر الميسورة الحال في المجتمع.

وترجع نشأة هذا التعليم غير المدرسي إلى الستينات وذلك بمبادرات خاصة

في بعض البلدان العربية وقد ازداد عدد الأقطار العربية المهتمة بهذا التعليم في الثمانينات من القرن الماضي، إلا أنه اقتصر في معظم الأحيان على القطاع الخاص لكلفته العالية، وبذلك بقيت نسبة الملتحقين بهذا التعليم ضعيفة في معظم أرجاء الوطن العربي مما يتطلب جهوداً استثنائية لتطوير هذا التعليم والعناية به لأهمية العناية بالسنوات الخمس الأولى من حياة الطفل حيث يكون قابلاً للتطويع والتوجيه.

٥. **تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة** : يتكون المجتمع عادة من مجموعة أفراد يتفاوتون في نموهم وقدراتهم واستعداداتهم وصفاتهم الفسيولوجية والعقلية والانفعالية والوجدانية ومن بين هؤلاء شريحة متميزة بالمعنى السلبي ويطلق عليها المعوقون أو المتخلفون وشريحة أخرى متميزة بالمعنى الإيجابي ويطلق عليها المتفوقون أو الموهوبون وكلاهما يطلق عليه بوجه عام الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة يحتاجون إلى نوع من التربية الخاصة ذات مناهج وبرامج ومعلمين مختصين ورعاية خاصة ليصبحوا أعضاء فاعلين في المجتمع ، إن مؤسسات التربية الخاصة ذات العلاقة بهاتين الفئتين لا تزال قليلة في الوطن العربي وغير متطورة مما يتطلب أن تعنى أية استراتيجية أو خطة بهذا الجانب وتعطيه الأهمية المطلوبة.

ولابد من تأكيد الاهتمام بالموهوبين ورعايتهم لأجل أن يكونوا ثروة مهمة للوطن والأمّة ودعامة أساسية وركيزة قومية لتطوير المجتمع وأن تتولى هذا الاهتمام المنظومة التربوية منذ وقت مبكر في حياة الطفل، فالاكتشاف المبكر لهذه المواهب ورعايتها والاستمرار في تطويرها بأساليب تربوية خاصة وبواسطة معلمين مدربين ومعدين إعدادا خاصا لهذه المهمّة، مع تهيئة المستلزمات المطلوبة سيؤدي بلا شك إلى إعداد مواطنين على مستويات عالية من الإمكانيات والقدرات الخاصة بما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع في آن واحد.

و. **المعلّم** : يلعب المعلم الدور الأساسي والمهم في العملية التربوية فهو الركن الأساسي فيها لا يمكن الاستغناء عنه مهما تطورت التقنيات التربوية بل يمكن القول إن العملية التعليمية يتوقف نجاحها على جودة وكفاية المعلم، إلا أن واقع الحال يشير إلى عدم كفاية برامج إعداد المعلمين، كما أن مدخلاتها من الطلبة هم من الشرائح غير المتفوقة علمياً وذلك بسبب عدم الاهتمام والرعاية للمعلم اقتصادياً واجتماعياً مما أدى إلى هبوط المنزلة الاجتماعية والاقتصادية للمعلم في المجتمع مما يتطلب إعادة النظر بالإعداد المهني والتربوي والعلمي للمعلم قبل الخدمة وفي أثنائها، وذلك ليكون لدينا معلمون بمواصفات جيدة تجعلهم مؤهلين تربوياً ونفسياً وعلمياً لأداء مهمتهم المقدسة.

إن المعلم لا يزال في جميع أرجاء الوطن العربي يعاني من إهمال واضح في جميع الجوانب، فمرتباتهم محدودة مما جعل مستويات معيشتهم متواضعة ويلجؤون في أكثر الأحيان إلى ممارسة أعمال أخرى لا علاقة لها باختصاصهم لسد احتياجات معيشتهم، كما أن مكانتهم الاجتماعية ليست في المستوى المطلوب مما جعل الطلبة الجيدين والمتميزين لا يرغبون في الانخراط في سلك التعليم. إن هذا الوضع يتطلب إعادة نظر جذرية لجذب العناصر الجيدة إلى هذه المهنة وبالتالي رفد العملية التربوية بأهم عنصر من عناصر نجاحها.

ز. **هجرة العقول العربية**: يعاني الوطن العربي من مشكلة خطيرة وهي هجرة عدد من أبنائه من ذوي الكفايات العالية والتخصصات النادرة والعمالة الماهرة إلى خارج الوطن مما أدى إلى حرمان الأقطار العربية من هذه الخبرات المتطورة الذين كان بإمكانهم المشاركة الفعالة في النهضة التنموية العربية. ويبين أكثر المهاجرين إلى أنهم لجأوا إلى الهجرة بحثاً عن بيئة جديدة تحتضنهم وترعاهم وتستثمر خبراتهم وتقدم لهم التسهيلات التي يفتقدونها في أوطانهم، كما

تقدم لهم الدعم المادي والمعنوي الذي يحتاجونه، وهذا يعني أن البيئة العربية أصبحت بيئة طاردة لذوي الكفايات بدلاً من احتضانهم ورعايتهم، وقد أصبح عدد العلماء والمختصين المهاجرين خارج الوطن العربي يتجاوز ثلاثة ملايين عدا العمالة الفنية التي تعمل في مؤسسات الإنتاج والخدمات، إن جهوداً كبيرة يجب أن تبذل لإعادة هؤلاء من جهة وتوفير الأجواء التي تشجع الآخرين على البقاء للعمل في أوطانهم.

ح. النمّو **السكاني**: إن ظاهرة النمو السكاني السريع في الوطن العربي تمثل مشكلة أخرى تواجهها المنظومة التربوية وذلك لمحاولة استيعاب الأطفال الذين سيكونون في سن التعليم بعد ولادتهم بست سنوات تقريبا، وهو عبء تترتب عليه التزامات مالية ضخمة فيما يتعلق بتوفير المعلمين والكتب المدرسية وتوفير المرافق التعليمية اللازمة ناهيك عما يصاحب ذلك من تكاليف إضافية، وتشير معظم الدراسات والإحصاءات إلى أن عدد سكان الوطن العربي يتراوح ما بين 250–290 مليون نسمة عام 2000 ومن المتوقع حسب التنبؤات أن يبلغ عدد سكان الوطن العربي 488 مليون نسمة عام 2025 وهذه الزيادة الكبيرة خلال أقلّ من 25 عام تستلزم استعدادات كبيرة في كافة القطاعات ومنها بطبيعة الحال قطاع التربية والاقتصاد، وهنا يأتي دور المخططين التربويين والخبراء الاقتصاديين في ضرورة مواجهة هذه التوقعات السكانية ومنها توفير المتطلبات التربوية وتوفير فرص العمل. وتعود معدلات الزيادة في سكان الوطن العربي إلى انتشار الوعي الصحي وتحسن الحالة الاقتصادية حيث يواكبها تحسن مستوى المعيشة، وفي الوقت الذي تشير فيه الدراسات إلى أن وفيات الأطفال دون سن الخامسة قد بلغ في فترة ما 243 حالة لكل 1000 من المواليد فإن هذه النسبة قد تناقصت بشكل كبير في السنوات الأخيرة بحيث أصبحت في حدود 40 حالة لكل 1000 مولود. إن المشكلة تأخذ بعدا كبيرا عندما نعرف أن الزيادة السكانية الكبيرة في

الوطن العربي لا يواكبها تطور اقتصادي واجتماعي وعلمي بنفس النسبة أو يقترب منها وبالتالي تعيش نسبة كبيرة من شرائح المجتمع عالة وعبئا على غيرها وهذا بدوره ينعكس سلبا على المجتمع بأسره اقتصاديا واجتماعيا وتربويا.

وتجاه ذلك فإن الأمّة العربية مطالبة بتخطيط نمو سكانها بحيث يوجد تناسب وتوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي والتخطيط التربوي، ومعنى ذلك ضرورة إيجاد تخطيط مسبق لمواجهة كل التوقعات السكانية سواء أكان ذلك بتوفير المدارس والكتب والمعلمين أم بإيجاد المشروعات الاقتصادية والزراعية والصناعية التي تستوعب الأعداد التي ستتخرج من مختلف مراحل التعليم. وكل ذلك يتطلب من استراتيجية التربية العربية إيجاد خطط تربوية تراعي اعتبارات النمو السكاني والاستعداد لما يحتاجه هذا النمو من مؤسسات تعليمية وبرامج تربوية.

ط. **الإنفاق على التعليم**: يعاني الإنفاق على التعليم في الوطن العربي من أزمات حادة تتفاوت حدتها من قطر إلى آخر، وعلى الرغم من الجهود التي بذلت خلال الربع الأخير من القرن العشرين المتمثلة بالصرف بسخاء على التعليم إلا أن عيوباً واضحة في طريقة هذا الصرف يمكن ملاحظتها منها عدم التوازن في تخصيص الموارد على المراحل التعليمية حسب الحاجة والأهمية كما أن هناك زيادة في الإنفاق على الجوانب الإدارية بدلاً من الإنفاق على التطور التعليمي من النواحي النوعية.

إن متوسط الإنفاق على التعليم في الدول العربية بلغ بحدود (5,5٪) خلال العقدين الماضيين من الناتج القومي الإجمالي وهي نسبة تعتبر جيدة إذا ما صرفت في الأوجه التي يستحقها الصرف وبخاصة في ميدان النهوض بالمعلم ورفع مستواه الاقتصادي والاجتماعي.إنه بالرغم من النسبة الجيدة

للإنفاق على التعليم ولابد إذا ما أريد تحسين العملية التربوية من توفير أموال إضافية تخصص لتجديد التعليم وتجويده والقضاء على الأمية ، ولابد من وسائل جديدة لغرض توفير هذه الأموال وبخاصة للدول العربية ذات الإمكانات الاقتصادية المحدودة .

ي. **التعليم الثانوي**: يعتبر التعليم الثانوي أخطر المراحل أثرا في صياغة بنية المجتمع وأصعبها معالجة وبناء، فهذه المرحلة تحدد مصير خريجيها إما بمواصلة التعليم العالي أو الخروج إلى سوق العمل حيث لا يملك من الزاد ما يمكنه من اختيار مهنة أو عمل مناسب.

لقد أصبح التعليم الثانوي وبخاصة التعليم التقني في سنواته الأخيرة المشكلة الرئيسة في نظم التعليم التي تتطلب حلولا ومعالجات جدية.فهذه المرحلة مرتبطة بالشباب ومشكلاتهم مما يتطلب ابتكار صيغ جديدة وبخاصة للسنوات ذات العلاقة بمن هم في سن 16–19 سنة لكي تكون أمامهم خيارات واسعة ومتنوعة تتناسب مع إمكاناتهم وحاجاتهم وخصائصهم الجسمية والنفسية والعقلية وأن تتنوع برامج هذا التعليم الثانوي والتقني وربطها بمتطلبات الشباب من جهة واحتياجات المجتمع الآنية والمستقبلية وخطط التنمية من جهة ثانية.

إن إدراك هذه المشكلات وبعض العقبات التي تواجه التربية العربية والعمل على تجاوزها سيؤدي بلا شك إلى البدء بجدية في إقامة مجتمع التعلم وبناء مجتمع المعرفة، ولتأكيد ذلك، فإن من أبرز المشكلات والعقبات، إضافة إلى ما سبق الواجب إدراكها وإيلاؤها جلّ الاهتمام ما يلي :

– عجز التربية المدرسية بوضعها الراهن عن توفير مطالب المفهوم الجديد للتربية فهي قائمة على تعريف قاصر للتربية يركز على التعليم دون التعلم.

– عجز أنظمة التربية عن تحقيق ديمقراطية التعليم وعن استيعاب الأعداد

المتزايدة من المستحقين للتعليم وبقاء فئات كبيرة في المناطق الريفية وخاصة الإناث بمعزل عن حركة التعليم محرومة من فرصها وهذه الفئات تؤلف مشكلات تربوية خطيرة وهي مشكلات حضارية تقف في وجه أي تقدم للمجتمع وتطوره.

- ضعف مواءمة مخرجات التعليم مع حاجات سوق العمل الفعلية.
- اختلال التوازن في الأنظمة التربوية في البلدان العربية سواء فيما بينها من تفاوت أو في داخل نظام كل قطر.
- ضعف جوانب الكيف للأنظمة التربوية وضعف كفايتها الداخلية نتيجة أسباب نابعة من داخلها.
- ضعف ملاءمة الأنظمة التربوية للأهداف القومية ولمطالب المجتمع ومطالب التنمية وبالتالي ضعف كفايتها الخارجية الناجم عن عجزها عن التفاعل مع منظومة المجتمع العربي.
- عجز التربية العربية عامة عن استيعاب المفهوم الجديد للتربية واقتصارها على إكساب المعرفة دون الجوانب الروحية والأخلاقية والوجدانية .
- إنه بالرغم من هذه المشكلات والعقبات وغيرها كثير فإن هناك فرصا متاحة لمواجهتها ومعالجتها بما يتوفر في الوطن العربي من إمكانات بشرية ومادية وإرادة التغيير والرغبة في إجرائه مما ينادي بها كل عربي من مسؤولين ومختصين مع إيمانهم بضرورة مواكبة ما يجري حولهم في هذا العالم من تطورات علمية وتقنية والاستفادة من تجارب الآخرين إضافة إلى تجاربه التاريخية التي تم تناولها سابقاً.

ولذا فلا أمل للامة العربية ان تلحق بركب مجتمع المعرفة دون اهتمامها بتطوير نظمها التربوية على المستويين الوطني والقومي، والحرص على التعاون

والتكامل العربي من منطلق وحدة الأهداف ومن العمل المشترك لتحقيق الغايات الكبرى للأمة من خلال مساهمة أنظمتها التربوية المتفاعلة مع الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع العربي، خاصة وأن عالم اليوم تكاد أن تختفي فيه صورة الدولة القطرية تاركة المجال للأقاليم والفضاءات الكبرى في عالم العولمة.

التحديات المحلية والعالمية وانعكاساتها على التربية العربية:

تواجه الأمة العربية وهي تعيش العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مجموعة من التحديات والمشكلات الداخلية والخارجية، وقد تم تناول بعض هذه التحديات والمشكلات الداخلية باختصار عند تناول الواقع الراهن للأمة العربية والتربية العربية ومشكلاتها في صفحات سابقة من هذا التقرير. إلا أن التحديات الكبيرة التي تواجه الأمة العربية نتيجة ما يجري من تطور وتغيير سريع على المستوى العالمي وانعكاسات هذه التحديات على التربية، تبقى الأكثر أهمية إذا ما أريد إعداد إستراتيجية حديثة قابلة للتنفيذ والتطبيق، ذلك أن دراسة الماضي الحي لأمتنا العربية وتاريخنا المجيد وواقع الوطن العربي وما شهده من تطور في جميع المجالات ومنها مجال التربية لا يكفي لوحده إن لم نستوعب ما يجري حولنا في هذا العالم من تطورات وتغيرات مهمة وسريعة وإن لم نستفد من تجارب الآخرين من أجل نهضة تنموية شاملة وبناء مجتمع جديد مجتمع العلم والمعرفة، وهكذا فإن الماضي الحي للأمة العربية وواقع الوطن العربي وتطوره اليوم هما من أهمّ الاعتبارات في الاستراتيجية وهذا ما أكدته الاستراتيجية الأصلية للتربية العربية ولا شك في أن ذلك يؤكد أن الخبراء العرب أدركوا منذ ثلاثة عقود أو أكثر أهمية العمل الاستراتيجي الواعي بشؤون العصر والمستقبل مع تأكيد الهوية والدور الفاعل للأمّة العربية في التاريخ الإنساني.

إرادة التغيير:

تواجه الأمة العربية اليوم تحديات كبيرة اجتماعية واقتصادية وعلمية وثقافية وتقنية، وإزاء هذه التحديات لابد أن نفكر كعرب في أفضل السبل للتعامل معها وتفادى آثارها وتداعياتها السلبية، وتعتبر استراتيجية التربية العربية من أهمّ الخطط والأدوات العلمية لمواجهة هذه التحديات ومنها مقاومة التغيير وتفادى آثارها السلبية على حاضر ومستقبل الأمّة العربية.

إن إمكانات الأمة البشرية والمادية والاقتصادية والتاريخ العريق لهذه الأمة كلها عوامل تساعد على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، فإرادة التغيير هي حجر الزاوية في الاستراتيجية الأصلية وفي مشروع تحديثها تحت شعار الآية الكريمة "إن الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم" والأمة العربية ذات ماض حي يلهمها التغيير وينير طريقها نحو بناء المستقبل، كما أن الأمّة العربية تدرك تماما أنه لن يتمّ التغيير إلا بإرادة أبنائها ووعي جماهيرها وعزم قياداتها، ولقد كان من نتائج الدراسات الحديثة في العلوم الاجتماعية ودراسات التنمية أن مواقف الناس واتجاهاتهم وما تعبر عنه من الإرادة والاختيار هي التي يعول عليها في تحقيق التنمية الشاملة وبناء المستقبل والارتقاء بنوعية الحياة. وهذا لا يكفي دون وجود عزيمة وإرادة قوية لتقبل التغيير السريع، الواسع المدى، العميق الأثر، الشامل في الأبعاد وهو تغيير تسانده قوّة الثورة العلمية والتكنولوجية في جميع مجالات الحياة.فالتغيير حتمي في الوطن العربي كما هو شأنه في جميع أرجاء المعمورة بل إنه أكثر أهمية في وطننا العربي بسبب الدور الفاعل المتواصل للأمة العربية في التاريخ والحضارة الإنسانية .

إن السياسة الحكيمة وما تفرضه مطالب العصر في تنظيم شؤون الأمم وتقرير مصيرها تتطلّب المساهمة الفعالة من قبل الجماهير، ولكن الجماهير العربية لها

اليوم هموم كثيرة في الوطن العربي منها العدوان على بعض أقطارها ومنها الحرية وحقوق الإنسان والفرص الحياتية الاقتصادية الحقة.

إن الإرادة المطلوبة هي الإرادة الواعية النابعة من فهم عميق ودقيق لما يجري في الوطن العربي والعالم – وإن التغيير المطلوب هو التغيير الإيجابي الذي يؤدي إلى الارتفاع بمستوى المعيشة ويبدل في أساليب الحياة ونوعيتها ويغنيها بالقيم السامية – إنه التغيير الذي يجمع بتفاعل بين الأصالة والتجديد وما يتولد عن ذلك من جهود ذاتية جديدة ملائمة لطبيعة الحياة وتطوّراتها.

تصبح إرادة التغيير لكي تحقق أهدافها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية والسياسية أداة فعالة كلما تمّ الاعتماد في التغيير على أساليب التخطيط والتنظيم الحديثة وما يسمّى بالاستراتيجيات على تعدّد ميادينها.

والواقع أنّ وضع استراتيجية تطوير التربية العربية يعتبر واحدا من الإجراءات المهمة المعبرة عن إرادة التغيير فهي بمجملها أداة فعالة إذا ما وضعت موضع التطبيق لمواجهة التحديات الكبيرة التي تواجه الأمّة العربية مجتمعة ولكل من البلدان العربية أيضا. ومن الضروري لتفعيل أية استراتيجية معبّرة عن إرادة التغيير أن تتوج بالقرار السياسي الملزم بالتنفيذ والمتابعة الإدارية المستمرّة الضامنة لحسن التنفيذ وتحقيق أهداف الاستراتيجية.

الثورة العلمية والتكنولوجية:

إن نوعية الثورة العلمية والتكنولوجية التي بدأ يشهدها العالم منذ العقد الأخير من القرن الماضي أدت إلى خلق واقع عالمي جديد مؤثر في كل جوانب الحياة لجميع الشعوب وأنظمتها المختلفة ولذا فإن هذه الثورة أصبحت التحدي الأول الذي تواجه الأمة العربية وأنظمتها التربوية. لقد بدأ يزداد في كل تخصص علمي كم المعلومات والحقائق والنظريات والاكتشافات بصورة مذهلة الأمر الذي لم

يؤدِ فقط إلى عدم قدرة المتخصصين على الإلمام بها وملاحقتها بل أدى كذلك إلى زيادة فروع المعرفة، ففي كل يوم نشهد قيام فرع أو تخصص معرفي جديد، ومن جانب آخر أدى التفجر المعرفي إلى التنبه إلى أهمية بناء قنوات بين الفروع والتخصصات العلمية القديمة والجديدة وأصبح كل متخصص يحتاج إلى معرفة بفروع وتخصصات لم يكن في السابق يحتاج إلى معرفتها أو التعامل معها.

لقد جعلت هذه الثورة في مجال العلم والمعرفة والمعلومات والاتصالات العالم أكثر اندماجاً كما سهلت حركة الأفراد ورأس المال والسلع والمعلومات والخدمات إضافة إلى تسهيل انتقال المفاهيم والأذواق والمفردات فيما بين الثقافات والحضارات. وفي تقرير كثير من المتخصصين فإن الثورة العلمية وثقافة المعلومات والاتصالات ستكون الطاقة المولدة والمحركة للقرن الحادي والعشرين في كل سياقاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتربوية، وسيكون التفكير العلمي أسلوبا للحياة والتعامل لتسيير الأمور العامة والخاصة، وسيصبح العلم والمعرفة والمعلومات أساس القوة والغنى والتقدم على المستوى الفردي والدولي.

ولعل من أبرز جوانب الثورة العلمية والمعلوماتية الجانب الخاص بالتطورات المدهشة في عالم الحاسوب. إن عالم الحاسوب لا يزداد سرعة وكفاية وحسب بل يزداد تخصصاً ورخصاً وصغراً وانتشاراً واستخداماً أيضا.

كل ذلك ساهم في تحويل البيانات والمعلومات والمعارف إلى سلع وخدمات مرغوبة تدر أرباحا تفوق أرباح كل القطاعات الإنتاجية الأخرى، وتحولت تقانة المعلومات إلى أهم مصدر من مصادر الثروة وقوة من القوى الاجتماعية والسياسية والثقافية الكاسحة في العالم.

أما فيما يتعلّق بآثار ثورة العلم والمعلومات والاتصال في التربية والتعليم فإنها

متعددة وهائلة ، فالانفجار المعرفي المتمثل في الزيادة الكمية والنوعية في المعرفة وفروعها يحتم على المؤسسات التعليمية أن تعيد النظر في أسس اختيار وتخطيط المناهج والمحتوى الدراسي وأساليب التعامل وبنائها مع المعرفة من حيث طرق تدريسها وأسلوب تعامل التلاميذ والمعلمين معها، ويرى البعض أن التوجه القديم القائم على نقل المعرفة والحقائق وتلقينها لن يكون مناسباً وعلينا أن نتجه إلى تعليم الأطفال أساليب الوصول إلى المعرفة المناسبة والمطلوبة والقدرة على الاختيار الجيد منها والتعامل معها أي يجب أن نعلّم التلاميذ أنماط التفكير وأساليب الوصول إلى المعرفة والتعامل معها بدلاً من حفظها وتذكرها.

أما من حيث تأثير تقانة المعلومات في المنهج الدراسي فمن المعروف أن الوسائل متعددة الوسائط ستمكن المدرسين من إنتاج المنهج الدراسي الجماعي وفقاً للمواصفات الفردية داخل مجموعات طلابهم.

كما أن العالم كله سيرتبط بما يسمى بطريق المعلومات السريع والذي تمثل شبكات المعلومات العالمية الحالية بدايته المتواضعة وسيتم الدخول والتعامل مع طريق المعلومات السريع هذا بوسائل وتقنيات متعددة ثابتة ومحمولة من حاسوب إلى هاتف نقال إلى تلفزيون منزلي والى آلات إلكترونية تحمل في الجيب تتصل لاسلكيا بطريق المعلومات السريع الذي سيوفر وبدون انقطاع أفضل ما كتبه المدرسون والمؤلفون من مواد تعليمية تمكن التلاميذ من التعامل معها تفاعليا. ومن جانب آخر فإن تقانة المعلومات سوف تسرع وتمكن من أن يصبح التعليم متاحاً أمام الطلاب غير المنتظمين في مختلف أنحاء العالم وسوف يكون بإمكان الناس في أي مكان الحصول على أفضل الدورات الدراسية.

إن مدرسي المستقبل الجيدين سيظلون يعملون بما هو أكثر من تعريف الطلاب بكيفية الحصول على المعلومات عن طريق المعلومات السريع وسيظل من واجبهم

تنمية مهارات الطلاب في مجال الاتصال الكتابي والشفهي، إن المدرسين الناجحين سيعملون بوصفهم شركاء في التدريب وجسور اتصال بالعالم.

ومن المتوقع أن تؤثر التقانة في أساليب التدريس وطرقه وفي أساليب التقويم والامتحانات بحيث تصبح الامتحانات والاختبارات جزءاً إيجابيا من عملية التعلم.

إن طريق المعلومات السريع سوف يحول ركيزة العملية التعليمية من المؤسسة إلى الفرد، كذلك سيتغير الهدف النهائي للتعليم من الحصول على الشهادة إلى الاستمتاع بالتعليم على مدى سنوات العمر.

إنتاج المعرفة:

يعتبر إنتاج المعرفة المرحلة الأرقى من اكتساب المعرفة في أي مجتمع، والمدخل الأساسي – إن لم يكن الوحيد – لدخول مجتمع المعرفة العالمي، حيث يتضمن إنتاجها امتلاك المجتمع القدرة على الإضافة إلى رصيد المعرفة الإنسانية الذي يغترف منه البشر جميعا.

فما هو واقع إنتاج المعرفة في البلدان العربية في المجالات العلمية والتقنية والأدبية والفنية ؟ وما هي العوامل الفاعلة في تكوين الوضع الراهن ؟ إن الإجابة عن هذين السؤالين تساعد في وضع اليد على مفاتيح العمل لتحويل البلدان العربية إلى مجتمعات منتجة للمعرفة.

إن السؤال المحوري الذي يتعين على جميع البلدان العربية الإجابة عنه هو: ما هي السبل للنهوض بإنتاج المعرفة في البلدان العربية وما هي الوسائل التي تمكننا من توطين العلم دون الوقوف عند استرداد بعض تطبيقاته ونتائجه .

إن الاستقراء التاريخي لتطور العلم في الحضارة العربية وحضارات العالم

ينتهي بنا إلى استخلاص أن العلم لم يتأسس ويتطور إلا بعد أن أنشئت المؤسسات الخاصة به في أول الأمر ثم استحدثت مهنة العالم وتبعتها التطبيقات العلمية، كذلك ليس هناك نشر ممكن للثقافة العلمية من مجتمع إلى مجتمع آخر بواسطة الترجمة أو نقل العلماء دون أن يتم إعداد البنية الأساسية اللازمة ودون أن تنشأ المؤسسات اللازمة لاحتضان العلم وتوطينه فأوربا لم تكن فعلا لتقدر على الاستفادة من المعارف العلمية في بداية الثورة الصناعية لو لم تعمم التربية العلمية من جهة وتنشر الثقافة العلمية بطرق عديدة من جهة أخرى.

هناك حاجة لازالت ملحة لتوفير بيانات ومعلومات حديثة ودقيقة وشاملة تكفي للتحليل والتوصيف لهذا الميدان وهو إنتاج المعرفة. ومع ذلك يمكن بشكل عام قياس بعض المخرجات من خلال المنشورات وبخاصة المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التقني وبراءات الاختراع والابتكارات وتكون كمؤشرات تساعد على استنتاج مستوى إنتاج المعرفة في الوطن العربي وفي هذا المجال يمكن ملاحظة ما يأتي :

أ. إن حركة النشر العلمي في الوطن العربي شهدت زيادة ملموسة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي. فقد ارتفع عدد منشورات العلماء العرب في دوريات عالمية من (465) عام 1967 إلى نحو (7000) عام 1995 أي بزيادة سنوية معدلها (10 ./.) إلا أن هذه الزيادة كانت متواضعة مقارنة مع تلك التي حققتها بعض الدول النامية كالبرازيل وكوريا الجنوبية.

ب. إن عدد المؤسسات العربية التي نشرت أكثر من (50) بحثا عام 1995 كان 26 مؤسسة بينما لم يتجاوز عدد المؤسسات التي نشرت أكثر من (200) بحث خمس مؤسسات علمية.

ج. إن مضمون هذه المنشورات يتعلّق بالميادين التطبيقية كالطب والزراعة

والصحـــة وبنسبة (90 ./.) أما العلوم الأساسية فكان عددها قليل جدا لم يتجاوز (10 ./.).

د. تؤكد المؤشرات الخاصة بعدد براءات الاختراع للبلدان العربية ضعف نشاط البحث والتطوير وتخلفه عن الدول المتقدمة وبلدان أخرى نامية ففي الوقت الذي بلغت فيه عدد براءات الاختراع للفترة 1980 – 2000 المسجلة في الولايات المتحدة (1712) في تسع دول عربية فإن هذا العدد كان لنفس الفترة (16328) في كوريا الجنوبية و147 في تشيلي.

ه. تعتبر الموارد البشرية عالية التأهيل والكفاية والخبرة من أهم مدخلات ومقومات العمل في الأنشطة البحثية والتطويرية والابتكارية – ولا شك في العلاقة الوطيدة بين وضع التعليم العالي وحالة البحث والإنتاج المعرفي– وبالرغم من الارتفاع الملحوظ في نسبة المسجلين للتعليم العالي إلا أن القلة منهم تختار التخصص في العلوم الأساسية والهندسة والطب مما يؤثر سلبا في بناء قدرة بشرية متوازنة في مجال العلم والتكنولوجيا.

و. على الرغم من عدم تكامل البيانات المتوفرة عن عدد العاملين في البحث العلمي والتطوير على مستوى الوطن العربي إلا أن بعض المعطيات توفر مؤشرات هامة. إذ بلغ عدد الباحثين المتفرغين للبحث في البلدان العربية عام 1996 بحدود (35000) وهذا يبني أن هناك (3، 3) باحث من ذوي الشهادات العليا لكل (100000) من القوى العاملة في حين أنها تتراوح بين (300–1000) في البلدان المتقدمة.

ز. إن تأسيس البنية اللازمة لحفز البحث والتطوير المنتج للمعرفة يحتاج إلى تخصصات مالية كافية وهي لا تتجاوز في عام 1996 نسبة (6، 2 ./.) من الناتج القومي في البلدان العربية في حين أنها تتراوح بين 5،2 ./. و5 ./. في البلدان المتقدمة.

ح. إن تطور التعليم العام كمّا ونوعا يعتبر من المؤشرات المهمة التي تسهم في توفير متطلبات الإنتاج المعرفي وإنّ متوسط سنوات التعليم للفرد وجودة هذا التعليم يمكن أن يكون أحد المقاييس المهمة المستخدمة في هذا الميدان.

مما تقـــدم يمكن الاستنتاج بأن النظام التربوي سواء كان عاما أو تعليما عاليا هو الأساس الذي يسهل عملية إنتاج المعرفة، فكلما تحسن التعليم كما ونوعا وازداد الإنفاق عليه ساهم بشكل فعال في تسارع إنتاج المعرفة وتراكمها وتيسير تبادلها وبالتالي اختصار المراحل لأجل التقدم والتطور. وتلعب استراتيجية تطوير التربية العربية إذا ما تم تنفيذها بجدية في الوطن العربي دورا مركزيا في هذا الميدان.

التغيرات الاقتصادية:

منذ الربع الأخير من القرن العشرين بدأت مجموعة من المتغيرات الاقتصادية تحدث في العالم أخذت ملامحها تتضح وتتبلور تدريجياً في تحولين رئيسين، الأول التحول في قاعدة النشاط الاقتصادي المتمثل في التحول السريع الذي حدث في الدول الصناعية من اقتصاد يقوم ويرتكز على الزراعة والصناعة إلى اقتصاد يعتمد على الخدمات والمعلومات وتشهد الدول النامية ومنها أقطار الوطن العربي التحول نفسه بسرعة أقل، الثاني يتمثل في عولمة الاقتصاد حيث أخذ النشاط الاقتصادي يستقل عن الدولة القومية والاقتصاد الوطني، وارتبط بهذا التحول بروز مبادئ جديدة للاقتصاد تقوم على خصخصة النشاط الاقتصادي وبروز الشركات متعدية الجنسية والتي تدير عملياتها الاستثمارية كقوة مستقلة عن الدولة وظهور مبادئ حرية التجارة الدولية والمتمثلة في حرية انتقال رأس المال وتبادل التجارة والسلع وحرية انتقال الأفراد وحرية العمل، إن هذه التغيرات الاقتصادية هي من أكثر

التغيرات تأثيرا في تشكيل معالم مجتمع القرن الحادي والعشرين وبالتالي في التأثير في ما تكون عليه مدرسة المستقبل.

ان تحول قاعدة النشاط الاقتصادي من الزراعة والصناعة تعني تغيرات في عالم العمل والطلب على الأيدي العاملة، وستكون نتيجة لذلك اتجاهات جديدة لدى المتعلمين الشباب يفضلون فيها إكمال دراستهم الثانوية والاتجاه إلى العمل في قطاع الخدمات بعد أن يحصلوا على تدريب قصير المدى ، كما أن هذا التحول والتوجه الاقتصادي الجديد سيكون له تأثيرات عديدة في المؤسسة التربوية إذ من المحتمل أن تؤثر الخصخصة في تمويل التعليم وسوف يزداد دور القطاع الخاص في هذا المجال ، كما أن الدولة أصبحت تنظر إلى التعليم نظرة اقتصادية وشرع الكثير منها في تحميل الأفراد جزءاً من تكلفة التعليم والاعتماد على القطاع الخاص في إقامة المؤسسات التعليمية. ورغم هذا التحوّل سيظلّ دور الدولة مهما جدّا في تمويل التعليم واستحداث المؤسسات اللازمة من أجل تحقيق تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية.

في ضوء التغيرات الاقتصادية الجديدة برزت توجهات محددة لإجراء تغييرات مهمة في مناهج التعليم وقد بدأت كثير من الدول تهتم بما يسمى بالدراسات الدولية والدراسات المتصلة بالثقافات والمجتمعات الأجنبية وبتعلم اللغات لكي يستطيع خريجو المؤسسات التعليمية من العمل في أي منطقة من مناطق العالم بعد إعدادهم ثقافياً ولغوياً.

التغيرات السياسية:

كانت السياسة دائماً من أبرز اختصاصات الدولة والتي تحرص على عدم التفريط فيها واحتكارها ضمن نطاقها الجغرافي والوطني، ويرى بعض الباحثين أنه في ظل الاتجاه العالمي المتزايد نحو بروز عالم بلا حدود اقتصادية والذي قطع

شوطاً في التحقق وبلا حدود ثقافية والذي هو في طور الإنجاز السريع من خلال عالمية وسائل الإعلام ستخلق معطيات مادية ومعنوية مستقبلية لقيام عالم بلا حدود سياسية والذي هو جوهر العولمة السياسية والتي تعني البدء بمرحلة سياسية جديدة تنتقل فيها السياسة من حيث القرارات والتشريعات من المجال المحلي الوطني إلى المجال العالمي. سيكون بلا شك لهذه التغيرات السياسية آثار عظيمة في نظم التربية والتعليم خاصة في مجال تحديد السياسات واتخاذ القرارات والسياسات والبرامج التعليمية كما أن مؤسسات المجتمع المدني المحلية والعالمية سوف يزداد تأثيرها في مجال وضع السياسات واتخاذ القرارات التعليمية، ومن جانب آخر فإن التعاون والتنسيق مع التكتلات الإقليمية التي تنتمي إليها الدول سيكون أمرا مهماً إن أرادت بعض الدول أن تحافظ على عناصر هويتها وتوجهاتها الحضارية الوطنية والقومية.

وفي هذا المجال فإن التحدي الأكبر الذي يواجه الدول العربية من دون دول العالم الأخرى هو احتلال إسرائيل لأراضي فلسطين على حساب الشعب الفلسطيني ودول الجوار العربي فالظلم الواضح والاغتصاب والتشريد وسلب حقوق الفلسطينيين لازال قائماً ولا يوجد ما يشير إلى وجود حل مرض للعرب بعامة والفلسطينيين بخاصة في المستقبل القريب، ولم يقتصر أثر اغتصاب إسرائيل للأراضي العربية على فلسطين وحدها فمنذ عدة عقود ارتهنت الدول العربية وشعوبها في سبيل هذه القضية فصرفت أموالا عظيمة على التسلح وضاعت فرص اقتصادية بسبب الجو العدائي المسيطر في المنطقة وضاعت الأهداف الحقيقة في خضم المزايدات والادعاءات بالحرص وعدم التفريط بالقضية الفلسطينية ففقدت كثير من الدول العربية فرصة الاستقرار السياسي وهو الشرط الضروري لبناء دول المؤسسات السليمة، دول الإنتاج والتربية والعلم. وبالرغم من أن العرب والفلسطينيين قد أدركوا أن إزالة الظلم الواقع عليهم غير ممكن كلياً

فقد تقدموا باقتراحات عملية مقبولة لتصحيح جزء من هذا الظلم والاستناد إلى مؤسسات الأمم المتحدة في تطبيقه إلا أن إسرائيل أحبطت كل هذه الجهود بما تجنده من جهود دبلوماسية وعسكرية وإعلامية.

إن الدول العربية ليس أمامها إلا السعي الجاد من خلال المؤسسات الدولية والعمل الدبلوماسي المستمر لإقناع العالم أنه ما لم تحل القضية الفلسطينية فلن تظفر هذه المنطقة بفرص الاستقرار والسلام، كما على هذه الدول بنفس الوقت بناء نفسها وتطوير ذاتها سياسياً واقتصادياً وعلمياً لتتمكن من أن تتحول إلى قوة مؤثرة تستطيع حشد قواها للدخول في المنافسة ومواجهة التحدي وحشد كل القوى الذاتية والإقليمية والدولية لغرض الحل السلمي المرضي للفلسطينيين.

التغيرات الثقافية:

أدت ثورة الاتصالات والمعلومات وعولمة الاقتصاد والسياسة إلى تغيرات ثقافية وقيمية تزداد كل يوم وتيرتها وتأثيراتها في كل مجتمعات العالم وستشكل هذه إحدى أهم التحولات والتغيرات التي أثرت وستؤثر في تشكيل مجتمع القرن الحادي والعشرين ومن ثم معالم وتوجهات المؤسسات التعليمية. فثورة الاتصالات والمعلومات خاصة في مجال الإرسال التلفزيوني والإذاعي ومن خلال شبكات المعلومات العالمية والبريد الإلكتروني ونمو ما يعرف بقطاع الاتصالات المعلوماتي الترفيهي أخذت تتحكم بشكل كبير في تكوين الأفكار والأذواق والأزياء الثقافية والفنون والقيم الأخلاقية والجمالية.

وحملت عولمة الاقتصاد معها قيماً ثقافية وأخلاقية وجمالية، فثقافة الاستهلاك وانتقال الوعي والاهتمام والبعد الأخلاقي والقيمي للإنسان في إطار ثقافته الوطنية الى إطار الثقافة العالمية، جاءت كلّها نتاجاً لعملية العولمة الاقتصادية والسياسية والإعلامية.

إن ما عقد من مؤتمرات ولقاءات عالمية في مجال الثقافة والمرأة وحقوق الإنسان والعلاقات الاجتماعية واستخدامات الهندسة الوارثية توضح بروز واقع ثقافي وقيمي جديد، وإن لكل ذلك تأثيرا كبيرا في المؤسسة التربوية التي ظلت منذ قيامها تلعب دوراً رئيساً في عملية التنشئة الثقافية والأخلاقية والاجتماعية، إن النمو المتزايد لتأثير وسائل الإعلام والاتصالات وقوى الاقتصاد سيكون له تأثيرات أساسية في الدور الذي تقوم به التربية العربية في نقلها أو تكوينها أو تغييرها لهذه القيم.

إنه من المفيد أن نلاحظ في المجال الثقافي في الوطن العربي أمورا مهمة عديدة منها أن حظ الثقافة من ميزانيات الدول العربية هزيل جداً يقل عن نسبة 1٪ مما انعكس سلباً على كل الأنشطة الثقافية، كما أن الوطن العربي يعتبر من أكثر مناطق العالم غنى بالآثار المتنوعة والمتعددة والتي تعود إلى مختلف العصور والحضارات، وأن هذا التراث الإنساني الفريد يتعرض للتأثير السلبي لكل العوامل الطبيعية والأخطار الخارجية التي تهدد المواقع التاريخية للأمة، وتوضح الإحصاءات المنشورة أن حظ الترجمة من اللغة العربية إلى اللغات الأجنبية وبالعكس قليل جداً بالنسبة إلى حجم الإنتاج العالمي في مختلف فروع المعرفة الأمر الذي يؤثر سلبا في التعريف بالإنتاج الفكري العربي ونشره وفي متابعة القارئ العربي لما يصدر من إنتاج باللغات الأخرى مما يتطلب بذل جهود أكبر في مجال التعريب والترجمة في جميع فروع المعرفة، وفي ظل العولمة الاقتصادية والفكرية فإن الاختراق الثقافي وما يحمله من مخاطر أصبح يشكل تحديا للأمة العربية ويتطلب انتباهاً خاصاً وجهودا استثنائية.

التغيرات الاجتماعية:

شهدت دول العالم مؤخراً تغيرات أساسية في العلاقات والبنيات والقيم

الاجتماعية مثلت بداية جديدة قد تؤدي خلال هذا القرن إلى إعادة هيكلة البناء والأنساق الاجتماعية في كل دول العالم، فتأثير الإعلام العالمي ونمو المجتمعات متعددة الثقافات وتغير المفاهيم المتصلة بالأسرة والمنزل ودور الشباب وكبار السن والمرأة والعلاقات الاجتماعية سيؤدي بلا شك إلى نشوء واقع جديد للهيكل والنسق الاجتماعي في كل دول العالم وبخاصة في مجال دور الأسرة في التنشئة والرعاية الاجتماعية، ذلك أن أجهزة المجتمع بدأت تتولى كثيراً من مهام الأسرة في ميدان التنشئة والرعاية الاجتماعية كما أن دور المرأة قد تغير في كل المجتمعات الأمر الذي أحدث تأثيرات مختلفة إيجابية وسلبية في الأسرة وفي عالم العمل والعلاقات الاجتماعية، أما دور الشباب وسلوكهم وقيمهم فبدأت تشكلها عوامل وتأثيرات ذات صبغة عالمية أكثر من تأثير الأسرة والعوامل المحلية.إن أشكال التغيرات الاجتماعية المتوقع حدوثها ستؤثر في شكل التربية ومعالمها وأدوارها ووظائفها وفي صلتها وتعاملها مع المؤسسات الاجتماعية.

تحديات العولمة:

إن كثيراً من التغيرات والتحولات التي يشهدها العالم اليوم هي تغيرات وتحولات ذات تأثير عالمي، ولعل من أهم هذه التغيرات تقليص دور الدولة من حيث وظائفها ومهامها وسلطاتها التقليدية لتفسح مجالاً لمؤسسات وقوى اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافة لتقوم بدور متنام وفعال في مجالات العمل والاهتمام التقليدي للدولة ومؤسساتها الرسمية، إن قوى العولمة أخذت تؤثر في كثير من سياسات الدولة وبرامجها مما أدى إلى أن تفقد الدولة دورها التقليدي تدريجياً، إن لهذا الوضع الجديد تأثيرا كبيرا على مستقبل التربية العربية وطبيعتها ومهامها في القرن الحادي والعشرين من حيث وضع فلسفة التعليم وأهدافه وإدارته والسيطرة عليه وعلى مناهجه ومحتواه وعلى القيم التي ينبغي أن يبثها أو

يحافظ عليها النظام التربوي، فقوى العولمة والقوى المحلية سيؤثران بلا شك في المستوى والنظام الكلي للمؤسسات التربوية. وعلى الرغم من الجوانب السلبية للعولمة في تهديد المجتمعات المحلية وسلطات الدولة إلا أنها أصبحت واقعاً لابد من التعامل الرشيد معه، وإن المطلوب من النظام التربوي لكي يتعامل بشكل إيجابي مع العولمة ويتجنب آثارها السلبية أن يربط التعليم بسوق العمل بما يستجيب لمتطلبات العولمة الاقتصادية ومواكبة المستجدات والتفاعل الإيجابي معها دون الاكتفاء بدور المراقب أو الحذر منها ولذلك هناك ضرورة لتوفير أفضل تعليم للجميع مع العمل على مساعدة المعلم ليتجاوز دوره التقليدي ويجاري التطور السريع في شتى صفوف المعرفة، وأن يعمل النظام التربوي على تطوير العقل العربي من أجل إيجاد موقف أكثر استجابة لمقتضيات العولمة مع السعي إلى أن يكون مؤشراً وفاعلاً وإيجابيا بدل الركون إلى المواقف الرافضة، مع الأخذ بنظر الاعتبار إعطاء عناية خاصة للقيم العربية والإسلامية في مناهج التعليم حتى تستطيع مقابلة ما تفرضه العولمة من تحديات وقيم مغايرة وبذلك فلا خوف من أن تطمس العولمة خصوصياتنا الثقافية والحضارية خاصة إذا ما وضعت الاستراتيجية أسسا واضحة للتعامل الرشيد مع العولمة والتيقظ إلى ما يمكن أن يهدد ذاتيتنا الثقافية والحضارية.

البحوث والدراسات المستقبلية والتقويم العلمي:

من التحديات المهمة التي تواجه الأمة العربية وبخاصة في الميدان التربوي اعتماد الدول المتقدمة على البحوث والدراسات المستقبلية والتقويم العلمي المستمر للأنشطة والبرامج على شتى مستوياتها، فتأكيد الدراسات العلمية التحليلية للمستقبل وآفاق تطوره في مختلف المجالات العلمية والتكنولوجية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية اتجاه جديد بدأ في الربع الأخير من القرن

الماضي وهو يحاول استطلاع مستقبل العالم وما يتوقع أن يكون عليه في القرن الحادي والعشرين وما بعده بهدف التعرف والتوقع بالتطورات المحتمل حدوثها وتأثيراتها الإيجابية والسلبية في العالم بمجتمعاته، ولأجل تعديل مسارات خطط ومشاريع التنمية بمجالاتها المختلفة بما يجعلها قادرة على الاستجابة لتلك التطورات المحتملة والتفاعل معها. وتبرز أهمية هذه الدراسات المستقبلية في كونها تهتم بالتطورات المحتملة بأساليب جديدة غير تقليدية لا تعتمد فقط على التحليل التاريخي للماضي ومدى اتجاهات الحاضر كما يجري عادة في وضع الخطط التقليدية للتنمية وإنما ما يمكن أن يحدث من تطور وطفرات سريعة، وبخاصة في مجال التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يشهده العالم في جميع المجالات، وتهتم هذه الدراسات اهتماماً كبيراً بعامل الزمن وسرعته وأهميته بشكل يختلف عما كان عليه قبل سنوات خلت، وينظر المهتمون بدراسات المستقبل إلى عوامل وتطورات جديدة يمكن أن تحدث ولا يمكن للمخطط التقليدي أن يتصورها بالطرق التقليدية.

إن للدراسات المستقبلية والاهتمام بها كما يجري في العالم المتقدم أهمية كبيرة بشأن تحديد ملامح الصورة المستقبلية للوطن العربي خلال القرن الحادي والعشرين وما بعده، وهذه يمكن أن تفيد كمؤشرات مهمة عند وضع خطط وإستراتيجيات التنمية بكل أنواعها ومستوياتها.

أما التقويم العلمي فقد أصبح الجسر الذي يمنحنا الفرصة لأن نعبر المسافة بين واقعنا الذي نعيشه والأهداف التي نتطلع إليها. إن التقويم العلمي في التربية هو حجر الزاوية في كل ما يتعلق بالبرامج التربوية المختلفة ، فمن خلاله يتم توصيف المعلومات المفيدة وتصنيفها والحكم عليها تمهيداً لتحديد البدائل المفيدة المتنوعة أمام متخذي القرارات، والتقويم العلمي هو الذي يمكن بواسطته تقرير قيمة أي برنامج أو ميزاته أو مدى فاعليته في تحقيق الأهداف المطلوبة كما وينظر

إليه على أنه عملية مستمرة يفترض أن تحسن أداء برنامج ما وتزيد من قابليته للتطوير.

وعلى الرغم مما تشهده التربية العربية من تطور ونمو في بعض جوانبها فإنها بحاجة إلى عمليات تقويمية تطويرية وشاملة وفقاً للأساليب الحديثة التي ظهرت في هذا الميدان، إن ما حدث من تطوير في مفاهيم التقويم وأساليبه وإجراءاته العلمية على المستوى العالمي لم يواكبه مثل هذا التطوير في كثير من البلدان العربية حتى الآن مما يتطلب بذل الجهود في هذا الميدان وميدان الدراسات المستقبلية كجزء أساسي في مواجهة هذا التحدي.

بعد هذا الاستعراض المجمل لبعض التحديات المهمة التي تواجه الأمة العربية وملاحظة أن العالم المتقدم يمر منذ نهاية القرن الماضي حتى الآن بانقلاب كبير في حياته الاقتصادية وفي بنيته العلمية والتقنية وأنه استطاع أن يحلق في أجواء عالم جديد ويعمل بإصرار على تحطيم الحواجز الاقتصادية والثقافية بين الشعوب عن طريق العولمة وأدواتها المتطورة نجد أن العالم يقف تجاه هذه التحديات والتطورات الجديدة مشدوها لا يدري ما عساه يصنع، ومن هنا أصبح على الدول العربية بما تملكه من إمكانات هائلة أن تدرك بعناية هذا الواقع الجديد وأن تواجهه بالطرق العلمية والتقنية الفعالة وباتباع سياسة اقتصادية ذاتية تحقق أغراض التنمية والتقدم وأن تعنى عناية فائقة بالتعاون العربي المشترك باعتباره الدرع الذي يقي جميع الدول العربية من التأثيرات السلبية لهذه التحديات العالمية ويجعل بناء مستقبل عربي فعال تحدد مصلحته القومية بانفتاحه على العالم ممكن التحقيق.

إن هذه التحديات وغيرها التي تجابه الأمة العربية في الوقت الراهن جعلت العرب مسؤولين وخبراء وباحثين أكثر انفتاحاً على بعضهم البعض لشعورهم بالخطر الذي يهددهم إذا لم يتكاتفوا ويتعاونوا في عمل مشترك في جميع جوانب

حياة الأمة العربية، ولذلك فإن بعض الانفراج الذي بدأ يتحقق في العلاقات العربية أدى إلى إعطاء نوع من الأولوية للعمل العربي المشترك في شتى المجالات ومنها بالطبع المجال التربوي، لذلك فإن التربية والاهتمام بها أصبح أمرا ضروريا لأن دورها في تزايد مستمر في تأثيراته حيث أن الواقع العالمي وتحدياته هو واقع قوامه الثورة العلمية والتقنية وثورة المعرفة والمعلومات في كل مجال. إن هذا الاهتمام بالتربية، وبدقة وسرعة، يجعل منها الأداة الفاعلة للحاق بركب الحضارة المتقدم لأنه بدونها لا يمكن تحقيق هذه الثورة العلمية والاقتصادية الجدية وتحقيق الأهداف الحضارية الكبرى.

إن التغير مطلب حتمي بحكم طبيعة العصر الذي نعيش فيه، وإن السرعة هي أولى خصائص هذا التغير الحتمي ولذلك فإن إرادة التغير الطوعي تصبح أمرا لابد منه لكي يستطيع أبناء الأمة من السيطرة على هذا التغيير ووضعه في مساره الصحيح الذي يحقق لأبناء الأمة الحياة الكريمة والمستقبل الزاهر، وهذا لا يمكن أن يتمّ إلا إذا اعتمدنا في تحقيق التغيير على أساليب التخطيط والتنظيم ووضع الاستراتيجيات التفصيلية في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفي مقدمتها بالطبع استراتيجية التربية العربية.

الفصل الرابع

المبادئ الأساسية للاستراتيجية وأهدافها

المبادئ الأساسية للإستراتيجية:

المبادئ الاستراتيجية:

إن الغايات الكبرى والأهداف الشاملة وما يشتق منها من أهداف تفصيلية وإجرائية لابد وأن تستمد من فلسفة تربوية مستندة إلى فلسفة اجتماعية متميزة، وكما لاحظنا فإن مثل هذه الفلسفة الاجتماعية والفلسفة التربوية المتكاملة الواضحة والشاملة غير متوفرة أو غير مستخدمة لتوجيه التربية بما فيه الكفاية، ولذلك فإن هذه الاستراتيجية وبخاصة الاستراتيجية الأصلية قد اعتمدت وأوضحت بشكل واف منطلقات الاستراتيجية التي تشكل أساس الفلسفة الاجتماعية والفلسفة التربوية وهي تراث الأمة وماضيه الحي والواقع الراهن للأمة العربية وللتربية العربية والتحديات العالمية وما شهده العالم من تطور في شتى المجالات العلمية والاقتصادية والاجتماعية.

ولذلك فقد نجحت الاستراتيجية في عرض عدد من المبادئ الرئيسة التي يمكن اعتبارها مبادئ أولية للفلسفة الاجتماعية والتربوية المتميزة التي نحتاج إليها ولتكون أبعادا في السياسة التربوية الشاملة المتكاملة ذات الأبعاد القومية، إن هذه

المبادئ الأساسية المستمدة والمستندة إلى المصادر والمنطلقات المشار إليها آنفاً تتلخص بما يأتي:

المبدأ الإنساني :

ويشمل ضمن دلالاته:

أ. تأكيد مكانة الإنسان في نظام المجتمع.

ب. تمكين المتعلم من تطوير شخصيته من جوانبها الروحية والفكرية والوجدانية والخلقية والجسمية والاجتماعية بصورة متوازنة شاملة ومتكاملة.

ج. تبصير المتعلم بحقوقه الأصيلة وبواجباته الدينية والقومية والاجتماعية وتمكينه من التمسك بتلك الحقوق والاستمتاع بها. ومن النهوض بتلك الواجبات والاضطلاع بمسؤوليتها.

د. تمكين المتعلم من الاعتماد على جهوده الذاتية في تربية نفسه وتطوير شخصيته من جميع جوانبها وفي التمسك بحقوقه الأصيلة والقيام بواجباته والاعتماد على عقله وضميره وقدراته في العمل والإبداع والابتكار.

التربية للإيمان :

ويشمل هذا المبدأ بين دلالاته الأهداف التالية:

أ. عنايـــة التربيـــة بترسيخ الإيمان بالله في نفوس المتعلمين وبالإسلام وبالديانات الأخرى واعتبار الدين من أخص ما يتميز به الإنسان مع عنايتها بما أقره الدين من مكانة الإنسان في الوجود وفي المجتمع ومن اعتماده بعد الوحي الإلهي على هدي عقله وضميره في سعيه المتواصل نحو الكمال.

ب. عناية التربية بتحقيق التوازن في شخصية الإنسان من حيث حاجات الجسم والروح والفكر والعمل والحاضر والمستقبل.

ج. عناية التربية بما أقره الدين من القيم الإنسانية وتنشئة المتعلمين على الأخلاق الفاضلة وعلى المحبة والتعاون والسعي إلى خير المجتمع من أجل تماسكه وقوّته وتمكينه من البناء والتعمير.

د. عناية التربية بالإخاء الإنساني وبالدعوة إلى التعاون بين الناس على الحق والخير والصلاح.

المبدأ الوطني في التربية :

ويشمل الأهداف التالية :

أ. إن التربية هي الأداة الأساسية لغرس الروح الوطنية وحب الوطن في نفوس الناشئة.

ب. تعمل التربية على جعل الطفل منذ صغره محبا لوطنه ومنتميا إليه.

ج. تعمل التربية على بناء إنسان يحترم ويحب أبناء وطنه الذين يعيشون معه في نفس الأرض ويتعاون مع الجميع من أجل الحفاظ على وحدة الوطن وثرواته وموجوداته.

د. جعل الإنسان يشعر بأهمية وطنه في نموّه العقلي والجسمي والانفعالي والوجداني وأن الوطن هو الذي يساعده على تحقيق أهدافه الفردية التي يطمح إلى تحقيقها .

ه. تربية النشء وتعميق الإيمان في نفوسهم بأن حب الوطن هو أساس تنمو منه الاتجاهات والميول الإيجابية تجاه أمته العربية والإنسانية جمعاء.

المبدأ القومي في التربية:

ويشمل ما يأتي :

أ. إن التربية ذات وظيفة اجتماعية تتفاعل مع مجتمعاتها تأثراً بها وتأثيراً فيها وتعمل على خيرها وتقدمها.

ب. إن التربية ذات انتماء قومي تتأثر بالخصائص الحضارية القومية في مجتمعها وعليها أن تتمثلها وتستوعبها في خير صورها وأن تعمل على تطورها فتعمّق الوعي بها والمساهمة في تحقيق أهدافها.

ج. إن من أهداف التربية ووظائفها إعداد المواطن الملتزم نحو مجتمعه المتمثل لشخصيته القومية في نقائها وصفائها العامل على الوفاء بمطالبها.

د. إن الولاء للمجتمعات المحلية وللمجتمعات القطرية إنما يكون على خير حالاته إذا كان في إطار انتماء قومي شامل قائم على التنوع.

ه. إن العمل التربوي ذو أبعاد قومية يكون على خير حالاته حينما يقوم على أساس جهود قومية شاملة تعتمد على التعاون والتكافل.

و. إن تفاعل الشعوب بعضها مع بعض وتعاونها في سبيل السلام القائم على العدل لا يعني ذوبان قومياتها وإضعافها، بل يعني تعزيزها وإتاحة فرص أرحب أمامها للنمو والإسهام في تطوير الحضارة الإنسانية.

ز. إن التحديات الكبيرة التي تواجه الأمة العربية تفرض عليها استثمار مقوماتها وإمكانياتها المتاحة لمواجهة هذا التحديات ومعالجة مشكلاتها.

ح. ويترتب على ذلك إرساء النظام التربوي بجملته على أسس علمية وتربوية وتنظيمه وفقاً لها، لتمتد جذوره في واقع مجتمعه فيتغذى عليها

ويواجه مشكلاته ويسهم علماؤه في تطوير فكر تربوي عربي مؤسس على فلسفة عربية متميزة ومشاركة فعالة في العلوم الأساسية للتربية وتطبيقاتها كما يترتب عليه تعريب الثقافة بلغة عربية فصيحة معتمدة في التعليم والإعلام وفي المؤسسات وفي الأسرة والحياة العامة ونتاجاً أدبيا معبراً عن حياة الأمة العربية وخصائصها وأساليبها في الحياة وأنماطها في القيم والفضائل والسلوك وتعريب العلم تأكيداً لولاء العلماء لأوطانهم وأمتهم.

ط. إن المهمات القومية للتربية العربية من الضخامة والأهمية بحيث يتعذر تحقيقها بصورة مجزأة وعلى النطاق القطري فهي تستدعي العمل العربي الموحد، ويزيد من إلحاح الحاجة إلى ذلك تباين المستويات في أنظمة التربية العربية وتباين الإمكانات المتوافرة سواء من حيث الكفايات أو من حيث الموارد المالية.

المبدأ التنموي :

ويشمل الأهداف التالية:

أ. اعتبار التنمية الشاملة وما يستدعيه من ترابط الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع، واعتماد بعضها على بعض، ومشاركة المواطنين وانتفاعهم منها على أساس التعاون والعدالة والمساواة هي الصيغة الحديثة لتقدم المجتمع وتحقيق الرفاهية القائمة على وفرة الإنتاج وعدالة التوزيع فيه وفق سعي الإنسان وجهده.

ب. تأكيد العلاقات المتبادلة بين التربية ومنظومات النشاط المجتمعي الأخرى وبينها وبين التنمية عامة وتميز كل منها بالشمول والتكامل واعتمادها على الإنسان غاية وأداة على السواء.

ج. تأكيد التنمية بمفهومها الحديث على تنمية الإنسان من حيث مهاراته وكفاياته وقيمه ومواقفه نحو الحياة والمجتمع ونحو العمل وتنمية المجتمع وتوفير الحقوق الإنسانية الأصيلة لجميع المواطنين وتمكينهم من النهوض بواجباتهم وتحقيق وفرة الإنتاج وعدالة التوزيع دون تميز أو تمييز بين أبناء المجتمع وما تتطلبه من الديمقراطية والمساواة ومن إحداث التغيير في المجتمعات والشعوب وإعداد الأفراد للمساهمة فيه والتكيف لمطالبه.

د. العناية بالبيئة وصيانة مواردها والحفاظ عليها من جوانبها الطبيعية والتاريخية والثقافية وتطوير التربية والتنمية معا وفقا لخصائصها وتنمية المواقف السليمة إزاءها وحسن استثمار خيراتها واعتبارها مصدرا غنيا للتربية وللتنمية على السواء.

ه. اعتماد التربية والتنمية كليهما بشمولهما وتكاملهما على أساليب التخطيط وارتباطهما بسياسة الدولة وبأهدافها القومية.

مبدأ التربية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان:

ويشمل بين مدلولاته ما يأتي:

أ. أن تُعْنَى التربيـــة بترسيـــخ مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان لدى الناشئة في جميع مراحل التعليم.

ب. أن تسهـــم الأنظمـــة التربويـــة من خلال الممارسات والتطبيقات العملية على العمل الديمقراطي والاهتمـــام بحقوق زملائهم ومن يعيـــش معهـــم في البيت والمدرســـة والعمل وعـــدم الاعتداء على حقوقهم.

ج. أن تهتم التربية بتنشئة الجيل على حبّ النظام واحترام القوانين باعتبارها الأدوات التي تضمن تطبيق الديمقراطية وتضمن حقوق الإنسان في المجتمع وعدم الاعتداء عليه.

د. أن تهتم التربية بتعريف الناشئة بالقوانين والتشريعات الوطنية والقومية والعالمية التي تعنى بالديمقراطية وحقوق الإنسان وشرحها لهم حسب مستوياتهم الفكرية ومراحلهم العمرية.

مبدأ التربية للعلم :

ويشمل بين دلالاته ما يأتي:

أ. أن تعني التربية بترسيخ العلم في المتعلمين منهجا ومحتوى وتطبيقا، وبالتالي أن تجعله جانبا من الثقافة العامة وأساسا للحياة وللتنمية الشاملة في الوطن العربي.

ب. أن تسهم التربية في تطوير البحث العلمي وفي تمكين مؤسسات التعليم العالي عامة في الوطن العربي والعلماء خاصة من المشاركة الفعالة في الثورة العلمية استيعابا لمنجزاتها وإسهاما في إغنائها وفي ربطها بخير الإنسان على المستوى القومي العالمي.

ج. أن تسهم التربية في إرساء أسس التقنية في الوطن العربي باعتبارها تطبيقا للعلم في مجالات الحياة وفي توفير مقومات تطويرها وتكييفها لمطالب التنمية الشاملة، فتكون ذات صبغة قومية في أهدافها ومحتواها وفي العاملين عليها.

د. أن تستند التربية في الوطن العربي إلى أسس علمية، مستوعبة لمنهجية العلوم الأساسية لها ولنتائجها مساهمة في تطورها، متكيفة للأحوال

والحاجات القومية، لتسهم هذه الجهود العلمية مع الإسهام الفلسفي في إنشاء فكر تربوي متميز.

ه. حاجة الوطن العربي إلى متابعة الثورة التقنية وأسسها العلمية، والى تطوير نماذجها الصالحة لحاجات التنمية الشاملة، عن طريق إعداد الملاكات العلمية وتكوين الأجهزة الملائمة وصياغة المشروعات بمنطلقات قومية، وجعل جميع هذه الجهود مستندة إلى الكفايات العربية وملائمة لحاجات المجتمع العربي، وتجنب أخطاء نقل التقنية بصيغتها الجاهزة والاعتماد فيها على التصورات والكفايات الأجنبية.

و. أن يكون التعليم ذا معنى ووظيفة تبرز أهمية العلم وقابليته للتطبيق.

مبدأ التربية للعمل:

ويشمل بين دلالاته ما يأتي:

أ. عناية التربية بالربط بين الفكر والعمل باعتبارهما جانبين رئيسين في الخبرة الإنسانية.

ب. اعتبار العمل على تعدد أنواعه العملية والفكرية والاجتماعية ركيزة للتربية وجانبا رئيسا في محتواها وأساليبها.

ج. إدراك أن العمل على غاية من الأهمية في حياة الإنسان يضفي عليها القيمة والمغزى وهو أساس نشأة الحضارة وعماد تقدم الأمم والشعوب.

د. إدراك حق المرأة في العمل وأهمية مشاركتها بما يصلح لها منه.

ه. عناية التربية بترسيخ المواقف الإيجابية نحو العمل باعتباره ميزة إنسانية عالية وقيمة حضارية رفيعة واهتمامها بتنظيمه والتعاون فيه واحترام مواعيده وتحقيق كفاية الإنتاجية له، والاستمتاع البهيج به.

التربية للحياة:

ويشمل هذا المبدأ بين دلالاته ما يأتي:

أ. تقرر الحياة باعتبارها نعمة يمنّ الله بها على الإنسان فالمحافظة عليها حق أصيل يجب أن يصان.

ب. إدراك أن العلم قائم في صميم حياة الإنسان وأن هذه الحياة تتطور كلما اتصلت بحاجاتها المتجددة باستمرار.

ج. إدراك أن التربية حياة متجددة ونمو متواصل وحرمانها منهما حرمان لأخص خصائصها.

د. اعتماد التربية على خبرات إنسانية مستمدة من واقع الحياة، وضمان شمولها لأنماطها الرئيسة في مجتمعها وتنقيتها من شوائبها.

ه. عناية التربية بالخبرات الإنسانية والأنماط السلوكية السليمة في المتعلمين وارتباطها بحاجاتهم وبواعثهم وملاءمتها لقدراتهم واستعدادهم.

و. جعل التربية نشاطا معبرا عن فيض الحياة في المتعلمين وسبيلا لنمو شخصياتهم وتطورها وإغنائها بالنماذج المنتقاة من الحياة.

ز. توثيق الصلات بين التربية وبين المجتمع وجعلها وسيلة لاستثمار خير ما فيه ولتنقيته وتمكينه من التطور باستمرار.

مبدأ التربية للقوة والبناء:

ويشمل بين دلالاته ما يأتي:

أ. إن التربية للحياة كلما كانت ذات شمول وتكامل وذات تنظيم وكفاية، فهي تربية للقوة.

ب. إن التربية للقوة يمكن أن تتجلى في صحة شخصية المتعلم وإرادته، وقوة في المجتمع وتماسكه وقوة في الأمة ومنعتها.

ج. إن إنشاء الحضارات أثر من آثار القوة في الإنسان، والعلم الحديث مصدر ضخم للقوة بلا مراء.

د. لا تنشد القوة في التربية السليمة وفي المجتمع السليم لذاتها، وإنما لتكون سبيلا للخير والبناء وتعبيرا عن سعي الإنسان المتواصل إلى الكمال.

مبدأ التربية المتكاملة:

ويشمل بين دلالاته ما يأتي:

أ. حاجة الإنسان إلى تربية متكاملة متوازنة لجميع جوانب شخصيته الروحية والفكرية والخلقية والجسمية.

ب. قدرة الإنسان غير المحدودة بزمان أو مكان على التعليم وعلى متابعة تربية ذاته طوال مراحل عمره.

ج. خصائص الحضارة المعاصرة عامة وما تنطوي عليه من الثورة العلمية التقنية وما تؤدي إليه من التغييرات المتسارعة والمتنامية وما تقتضيه من تكيف الإنسان لها بالتربية المستمرة.

د. أهمية التفاعل الوثيق بين الفرد والمجتمع ودور التربية في تحقيق ذلك التفاعل وفي تأهيل الفرد للاستجابة لمطالب المجتمع وللعمل من أجل تقدمه.

ه. طمـــوح الإنسان، فردا ومواطنـــا في مجتمع، إلى مواصلة تحسين حياتـــه ومواصلة سعيـــه نحو الكمال ودور التربية في تحقيق ذلك الطموح.

مبدأ الأصالة والتجديد:

وتشمل بين دلالاته ما يأتي:

أ. الأصالة تعني التمسك بخير ما في الماضي من أصول تدل على العراقة والذاتية والابتكار وتصلح لاعتمادها في الحياة فهي تمثل الماضي الحي.

ب. التجديد يعني توليد أصول نابعة من الجهود الذاتية متميزة بالابتكار ملائمة لتغير مطالب الحياة وأحوالها في الزمان والمكان مطلة على المستقبل.

ج. إن هذين الاتجاهين ليسا بالضرورة متناقضين، بل الأحرى أن يكونا متكاملين، وهما ماثلان في التطور السليم للأحياء عامة وللإنسان وللمجتمعات والحضارات.

د. إن الأصالة والتجديد كليهما يلتقيان في خير حالاتهما على الذاتية وعلى القدرة على الإبداع والابتكار.

ه. إن التربية وجوهرها التعليم تستند إلى الخبرات السابقة وتستفيد من أصالتها وتتطلع إلى مواجهة المشكلات وإيجاد حلول لها فتستفيد من جدّتها.

و. إنما تتميز الأمم بحفاظها على ذاتيتها وأصالة ثقافتها وبقدرتها على تجديد أساليبها في الحياة وباستمرار.

إن المبادئ المشار إليها أعلاه تتناول ظواهر رئيسة لا تكاد تستغني عن تناولها أية فلسفة اجتماعية وتربوية وهي الإنسان والمجتمع والحضارة والتربية نفسها، وهي لا تتوزع بين هذه الظواهر جميعها بل إن كل مبدأ من هذه المبادئ يكاد يتناول هذه الظواهر جميعها فتكون له مضامين على صعيد الفكر وعلى صعيد التطبيق، كما يلاحظ أن هذه المبادئ في صياغتها على خط الشمول والتكامل والملاءمة لميدانها وللأغراض المتوخاة منها، فأما من حيث الشمول فقد انطلقت

من الإنسان الفرد في المبدأ الأول وانتهت في آخر مبادئها إلى الإنسانية جمعاء، أما التكامل فإن هذه المبادئ يسند بعضها بعضاً وتؤلف حلقة من الاتفاق والتكامل فلا يصلح المجتمع إلا بصلاح أفراده فلا يقصّر الفرد في واجباته نحو مجتمعه ولا يجور المجتمع على الحقوق الأصلية لأفراده. ولم تعد الديمقراطية مقتصرة على الجوانب السياسية وإنما هي معنية بمصالح الجماهير وهي بذلك تلتقي مع التنمية الشاملة وتكملها وتوفر المناخ التنظيمي على مستوى المجتمع للمشاركة الواسعة بها أداء لمشروعاتها واستمتاعاً بثمراتها.

أهداف الاستراتيجية: العامة والتفصيلية:

لابد ونحن نضع الأهداف الكبرى والتفصيلية لهذه الاستراتيجية من أن نضع في اعتبارنا أمرين أساسيين، الأمر الأول ويتمثل في البعد المستقبلي للتعليم وهذا يعني أننا لا نعد إنسانا للسنوات القليلة القادمة فحسب بل للعيش في هذا العالم على الأقل للعقود الثلاثة الأولى من القرن الحادي والعشرين أيضا. والأمر الثاني يتمثل في أن يكون مفهومنا لإعداد الإنسان متضمنا التأهيل العلمي والتربوي والمهني والإنساني للطالب بما يستتبعه ذلك من نتائج تتصل بإعداد المناهج وتطويرها وتكامل التخصصات والعلوم والتقنيات التربوية، وأساليب ومنهجيات إنتاج المعرفة وتشجيع الإبداع والاكتشاف لأن ذلك سيهيئ الأجيال للتعامل مع معطيات هذا القرن وتقدمه العلمي والتقني بل وزيادة القدرة على الإسهام العربي في التقدم العلمي العالمي.

وفي ضوء ما تقدم فإن استراتيجية التربية العربية هي استراتيجية التجديد الشامل منذ اعتمادها في عام 1978 في الخرطوم. وهي تسعى لتوظيف التعليم والتربية لتحقيق التنمية الشاملة للوطن العربي، وهي تهدف لتحقيق ما يأتي:

أ. متابعة مبادئ الشمول والتكامل والتفاعل في نظرتها إلى التربية العربية والى المجتمع العربي وفي العلاقات المتبادلة بينهما أخذا وعطاء وتأثراً وتأثيراً في جميع المستويات وعلى سائر المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وفي مجال تطويرها بين ماضيها وحاضرها وتطلعاتها إلى مستقبلها، إنها تجمع بين دراسة الواقع واحتمالات المستقبل.

ب. الاستجابة لإرادة التغيير الحضاري في مجتمعها وتتسم بخصائصه وتتمسك بأهدافه القومية والإنسانية فهي لا تنشد تجديد التربية بذاته لذاته وإنما من حيث تفاعله مع المجتمع العربي، وهي تخصص ذلك التجديد لينطلق من أصالة الأمة العربية وخصائصها بمعتقداتها وقيمها السامية وبتطلعاتها إلى الحياة الكريمة وليكون تجديداً ملائماً لذاتيتها القومية وتكيفها لمطالب الحضارة المعاصرة في جوانبها الإيجابية إسهاما منها في مسيرتها.

ج. اعتماد الإنسان العربي وجعله محور وأداة وغاية التربية والتنمية الشاملة على السواء وبالتالي لتحقيق الرفاهية والمساواة والعدالة الاجتماعية، ويترتب على ذلك أنها تنشد نمطاً متميزاً للتربية العربية وللتنمية الشاملة في الوطن العربي بمعنى أنها تنفتح على التعاون مع الشعوب الأخرى ومع المجتمع الدولي وتنشد التفاعل الفعال مع الاتجاهات السليمة فيه.

د. اعتبار قومية العمل العربي في مجالات التربية والتنمية الشاملة من أجل استثمار الجهود العربية المشتركة لاستخدام إمكانات الأمة في الوصول إلى وحدة الإرادة ووحدة المصير وتحقيق الأمن القومي.

ه. الدعوة إلى إقامة التربية في الوطن العربي على أسس فلسفية متميزة نابعة

من خصائصه وأصالة قيمه وعلى أسس علمية يسهم في إرسائها العلماء العرب ويؤكدون التزام العلم بالأهداف والحاجات القومية كما يعملون على الارتقاء بمهنة التربية ليزداد نصيبها من منهجية العلم ولتستوعب حظها من الثورة العلمية ونتائجها.

و. وأخيراً فإنها استراتيجية توليفية تشمل جميع أنواع الاستراتيجيات الأخرى فهي تستند إلى العلم وتعول على إرادة الجماهير والعاملين في ميادينها كافة.

الأهداف العامة :

لابد بعد الاستعراض السابق من تحديد موجز للأهداف الأساسية الكبرى للاستراتيجية ويمكن تلخيصها بما يأتي:

إعادة النظر في تركيبة المنظومة التربوية بأكملها من القاعدة إلى القمة، من رياض الأطفال إلى الجامعة إذ لابد أن تأخذ الاستراتيجية المنظومة التربوية ككل متكامل ومتفاعل وأي خلل في أي جانب أو مستوى سيؤثر بشكل قاطع في الجوانب الأخرى سلبياً، إن هذه الإعادة والتغير والتطوير تشمل جميع المراحل بمناهجها وطرق تدريسها وطرق امتحاناتها وإعداد وتدريب المعلم المناسب لها إضافة إلى جميع الجوانب الكمية والنوعية الأخرى، وأن يكون كل ذلك من أجل تنمية شاملة للمجتمع العربي.

أن تضطلع التربية العربية بدورها الفعال والمطلوب في تطوير المجتمع وتقدمه وأن تستمع إلى صوت المجتمع عن طريق تلبية ما تستطيع تلبيته من حاجاته وأن تُسمع المجتمع صوتها عن طريق بث الاتجاهات والقيم وأنماط السلوك والمعارف والقدرات والمهارات فضلا عن الطاقات الثقافية والعملية التي تقوى على إحداث تغيير فعلي في بنية المجتمع. يجب أن يكون للتربية دور فعال في تغيير

المجتمع وتطويره وذلك بالاستخدام الأمثل والكفيّ للموارد البشرية والمادية والمالية المتوفرة في الوطن العربي.

إنتاج إنسان جديد لعالم جديد معتز بكرامته وعلى وعي بحقوقه وواجباته وحريص على النهوض بها، وأن يكون قادراً على مواجهة التحديات والتغيرات المختلفة اجتماعيا واقتصاديا وعلميا وفكريا وسياسيا، ويكون قادراً على المساهمة الفاعلة في تنمية مجتمعه وتطويره باستخدام الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة التي تميز بها القرن الحادي والعشرين.

أن يكون هذا الإنسان الجديد متميزاً عن غيره في حبه وإخلاصه لوطنه وأمته وقادراً على الحفاظ على خصائص هذه الأمة وعناصرها التي تميزها عن الأمم الأخرى مع إيمانه بضرورة التلاقح والتفاعل الإيجابي مع الأمم والشعوب الأخرى بما يخدم أمته والعالم أجمع ويسهم في التطور الحضاري ونشر الحرية والديمقراطية والسلام في المجتمع العربي والمجتمعات الإنسانية كافة.

إن إنتاج إنسان جديد وبنائه بشكل متميز يتطلب تغطية شاملة لكل شرائح المجتمع لكي تنال حظها من التعليم وبخاصة أبناء الريف والإناث والأطفال والكبار الذين فاتتهم فرص التعليم والذين يجب توفير كل الإمكانات لهم لكي لا تتجاوزهم العملية التربوية في المجتمع ولأجل غلق جميع منابع الأمية من جذورها، وأن يكون ذلك بكفاية عالية وسرعة واضحة تزيد من الإسراع في تطوير المجتمع ونموه للحاق بركب العالم المتقدم.

إن الإنسان الجديد الذي ستنتجه التربية العربية ينبغي أن يكون قادراً على التعلم المستمر طيلة حياته وأن تتاح أمامه فرص متنوعة ومتعددة لهذا التعلم والتدريب المستمر في أثناء حياته بشكل سهل وواضح مما يؤدي إلى عدم استثناء أي مواطن في الوطن العربي من إمكانية مساهمته في واحد أو اكثر من جوانب

حياة مجتمعه والتفاعل معها. وأن يكون هذا التعليم والتدريب في أثناء الحياة متاحاً حسب إمكانية الفرد وقدراته ومتناولاً لجميع جوانب التطورات العلمية والتكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يشهدها العالم بعامة والوطن العربي بخاصة.

ولكي لا تقف التربية العربية مستسلمة لما حولها من تغيرات عالمية سريعة ولتكون لها سياساتها وخططها الخاصة بها مع انفتاحها على ما يجري في العالم من تطور في جميع المجالات، لابد للتربية من الربط المحكم بين مخرجاتها والحاجات الحقيقية للمجتمع وهذا لا يمكن أن يتم إلا بالارتقاء بالكفاية الخارجية والداخلية للنظام التربوي وتوفير الإمكانات اللازمة لتحقيق هذا الهدف المهم.

إن التربية العربية ومهما بذلت الجهود لتطويرها وتوفير الإمكانات المطلوبة لها لم يعد بإمكانها لوحدها تحقيق الأهداف المرتبطة بنمو المجتمع العربي وتقدّمه، بل أصبحت تشاركها في هذه المهمة وسائل عديدة في المجتمع كالإعلام الجديد المتطور ووسائل الاتصالات والتقنيات الحديثة إضافة إلى وسائل اقتصادية وثقافية عديدة، ولذلك لابد للتربية من أن تستفيد من هذه الوسائل وتتفاعل معها لتجعلها منسجمة غير متعارضة معها في تحقيق أهدافها الكبرى.

إن تحقيق التربية العربية لهذه الأهداف الكبرى وغيرها كثير يتطلب رسم معالم الصورة الجديدة لمدرسة المستقبل وأساليبها التربوية لإعداد الطالب وتأهيله وتدريبه علميا وتربويا ومهنيا وثقافيا ليكون مواطنا ملتزما بقضايا أمته ومساهما في نهضتها الحضارية وفي ذات الوقت قادرا على العيش والتعامل مع حضارة القرن الحادي والعشرين الصناعية والتقنية.

الأهداف التفصيلية :

إن ترجمة الأهداف العامة الأساسية المشار إليها آنفا إلى أهداف تفصيلية

ومن ثم إلى أهداف إجرائية لتسهيل عملية التنفيذ والتقويم المستمر لجوانب العملية التربوية ليست بالعملية السهلة ولا يمكن تغطيتها كاملة وشاملة في هذه الاستراتيجية لمن يريد الاستزادة وهي متوفرة وغيرها من البحوث والدراسات ونتائج الندوات والمؤتمرات التربوية والأدبيات الأخرى للعديد من المفكرين العرب.

ولذلك سنقتصر في هذا الجزء من الاستراتيجية على اختيار بعض الأولويات لوضع بعض أهدافها التفصيلية والأمل كل الأمل أن يرجع المسؤولون والمختصون العرب في الحقل التربوي الى هذه الأدبيات والى الاستراتيجية الرئيسة لمزيد من التعرف على هذه الأهداف، كما سيتم بعد استعراض نماذج للأهداف التفصيلية استعراض ومناقشة جانبين مهمين يسهمان في تحقيق هذه الأهداف بالشكل الأمثل وهما تمويل التعليم والبرمجة الزمنية اللذين يعتبران حجر الزاوية في تحقيق هذه الأهداف وتنفيذها.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن تحديد الأهداف التفصيلية يمكن تناوله بطرق مختلفة، منها محاولة تصنيف الأهداف وفقاً لاشتقاقها من مصادرها الإسلام والعروبة واتجاهات العصر ومقتضياته وخصائصه وحاجات الإنسان العربي ومطالب نموه ومنها تصنيف الأهداف التفصيلية وفقاً لاشتقاقها من الأهداف الأساسية العامة ومنها تصنيفها إلى أهداف معرفية وأخرى تتصل بالمهارات وبالتفكير العلمي والميول والاهتمامات والاتجاهات والقيم ، وهناك تصنيفات أخرى عديدة لا نجد ضرورة لاستعراضها جميعها.

وسنحاول فيما يأتي تحديد بعض الأهداف التفصيلية وفقاً لبعض عناصر العملية التربوية آخذين بنظر الاعتبار كل هذه التصنيفات المشار إليها أعلاه قدر الإمكان، وهذه العناصر المختارة تتخلص بما يأتي:

1. الأمية وتعليم الكبار.
2. التعليم قبل المدرسي.
3. التعليم الأساسي.
4. التعليم الثانوي العام.
5. التعليم المهني والفني.
6. إعداد وتدريب المعلم.
7. المنهج والكتاب المدرسي.
8. الامتحانات المدرسية.
9. المبنى المدرسي.

وفيما يلي نقدّم توضيحاً لهذه الأهداف:

أهداف مكافحة الأمية وتعليم الكبار:

وتتلخص الأهداف التفصيلية في هذا المجال بما يأتي:

أ. ضرورة سد منابع الأمية بتحقيق الاستيعاب الكامل ومنع التسرب من التعليم الأساسي.

ب. إيجاد فصول خاصة تعمل بمواعيد خاصة للأطفال ممن فاتتهم فرص التسجيل في التعليم الأساسي ممن تزيد أعمارهم على 8 سنوات لكي لا يكونوا مصدراً جديداً من مصادر الأمية.

ج. إكساب الدارسين المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب بما يتلاءم مع المستوى الوظيفي الذي يمكن الدارسين من التعامل مع المؤسسات والمساهمة في مجالات التنمية.

د. اكتساب المهارات والخبرات العملية الملائمة في المجالات المهنية.

ه. تدريب القيادات اللازمة إداريا وفنيا وتوفير الأجهزة المسؤولة عن هذا التدريب ودعمها.

و. توفير الكتب الملائمة للكبار والمواد والوسائل التعليمية الضرورية.

ز. التركيز في جهود محو الأمية على أسلوب المواجهة والحملات الشاملة وتخصيص الأموال اللازمة لذلك.

ح. التركيز في البداية على محو أمية الإناث وأبناء الريف لكونهم يشكلون النسبة الأعلى بين الأميين ووفق خطة زمنية وبرنامج محدد يعمل بموجبه.

أهداف التعليم قبل المدرسي:

وتتلخص بما يأتي :

أ. العمل على زيادة رياض الأطفال الحكومية بحيث يتضاعف عدد المسجلين فيها خلال العقد الأول من هذا القرن مع إجراء تسهيلات واضحة لتشجيع القطاع الخاص للمساهمة في نشر هذا التعليم .

ب. العناية بمناهج التعليم وبرامجه قبل المدرسي بحيث يشمل استخدام التكنولوجيا الحديثة وغرس الاتجاهات السليمة نحو العلم والمجتمع مما يتطلب إعادة نظر شاملة في هذه البرامج والمناهج وتوفير الأجهزة والمستلزمات المطلوبة لذلك.

ج. العناية بإعداد معلمي هذا التعليم قبل المدرسي وإخضاع الموجود منهم لدورات تدريبية مكثفة لتحديث معلوماتهم والارتقاء بإمكاناتهم لأداء دورهم المطلوب بفاعلية في تنشئة الأطفال التنشئة السليمة.

د. العناية اللازمة بأبنية رياض الأطفال وفق معايير قياسية معروفة لتتضمن كل ما يريد الطفل أن يتعلمه خلال تواجده في المؤسسة التعليمية.

أهداف التعليم الأساسي:

تتلخص أهداف التعليم الأساسي بما يأتي:

أ. العمل على تعميم التعليم الأساسي لجميع شرائح المجتمع مع عناية خاصة بالإناث وأبناء الريف وأن يتحقق هذا الهدف بأسرع وقت وأقصر مدة زمنية ممكنة وذلك بتوفير كل الجهود البشرية والمادية والمالية المتوفرة، وأن يتم ذلك قبل نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ليكون ذلك مع الجهود المبذولة لمحو الأمية بداية سليمة لتكوين المجتمع المتعلم الخالي من الأمية.

ب. أن يهدف التعليم الأساسي منذ سنواته الأولى إلى الربط الوثيق بين التعليم وحاجات التنمية وذلك عن طريق الاهتمام بجميع جوانب إعداد الفرد النظرية والعملية، ولابد من إدخال بذور التعليم الفني والمهني منذ البدايات الأولى للتعليم الأساسي كما ولابد لتحقيق هذا الهدف من الأخذ بنظر الاعتبار البعد الزماني أي إعداد الطفل للمستقبل حيث سيعيش الفرد بعد إكماله هذه المرحلة مع واقع جديد متغير، وكذلك لابد من أن تتطور أساليب وطرق التعليم في هذه المرحلة لكي تترك جانبا الأساليب التقليدية المعتمدة على التلقين والحفظ والاعتماد على أساليب حديثة تنمي في الفرد روح الابتكار والإبداع والتعلم الذاتي.

ج. أن يؤخذ بنظر الاعتبار في هذا التعليم مراعاة التمايز والاختلاف بين الأفراد وتلبية احتياجاتهم الأساسية حسب إمكاناتهم الجسمية والعقلية وذلك للقضاء على ظاهرتي الرسوب والتسرب اللتين تعتبران من أهم مصادر الأمية في الوطن العربي، وأن تحقيق هذا الهدف يتمثل

بطرق تدريسية ومناهج وكتب تعليمية متنوعة ومعلم جيّد تتيح كلها لكل تلميذ ما يناسبه من التعليم، وأن يؤخذ ذلك بنظر الاعتبار وفق الفروق الجغرافية والبيئية والاجتماعية.

د. أن يتم قدر الإمكان وحسب الإمكانات المتوفرة تهيئة أبنية مدرسية جديدة في محتواها تراعي متطلبات التعليم الجديد المعتمد على التقنيات والتكنولوجيا الحديثة وتوفير المكان الملائم لتنفيذ الأنشطة المختلفة وأن يتم ذلك بشكل تدريجي ويمكن حتى البدء بإنشاء مدرسة واحدة متكاملة في كل منطقة تعليمية لتكون نموذجاً يقتدى به في المناطق الأخرى وأن يتم ذلك في ضوء خارطة مدرسية جديدة يتولى المختصون التربويون والمهندسون إعدادها بكل عناية.

ه. بالإضافة إلى المواد الأساسية في تعلم القراءة والكتابة والحساب ومبادئ العلوم والتكنولوجيا والتعليم الفني والمهني لابد من الاهتمام بشكل أكبر بالأنشطة التربوية باعتبارها الجزء المكمل للتربية المتكاملة وإعداد الإنسان الجديد ذي القيم السليمة والخلق القويم الملتزم بسلوك جديد يحترم القوانين ويتصف بالأخلاق الحميدة المطلوبة وذلك من خلال الأنشطة والبرامج الثقافية والاجتماعية والصحية والفنية والرياضية وغيرها من الأنشطة الأخرى المتنوعة.

و. أن يتم من خلال المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التنسيق بين البلدان العربية لتحقيق هذه الأهداف من خلال توفير بعض الإمكانات لمساعدة البلدان الأقل غنى وتشكيل فرق عمل ومتابعة لضمان سير التعليم الأساسي وفق الخطط الموضوعة ذلك أن العناية بهذا التعليم هو حجر الأساس لإعداد الإنسان الجديد للمستقبل وبالتالي إلى نهضة تنموية شاملة في الوطن العربي.

مصادر العلم والمعرفة ومنسق لعمليات التعلم ومصحح لأخطاء المتعلم ومقوم لنتائج تعلمه وموجه إلى ما يناسب قدرات كل متعلم وميوله، وهذا يتطلب معلماً من طراز جديد وإعداداً للمعلم ملائماً لتحقيق الأهداف الجديدة وتدريبا له على المستجدات التربوية والتطورات العلمية والتكنولوجية مما يتطلب تغييرا جذريّا في أساليب إعداده وتدريبه في المعاهد والجامعات بما ينسجم وهذه المهام الجديدة.

و. توفير الفرصة للمشاركة الفاعلة لمختلف الفئات الاجتماعية في التعليم الثانوي بحيث تمتد هذه المشاركة إلى صنع السياسة التعليمية في المدرسة والتمويل والإشراف والمتابعة لضمان النوعية. إن هذه المشاركة مع وجود إدارة مدرسية تربوية قادرة على إدارة عملية التجديد ولها بعض الاستقلالية والحرية في اتخاذ القرارات على المستوى المدرسي ستسهم إلى حد بعيد في خلق مدرسة جديدة مواكبة للعصر وقادرة على إنتاج مخرجات ذات كفايات وإمكانات عالية المستوى ومتنوعة لها القدرة على المساهمة في تنمية المجتمع وتطوره.

أهداف التعليم المهني والتقني :

يمكن إجمال الأهداف التفصيلية للتعليم المهني بما يأتي:

أ. التوسع في هذا النوع من التعليم والتخطيط له وربطه بحاجات التنمية بصورة عضوية وفعالة وذلك من خلال إيجاد صلة وثيقة بين مؤسسات هذا التعليم ومؤسسات العمل والإنتاج التي يجب إشراكها في تحديد أهدافه ووظائفه وبرامجه وإدارته ومتابعته وتقويمه وفي توظيف خريجيه عند انتهائهم من البرامج الدراسية.

ب. خلق قنوات واضحة ومرنة متعددة بين هذا التعليم والتعليم الثانوي

مصادر العلم والمعرفة ومنسق لعمليات التعلم ومصحح لأخطاء المتعلم ومقوم لنتائج تعلمه وموجه إلى ما يناسب قدرات كل متعلم وميوله، وهذا يتطلب معلماً من طراز جديد وإعداداً للمعلم ملائماً لتحقيق الأهداف الجديدة وتدريبا له على المستجدات التربوية والتطورات العلمية والتكنولوجية مما يتطلب تغييرا جذريّا في أساليب إعداده وتدريبه في المعاهد والجامعات بما ينسجم وهذه المهام الجديدة.

و. توفير الفرصة للمشاركة الفاعلة لمختلف الفئات الاجتماعية في التعليم الثانوي بحيث تمتد هذه المشاركة إلى صنع السياسة التعليمية في المدرسة والتمويل والإشراف والمتابعة لضمان النوعية. إن هذه المشاركة مع وجود إدارة مدرسية تربوية قادرة على إدارة عملية التجديد ولها بعض الاستقلالية والحرية في اتخاذ القرارات على المستوى المدرسي ستسهم إلى حد بعيد في خلق مدرسة جديدة مواكبة للعصر وقادرة على إنتاج مخرجات ذات كفايات وإمكانات عالية المستوى ومتنوعة لها القدرة على المساهمة في تنمية المجتمع وتطوره.

أهداف التعليم المهني والتقني :

يمكن إجمال الأهداف التفصيلية للتعليم المهني بما يأتي:

أ. التوسع في هذا النوع من التعليم والتخطيط له وربطه بحاجات التنمية بصورة عضوية وفعالة وذلك من خلال إيجاد صلة وثيقة بين مؤسسات هذا التعليم ومؤسسات العمل والإنتاج التي يجب إشراكها في تحديد أهدافه ووظائفه وبرامجه وإدارته ومتابعته وتقويمه وفي توظيف خريجيه عند انتهائهم من البرامج الدراسية.

ب. خلق قنوات واضحة ومرنة متعددة بين هذا التعليم والتعليم الثانوي

العام من ناحية والتعليم العالي من ناحية ثانية لكي لا تكون مدارس هذا التعليم مغلقة ونهائية بل مفتوحة للانتقال ومواصلة الدراسة والتدريب في مدارس ومعاهد وكليات لاحقة لكي تستقطب أعدادا إضافية من الطلبة وإنهاء الاتجاهات السلبية تجاه هذا النوع من التعليم.

ج. تطوير مناهج التعليم التقني والمهني وبرامجه والتركيز فيها على التكنولوجيا الحديثة واستخداماتها بكفاية في مجالات الحياة المختلفة في المجتمع وأن يعنى عناية خاصة بتوفير كل الأجهزة الحديثة المطلوبة للارتقاء بمستوى هذا التعليم مع الاستفادة الكاملة مما توفره مؤسسات المجتمع الصناعية والزراعية والخدمية من إمكانات في هذا المجال بحيث توجد مختبرات جاهزة لتعليم وتدريب طلبة هذا التعليم كلما كان ذلك ممكناً.

د. من الضروري تشجيع قاعدة التعليم الأهلي الفني والتقني وتوسيعها الذي يمكن أن يكون أكثر قدرة على ربط التعليم بسوق العمل واحتياجاته من القوى العاملة وأكثر فاعلية في الاستجابة لاحتياجات الطلبة إلى التدريب الميداني في المؤسسات الإنتاجية والخدمية.

ه. إعادة النظر ببرامج إعداد معلمي ومعلمات التعليم الفني والمهني وتطويرها بمشاركة مؤسسات الإنتاج ليكون المعلم على علم ودراية بالتطورات الجديدة التي تحدث في ميادين العمل واحتياجات السوق إلى العمالة في المجتمع.

أهداف إعداد المعلمين وتدريبهم:

لقد تناولنا عدد من هذه الأهداف عند التطرق إلى مراحل ومستويات التعليم المختلفة، ومع ذلك فهناك أهداف تفصيلية أخرى لابد من الإشارة إليها باختصار

وكما يأتي:

أ. لا إصلاح للتعليم دون المعلم وهو حجر الزاوية في العملية التعليمية، وإن كل ما يمكن أن يؤدي إلى تحسين أحوال المعلمين ماديا وأدبيا ومهنيا إنما هو خطوة في الطريق الصحيح في سبيل إصلاح التعليم وتطويره. ولذلك فإن الارتفاع بمستوى المعلم يجب أن يكون في مقدمة الأهداف التفصيلية التي يسعى كل نظام تربوي العمل من أجله وفي مقدمة ذلك النهوض بالوضع الاقتصادي للمعلمين وإعادة النظر بمرتباتهم ومكافأتهم لأن تحسين الظروف الاقتصادية للمعلم سيؤدي بلا شك إلى الارتقاء بمنزلته الاجتماعية والأدبية في المجتمع مما يساعد على أدائه لدوره بفاعلية من جهة ويجلب ذوي الكفايات العالية إلى مهنة التعليم، و بذلك تزداد كفايته المهنية والعلمية.

ب. تطوير المناهج والبرامج لإعداد المعلمين تدريبهم، وتوحيد مصادر إعدادهم بحيث لا يقل عن مستوى التعليم العالي، و بحيث يكون الطالب الذي يتم إعداده و تدريبه على إلمام بالجديد في التربية والطرق الحديثة في التعليم وكيفية استخدام التكنولوجيا المتطورة و العلم الحديث في مجال اختصاصه مع الأخذ بنظر الاعتبار مشاركة المعلمين في إعداد هذه المناهج و البرامج الخاصة بالإعداد و التدريب ومناقشتها.

ج. إن المعلّم و المتعلّم هما أهم عنصرين في العملية التعليمية و كليهما يكمّل الآخر. ولكي تكون النتائج جيدة فلابد أن يتفاعل هذان العنصران بشكل إيجابي مثمر بما يؤكد حرص الطرفين على الاستفادة من جوّ يسوده الاحترام و الثقة المتبادلة و الإحساس بالمسؤولية، و لن

يتأتى ذلك إلا إذا كان المعلم يتمتع بمواصفات تؤهله للاضطلاع بهذا الدور، فمهنة التعليم تحتاج إلى الإنسان القدوة ذي الأفق الواسع و الخلق القويم، و بحيث تتضمن شروط مزاولة المهنة فترة اختبار كافية ومتابعة وتقويم خلال فترة التدريب ليتقرر بعدها صلاحية المرشح لمزاولة هذه المهنة النبيلة.

المناهج و الكتب الدراسية :

إن المناهج الجديدة التي يتطلبها المستقبل الجديد للتربية العربية يجب أن تكون متميزة تختلف عن المناهج التقليدية بصورة جذرية ولذلك فإن الأهداف التفصيلية في هذا الميدان يمكن تلخيصها بما يأتي :

أ. إن النظرة التقليدية السائدة في المدرسة تقصر المعرفة على معلومات متفرقة يعتمد فيها على التلقين من جانب المعلم و على جانب الاستظهار من جانب المتعلم و يفترض أنها ثابتة نسبياً تتنقل من جيل إلى جيل وهذه نظرة تعتمد على المحاكاة والتقليد وعلى الركود والجمود. ولذا لا بد من إعادة النظر بالمناهج و اعتبار المعرفة مجموعة من القواعد و المبادئ و القيم و الاتجاهات يستوعبها المتعلم ليتمثلها في سلوكه وشخصيته و لتكون جزءاً من تكوينه يستعين بها في مواجهة مشكلات الحياة. وأن ينظر إلى المعرفة على أنها متطورة باستمرار، وأن وظيفتها الرئيسة في التربية تمكين المتعلم من النمو والتطور. و المعرفة تكون بذلك متغيرة لا يقف منها المتعلم موقف الاستلام بل موقف التفاعل والتطور والابتكار، ولعل في مقدمة الأمور التي تحقق هذا الهدف ضرورة تعدد الصيغ التي تنظم فيها محتويات الدراسة لتكون ملائمة لمستويات المتعلمين وإمكاناتهم العقلية و مراحل نموهم.

ب. ضرورة إنهاء الاعتماد على كتاب مدرسي واحد لجميع الطلبة على السواء لأن ذلك يحرمهم من الاتصال بمصادر المعرفة المتنوعة والاستخدام الأمثل لشبكات المعلومات و مصادرها التي تفتح أمامهم أوسع الفرص للاطلاع على المعلومات بتطوراتها المختلفة و بما تحمله من نظريات ووجهات نظر مختلفة ومتعددة، و هذا سيؤدي بلا شك إلى إعداد جيل جديد يستطيع التعامل مع لغة العصر و بالذات في مجال ثورة التكنولوجيا و الاتصالات و المعلومات، ويطوعها، وإن البدء بذلك منذ الصغر سيؤدي إلى إنشاء جيل جديد يتعلم آلية البحث عن المعرفة و المعلومات و ليس حفظها مما يساعد الطفل منذ صغره على الاستمرار في التعلم مدى الحياة.

ج. إن التعليم المعتمد على الأسلوب النظري لا يمكن أن يخلق جيلاً من المبتكرين والمبدعين لذلك فمن الضروري الاهتمام بالمختبرات المتنوعة والأنشطة التربوية المتعددة لتلعب دوراً رئيساً في تنمية المواهب وصقل القدرات، وأن يكون للمختبر والأنشطة ذات العلاقة بالتكنولوجيا الحديثة مكانها البارز عند وضع برامج الأنشطة التربوية وأن تكون جزءاً مهما من المنهج وليست أمورا إضافية ثانوية كما هو الحال في الوقت الراهن.

د. إن إعداد الإنسان للحياة و للعمل في المجتمع و المساهمة في التنمية والتطور يتطلب

ربطاً وثيقاً من خلال المناهج بين المدرسة ومؤسسات المجتمع المتنوعة و أن تصبح الزيارات و المشاهدات الميدانية و المشاركة في بعض الأحيان بالعمل والإنتاج جزءاً أساسيا من منهج الدراسة و تقييم جهود التلاميذ والطلبة وتدريب الطفل على الأساليب الديمقراطية المتبعة في المجتمع.

ه. أن تصبح التنمية الشاملة للمتعلم هدفا بذاتها وتسخر لها جميع العمليات والعناصر.

التقويم التربوي :

في مقدمة الأهداف التفصيلية لتطوير أساليب التقويم التربوي ما يأتي:

أ. ضرورة إنهاء الطرق التقليدية للتقويم لأن دورها في العملية التربوية سلبياً بسبب تعويد الطلبة على الغش وعلى الخوف والاستظهار الميكانيكي للمعلومات الذي يقف في طريق بناء الشخصية المبدعة والمفكرة .ومن بين الطرق التي يمكن استخدامها كبدائل للامتحانات التقليدية الاهتمام بالتحصيل المرحلي المتراكم والملاحظة المبرمجة واستخدام البطاقة المدرسية، وأن يكون للمعلم دور مهم في متابعة تلاميذهِ ومراقبة تطورهم العلمي ومساهماتهم في الأنشطة التربوية المختلفة .

ب. أن تكون الأهداف الجديدة للتقويم التربوي هي التقويم التطويري المستمر لتكون جزءاً من العملية التربوية وليس فقط لغرض التقويم النهائي ففي ضوء هذا التقويم يتم تطوير المناهج وطرق التدريس واتخاذ القرارات المناسبة لتطوير جميع عناصر العملية التربوية فضلا، عن المستوى الذي وصل إليه الطالب في تعلمه .

ج. أن تؤكد أساليب التقويم الجديدة للتلميذ على جميع جوانب التعلم ولا تقتصر على الجانب المعرفي فقط إذ لابد من أن تشمل أساليب التقويم كيفية معرفة سلوك التلميذ واتجاهاته وما اكتسبه من خبرات عملية متنوعة ، وهنا يكون لاستخدام المختبرات والأساليب العملية والتطبيقية أهمية كبيرة في معرفة هذه الجوانب.

المبنى المدرسي :

ضرورة احتواء المبنى المدرسي على التسهيلات والمرافق والتجهيزات الحديثة المناسبة والقاعات متعددة الأغراض وغير ذلك من الساحات والمستلزمات الأخرى.

ملامح مدرسة المستقبل:

في ضوء ما تم استعراضه في الجزء السابق من مبادئ و أهداف عامة و تفصيلية وحسب معطيات القرن الحادي و العشرين ومتطلباته و تحدياته وحسب المبادئ الأساسية التي ينادي بها المجتمع الدولي من منطلق التعليم للجميع تتبلور ملامح المدرسة المطلوبة للمستقبل في البلاد العربية والتي تؤكد على أن التعلم للمعرفة و التعلم للعمل والتعلم للعيش مع الآخرين وتعلم المرء ليكون.

لقد أصبح لزاماً علينا التكيف مع هذه المبادئ بما يحقق مفهوم التعلم مدى الحياة أو التعليم المستمر بحيث يكون المجتمع كله في مسيرة تعليمية تربوية دائمة.

إن المنظومة التربوية بجميع عناصرها لابد أن يطالها نوع من التغيير والتحوير والتكيف مع الواقع الجديد والأهداف المطورة بما يحقق الإصلاح المطلوب وهذا يعني كما لاحظنا إحداث تغيير في الإطار الفلسفي والأهداف و الاتجاهات والتوجهات العامة و والسياسة المتبعة آخذين بنظر الاعتبار نوع المناهج ومرونتها و التقويم و مصداقيته والمعلم الجديد و أساليب إعداده و تدريبه والمبنى المدرسي الملائم و الإدارة المدرسية الكفيّة و كل ما يمس العملية التعليمية من قريب أو بعيد لكي تتمكن المدرسة الجديدة من مواكبة العصر ومتطلباته ويصبح المتعلم يعيش واقعاً جديداً ملموساً قابلاً للتطبيق ويتشرب مفاهيم علمية واتجاهات و إمكانات جديدة تفيده في حياته العملية.

إن أهمّ الملامح الأساسية لمدرسة المستقبل يمكن تلخيصها بما يأتي:

أنها مدرسة ذات مبنى تتوفر فيه شروط ومواصفات تمكن من مواكبة التطور العلمي والتقني. فحجم المدرسة وحجم فصولها وأماكن الأنشطة التربوية فيها وموقعها والتصميم الفني والهندسي لها كلها شروط يجب أخذها بالاعتبار عند إعداد بناية مدرسة المستقبل. ذلك أن المتعلمين يرتبطون منذ صغرهم بمدرستهم ارتباطاً روحياً حيث إنها البيئة الثانية بعد البيت. فهي تؤثر فيهم ويتأثرون بها بشكل كبير.

أنها مدرسة ذات إدارة لا مركزية، متطورة ومتدربة على أسلوب التعامل وطريقة تسيير العمل بفاعلية وكفاية و تشرك الآخرين من أولياء الأمور والمربين والمهتمين بشؤون التعليم وممثلي الجمعيات ذات العلاقة في المجتمع المدني في التخطيط والتنفيذ بحيث يصبح جميع من يعنيهم الأمر على معرفة و إلمام كامل بكل ما يجري في المدرسة من تطورات ويسهمون في حل المشكلات ويشاركون بالجهد والمال في تطوير المدرسة ودعمها من منطلق مفهوم التعليم للجميع.

أنها مدرسة ذات مناهج دراسية جديدة تواكب مستجدات العصر والتغيرات التي أحدثتها الثورة العلمية والتكنولوجية وبخاصة في ميدان انتشار الحاسوب و تفجر المعلومات وانتشار شبكات الانترنيت وثورة الاتصالات وغيرها من التطورات العلمية الحضارية. هذا إضافة إلى أن هذه المناهج الجديدة لن تقتصر على الجانب المعرفي وإنما تشمل جميع جوانب بناء الشخصية العقلية والجسمية والفكرية والانفعالية وبما يدرب المتعلم على أساليب الحياة الجديدة في المجتمع والتفاعل والتعامل معها بكفاية عالية.

إن المناهج الجديدة يكون لها دور مهم في اكتساب المهارات و الخبرات وحرية التفكير وممارسة الديمقراطية والتفاعل مع كل المعطيات العلمية وممارسة

الأنشطة المفيدة التي تنمي المهارات و القدرات الشخصية و بذلك يصبح المتعلم قد أعدّ إعدادا جيداً ليشق طريق الحياة والمساهمة في بناء مجتمعه وتحقيق حياة أفضل لنفسه ولمجتمعه.

أنّ للمدرسة معلما جديدا بعيدا عن الأساليب التقليدية القديمة في التعليم المبنية على التلقين وإلقاء المحاضرات النظرية إنه معلم يتفاعل مع المتعلم ويتمتع بمواصفات تؤهله لأداء دوره التعليمي القيادي بكل كفاية وفعالية. إنه مربّ ذو قـــدرات علمـــية عالية ومتمكـــن في اختصاصـــه وفي معرفتـــه واستخدامه للتكنولوجيا الحديثة و بنفس الوقت يتسم بأخلاق حسنة وهو مرن في تعامله مع الآخرين باعتبـــارهم أبناءه وتربطـــه بهم علاقـــات إنسانيـــة حميمة تجعله قدوة ونموذجاً للمتعلّم وتتمثل كل صفاته في سلوكه.

أنها مدرسة لا تعتمد أساليب الامتحانات القديمة المقتصرة على الجانب المغرفي والتي تساعد على تخريب شخصية المتعلم بما تزرعه في شخصيته من صفات سيئة كالغش والخوف والارتباك إنها مدرسة لها أساليبها في التقويم التطويري والنهائي الذي يأخذ شخصية المتعلم بكل جوانبها المعرفية والجسمية والوجدانية والانفعالية وتجعل لسلوك المتعلم في مدرسته وحياته أهمية كبيرة في هذا التقويم. إن أسلوب التقويم الجديد في هذه المدرسة سيعتمد على الجهود التراكمية للمتعلم بما يسجله المعلم من ملاحظات في البطاقة المدرسية و بما يتفق عليه مجموعة من المعلمين بشأن استمرار المتعلم في تقدمّه لمراحل أعلى أم هناك حاجة لإخضاعه لتعليم وتدريب علاجي لمدة قصيرة أو متوسطة المدى لإزالة كل جوانب القصور التي قد تظهر خلال عملية التقويم .

أنها مدرسة تهتم بالبحث والتخطيط التربوي كأسلوب للعمل والتطوير وتوفر المكان المناسب والقوى العاملة المؤهلة والإمكانات المطلوبة للنهوض بهذا

المجال والاستفادة منه للارتقاء بجميع جوانب العملية التربوية في المدرسة.

أنها مدرسة يبرز دور الطالب فيها، أنها مدرسة تعنى ببرامج الموهوبين والمتميزين وتراعي الإمكانات المتاحة وتحاول استثمارها وتنميتها.

تلك كانت بعض ملامح مدرسة المستقبل، وإن الواجب يفرض علينا أن ننادي بصوت عال أنه لم يعد هناك وقت للتريث والانتظار. إن كل بلد عربي بإمكانه البدء باستحداث نماذج لهذه المدرسة وتوفير كل مقومات نجاحها ثم التوسع تدريجيا في نشرها في جميع أرجاء البلد . ويمكن للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم متابعة تنفيذ هذه المدرسة والمساهمة في تطورها بما توفره من خبرات عربية متنوعة لهذا الغرض وكذلك لإجراء زيارات ميدانية والتنسيق بين البلدان العربية لكي تستفيد كل منها من خبرات البلد الآخر .

الفصل الخامس

سبل تنفيذ الاستراتيجية

سبل تنفيذ الاستراتيجية :

بعد أن تم بإيجاز استعراض منطلقات الاستراتيجية ومصادرها وأهدافها العامة والتفصيلية لابد من الانتقال إلى مرحلة مهمة بدونها لا يمكن أن تكون الاستراتيجية إلا واحدة من الوثائق العديدة التي تناولت المنظومة التربوية وتطويرها ، هذه المرحلة هي مرحلة التنفيذ ومتابعة التنفيذ وعملية التقويم التطويري المستمر الذي يؤدي إلى تقديم تغذية راجعة تسهم في تطوير وتعديل الاستراتيجية بأهدافها ووسائل تنفيذها والعمليات التي تجري نتيجة هذا التنفيذ. بل إن هذا التقويم يشمل حتى المخرجات التي تحصل عليها لمعرفة مدى تحقق الأهداف المطلوبة فيها .

إن هذا الجزء من الاستراتيجية سيتناول بإيجاز بعض المسلمات الأساسية بشأن التنفيذ الفعال للاستراتيجية وتقويمها كما سيحدد بعض الإجراءات المطلوب اتخاذها والأمور الواجب تهيئتها من مؤسسات للبحث والتخطيط التربوي وتحديد لمصادر التمويل المتاحة والبرمجة الزمنية المطلوبة لتنفيذ أهداف الاستراتيجية. كما سيتناول مراحل التنفيذ بدءاً من تحديد الأهداف الإجرائية

لكل عنصر من عناصر المنظومة التربوية مروراً بوضع الخطط التنفيذية وانتهاءً بالتقويم والتغذية الراجعة التي يمكن أن تفيد في تعديل الأهداف والمدخلات والعمليات والمخرجات وتطويرها. كما سيتم تحديد بعض الأولويات ونماذج تطبيقية مختارة لكي تفيد المنفذين عند العمل على تنفيذ الاستراتيجية .

بعض الافتراضات والمسلمات الأساسية :

إن تنفيذ الاستراتيجية لابد وأن يستند إلى مجموعة من الافتراضات والمسلمات الأساسية التي يجب أخذها بنظر الاعتبار ليكون التنفيذ واقعياً وعملياً ويؤدي إلى نتائج ملموسة وواضحة وفيما يلي بعض منها :

أ. إن استراتيجية التربية العربية ليست قانوناً ثابتاً وجامداً بل هي دليل عمل يهتدى بها لوضع استراتيجيات قطرية تفصيلية ، ذلك أن ثمة خطوات وجهود لتنفيذ الاستراتيجية تقع على عاتق كل قطر من الأقطار العربية وأن جهوداً أخرى تقع على عاتق العمل العربي المشترك.

إن سبل التنفيذ ووسائله يجب أن تتلون بألوان الوضع التربوي والعوامل الأخرى في كل قطر، وإن وضع هذه السبل موضع التطبيق الفعلي نابع من مدى إرادة كل قطر ومدى عزمه على تطبيق استراتيجية تربوية جديدة ومدى توافر الشروط المطلوبة عنده للقيام بهذه المهمة . كما إن تفاوت الإمكانات في الأقطار العربية والواقع الذي يعيشه كل قطر له أثر كبير في استخدام نوع الوسيلة المطلوبة وتحديد الأولويات . ولذلك فإن استراتيجية تفصيلية لكل قطر تصبح ضرورة حتمية تأخذ هذه العوامل وغيرها بنظر الاعتبار معتمدة على الاستراتيجية القومية كدليل عمل لها . وبذلك فإن استراتيجية التربية العربية القومية ستولد

مجموعة من الاستراتيجيات القطرية المشابهة لها في كثير من العوامل المشتركة .

ب. إن تنفيذ الاستراتيجية القومية أو القطرية التفصيلية لابد أن يكون متحركاً وليس جامداً، فتفصيل الاستراتيجية عنصراً بعد عنصر واتجاهاً بعد اتجاه وتوضيح ما تمليه من نتائج تتطلب تغييرات محددة في مجالات معينة وبيان ما تأتي به من جديد بالقياس إلى الوضع القائم ومدى قدرة النظام التربوي على امتصاص هذا الجديد كله أو بعضه. ولذلك فإن التنفيذ يكون متحركاً ومرناً ويقوم باستبدال وسيلة بأخرى خلال التنفيذ تبعاً للنتائج الأولية والإمكانات المتوفرة والمستجدات في الحقل التربوي أو أية عوامل أخرى تؤثر في سير العملية التربوية .

ج. إن تنفيذ أولويات الاستراتيجية لا يتطلب التقيد بالتتابع الزمني والبرمجة الزمنية المقترحة لبعض الجوانب في الاستراتيجية إذ أن ذلك يتوقف على طبيعة الوضع القائم والإمكانات المتاحة في كل قطر عربي، فربما يضع قطر عربي خطة وبرنامجا زمنيا لتنفيذ مشروع محدد يسبق أو يلي تنفيذ مشروع آخر في حين يقوم قطر عربي آخر بتقديم أو تأخير هذا المشروع حسب واقعه وإمكاناته وظروفه، فالقضاء على الأمية قد يسبق في التطبيق تنويع التعليم الثانوي لأن الأمية تشكل أهم مشكلة في قطر معين في حين نجد أن تنويع التعليم الثانوي ستكون له الأولوية في بعض الأقطار التي لا تعاني بشكل حاد من مشكلة الأمية . كما أن البرنامج الزمني المحدد لتنفيذ الاستراتيجية ككل يمكن أن يختصر أو يمتد لفترة إضافية حسب طبيعة كل بلد .

د. إن ما سنوضحه من إجراءات تنفيذية للاستراتيجية ليست شاملة لكل

عناصر وجوانب المنظومة التربوية وإنما نماذج يهتدى بها لأجل تنفيذ أولويات أخرى لم يرد ذكرها في هذه الاستراتيجية فالنماذج الموجودة تختلف كأولويات من بلد إلى آخر .

ه. إن الصعوبات والتحديات التي تواجه وضع استراتيجية قطرية أو تنفيذها تختلف من بلد إلى آخر فالصعوبات والتحديات الموجودة في بلد معين كالمشكلات المالية قد لا تكون لها الأولوية في بلد ما في حين تكون مشكلة توفير القوى العاملة المؤهلة وتوفير المستلزمات العلمية والتكنولوجية في قمة الأولويات لهذه الصعوبات في بلد آخر .

و. إن هناك جوانب عديدة مشتركة بين جميع البلدان العربية يجب أخذها بنظر الاعتبار عند تنفيذ الاستراتيجية منها :

- حصر الإمكانات المالية والبشرية والمادية المتوفرة في البلد ومقارنتها بما هو مطلوب منها لأجل التنفيذ الفعال للاستراتيجية .
- أهمية ربط الخطط والمشروعات التربوية بأهداف وخطط ومشروعات التنمية الشاملة في البلد.
- استحداث أو تطوير المؤسسات المطلوبة للتنفيذ أو المساعدة في تنفيذ الاستراتيجية ومتابعتها كاستحداث دائرة أو لجنة تشرف على تنفيذ الاستراتيجية ومتابعتها أو استحداث أو تطوير دوائر للبحث والتخطيط التربوي والتقويم على مستوى البلد .
- تكليف لجنة أو استحداث دائرة لغرض التنسيق مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بشأن الاستراتيجية وكيفية الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى .

بعض الإجراءات المطلوبة من أجل تنفيذ فعال للاستراتيجية:

إن تنفيذ الاستراتيجية والجهود المطلوبة لوضع استراتيجيات قطرية وتنفيذها بشكل فعال يتطلب العديد من الإجراءات يمكن تلخيص بعضها بما يأتي :

أ. فتـــح باب المناقشـــة والحوار وأن يكون هذا الحوار داخلياً يتناوله المسؤولون والمختصون في التربية وفي الجامعات ومراكز البحث العلمي والعاملين في ميادين التنمية الشاملة وكذلك المنظمات والمؤسسات المدنية الأخرى المهتمة بهذا الموضوع ، ويكون هذا الحوار خارجياً مع المختصين والمسؤولين التربويين والمختصين بقضايا التنمية والمجتمع في البلدان العربية الأخرى سواء كان ذلك من خلال الاتصال والحوار المباشر أو من خلال المؤتمرات والندوات والاجتماعات واللقاءات المشتركة التي تحصل بين ممثلي البلدان العربية ويمكن أن يكون للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم دور مركزي في هذا الحوار المشترك. ويجب ألا يقتصر الحوار على الجوانب الفكرية للاستراتيجية بل يشمل الجوانب العملية ، لا من حيث الإمكانات المطلوبة فحسب بل أيضا من حيث الصعوبات التي يمكن أن تواجهها من جوانبها المجتمعية و التربوية أيضا سواء أكانت صعوبات سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية أم ثقافية تتعلق بالتنمية الشاملة. إن من أولى فوائد مثل هذا الحوار الذي يمكن أن يكون المرحلة الأولى في تنفيذ الاستراتيجية هو أن يكون من بين ثماره الأولى القيام بمراجعة شاملة ووافية للسياسات التربوية نفسها و تشخيص مشكلاتها و جوانب الخلل فيها والتي ستكون في مقدمة المبررات لوضع استراتيجية جديدة للتربية وتنفيذها.

ب. استحداث أو تطوير ما هو قائم فعلاً من مؤسسات و دوائر البحث

والتخطيط والتقويم التربوي حيث إن وجود هذه المؤسسات يصبح ضرورياً لأجل وضع استراتيجية قطرية وتنفيذ الاستراتيجية القومية بالاستفادة من نتائج الحوار الوطني الشامل للاستراتيجية المشار إليه في (أ) آنفا وجراء البحوث ووضع الخطط التفصيلية الدقيقة للاستراتيجية وما تتطلبه من إعداد للإمكانات البشرية والمالية والمادية وبيان كيفية توفيرها لأغراض التنفيذ. فالعملية الرئيسة المتصلة باعتماد الاستراتيجية التربوية وتنفيذها إنما هي البحث العلمي والتخطيط بمفهومه الشامل بما يؤدي إليه من وضع للخطط التفصيلية و تنفيذها و تقويمها و تأكيد التكامل بين هذه العمليات في نطاق التخطيط و البحث العلمي بما يقتضي اعتبارها عملية متطورة ومستمرة. ولذلك فإن البحث و التخطيط والتقويم التربوي لابد أن يكون ملازماً لأية استراتيجية لترجمة مبادئها وعناصرها بصورة مفصلة و محددة ملائمة للتطبيق المجدي والفعال مما يتطلب استحداث أو تطوير ما هو قائم من مؤسسات مختصة بهذه المهام.

إن مثل هذا الإجراء سيؤدي بلا شك إلى إحداث تغيير جوهري وشامل في عمليات التنفيذ و الإدارة و تحقيق التحامها بوضع الخطط وتنفيذها ونقلها من الأساليب التقليدية المكتبية إلى الأساليب العلمية والعملية المتفتحة التي تعتمد منهجية علمية تجمع بين الواقعية والمستقبلية وتعتمد منحى النظم ومتابعة متضمناتها وأساليبها المتطورة باستمرار مع مراعاة الاهتمام بالجوانب الكمية والنوعية مع مراعاة المرونة في التخطيط وقابليته للتعديل في ضوء الظروف المستجدة والإمكانات المتوفرة ونتائج التقويم.

ج. وفي ضوء مهام المؤسسات البحثية والتخطيطية والتقويمية المشار إليها

في (ب) آنفاً لابد من تشخيص المشكلات الحادة التي تواجه المنظومة التربوية وتنفيذ الاستراتيجية واقتراح بدائل متعددة لمعالجة هذه المشكلات وتقليص آثارها السلبية . فمواجهة المشكلات الحادة بمنهجية علمية سيؤدي بلا شك إلى تهيئة الأجواء والظروف الملائمة للبدء بتنفيذ المشروعات المتعددة والمتنوعة التي تتضمنها الاستراتيجية أو التي توضع في ضوئها . إن هذه المواجهة الشاملة والعلمية للمشكلات الحادة سينتج عنها نتائج مهمة في مقدمتها الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والارتقاء في استعداد العاملين في الميدان التربوي للمساهمة في تبني الاستراتيجية وتنفيذها برغبة صادقة مما سيرفع من الكفاية الداخلية والخارجية للمنظومة التربوية.

د. تعتبر التشريعات المختلفة من الأمور المهمة التي يجب إصدارها كإجراء مطلوب استعداداً لوضع الاستراتيجية القطرية وتنفيذ الاستراتيجية القومية الموضوعة في ضوئها، فدراسة التشريعات التربوية الموجودة تمهيداً لتطويرها وإصدارها وفق نموذج لقانون عام تعرض صيغته بالتعاون بين الدول العربية وليستوعب مبادئ الاستراتيجية المعتمدة واتجاهاتها ويسير العمل لتطوير التربية العربية بموجبها ويتم تكييف النموذج للأحوال الوطنية ويستند إليه في تطوير التشريعات الفرعية تعتبر مهمة وإجراء أساسيّا يتطلبها تنفيذ الاستراتيجية .

ه. يتطلب تنفيذ الاستراتيجية إعداد القوى البشرية اللازمة وبخاصة إعداد فئات من المختصين إعدادا خاصاً وتدريباً على وضع الخطط وتنفيذها وتقويمها وأداء وظائفها ومهماتها والاستمرار بتدريب تلك الفئات في أثناء الخدمة باستمرار . ومن هؤلاء أيضا المخططون للتنمية الشاملة في قطاعاتها المختلفة والباحثون التربويون والإداريون عامة والمختصون

بتدبير مشروعات المستحدثات والمختصون بتطوير المناهج وفي الطرائق والوسائل التعليمية الحديثة وفي أساليب التقويم وفي التوجيه والإشراف والإرشاد التربوي والنفسي والمهني. ومهما يكن من أمر فإن هناك حاجة إلى وضع برامج للإعداد والتدريب تتنامى في إعداد المنتمين إليها وفي تطوير المنهجية العلمية الخاصة بها وتتسع مجالاتها وتعمق اختصاصاتها مرحلة بعد مرحلة وفقاً لمبادئ وعناصر الاستراتيجية والاتجاهات التي انطوت عليها . كما يجب أن يشمل الإعداد والتدريب على المهمات المتجددة للمعلمين وبخاصة من حيث صلتها بالأهداف القومية والاجتماعية ودورهم في خدمة مجتمعهم وأمتهم وتفاعلهم مع بيئاتهم وإتقانهم لعملية التعليم والتعلم وممارسة طرائقها الحديثة .

و. ومن الإجراءات المطلوبة تنظيم الموارد المالية اللازمة لتمويل التربية وتطويرها وتنفيذ الاستراتيجية . لقد أصبح زيادة الإنفاق على التربية صعباً للغاية في بعض البلدان العربية بعد أن وصل هذا الإنفاق إلى أعلى مستوياته ، إلا أن التجارب العالمية تشير إلى أن زيادة الإنفاق على التربية لا يعني بالضرورة الحصول على تعليم أفضل. ولذلك يجب إعادة النظر مسبقاً وبصورة شاملة في أبواب الإنفاق وإعادة توزيع الموارد المالية المتاحة على عناصر العملية التربوية وفق الأسبقيات والأولويات التي تحددها الاستراتيجية. هذا إضافة إلى تخطيط وتنظيم المصادر المحلية الداعمة للتمويل كالتبرعات والضرائب المحلية من أجل التربية والتطوع للمساهمة في حملات محو الأمية وفي توفير بعض الأبنية المدرسية وتوفير جزء من احتياجاتها . إن وضع الخطط اللازمة لإعادة النظر في التمويل وكيفية الصرف على التربية سيسهم إلى مدى

بعيد في تقليص الحاجة إلى مزيد من الأموال وبخاصة في بعض البلدان العربية غير القادرة على توفيرها. وهنا لابد من الإشارة إلى ضرورة إنشاء صندوق عربي مشترك يكون مقره في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تساهم فيه بعض البلدان القادرة لمساعدة البلدان التي تحتاج إلى أموال إضافية لأغراض تنفيذ الاستراتيجية والتطوير التربوي ولتمويل المشروعات الأساسية والشاملة التي يصعب تنفيذها على انفراد من قبل كل دولة لوحدها.

ز. ولكي تتضافر الجهود في تنفيذ الاستراتيجية لابد من وضع آلية واضحة وبخاصة في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لأجل العمل العربي المشترك والتنسيق بين البلدان العربية في هذا الميدان ومساعدة بعضها البعض الآخر، فكل بلد بحاجة إلى خبرات البلد الآخر والتعرف على كيفية تصديه للمشكلات والتحديات التي تواجهها المنظومة التربوية وعلى وسائل الإعداد والتدريب والمؤسسات البحثية والتخطيطية التي قام بتطويرها أو استحداثها، كذلك التعاون في مجال التنفيذ. وأن يجري ذلك مسبقاً وتوضع وترسم بدقة معالم هذا التنسيق والتعاون من قبل الدوائر المختصة في المنظمة، وربما تبرز الحاجة إلى عدد من الاجتماعات واللقاءات المشتركة بين ممثلي البلدان العربية لتحديد الأهداف والآلية المطلوبة لمثل هذا التنسيق والتعاون. ويمكن أن تتنوع موضوعات هذه الاجتماعات واللقاءات المشتركة تبعاً للحاجة وأن تتناول بشكل خاص الموضوعات الشائكة في تنفيذ الاستراتيجية سواء على مستوى التخطيط والربط بين الاستراتيجية وبنية المجتمع العربي أو على مستوى تنفيذ البرامج في مختلف مستويات مراحل التعليم . وفي جميع الأحوال يستحسن أن تعقد المنظمة مؤتمرات دورية على

مستوى الوزراء لمتابعة ما يتم تنفيذه من الاستراتيجية والتعرف على الصعوبات المشتركة التي تعترضها ومحاولة التغلب عليها عن طريق جهد عربي مشترك ويمكن أن تتخللها اجتماعات ولقاءات على مستويات أدنى لتقديم تصورات مشتركة وواضحة للمؤتمرات الوزارية.

ح. إن الاتفاق من قبل المؤسسات البحثية والتخطيطية مع متخذي القرار على خطة زمنية لجملة النشاطات التي ستنفذ في ضوء الاستراتيجية تعتبر مهمة أساسية وضرورية ولابد أن تكون هذه الخطة الزمنية مرنة وتأخذ بنظر الاعتبار الأولويات والإمكانات المتوافرة ويمكن أن تكون هذه الخطة ذات شرائح زمنية فصلية و نصف سنوية وتختلف من بلد إلى آخر حسب واقع الحال فيه. ومن الضروري مراجعة هذه الخطة بين الحين و الآخر و تعديلها إن تطلب الأمر ذلك في ضوء واقع التنفيذ، ويمكن أن تسهم المنظمة العربية بخبراتها و خبرائها و دوائرها المختصة في مساعدة كل بلد يحتاج إلى دعم في هذا المجال.

مراحل تنفيذ الاستراتيجية :

أصبح التعليم كما أشرنا سابقاً في معظم دول العالم صناعة كبيرة في نظرياته وأهدافه و علاقاته و أدواته و آلياته و حجم المنتفعين به و العاملين فيه وموازنته وعوائده، ولم يعد ممكناً أو مقبولا تركه للعفوية أو للأساليب و الطرق البدائية في تسييره وضبطه وتوجيهه إذا أريد له أن يصبح صناعة بصيرة رابحة أي قوة فاعلة في التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في محيطه. ومن أجل هذا غدا التخطيط والبحث والتقويم من أهم وظائف إدارة النظم التربوية العصرية، وغدت لهذه الوظائف نظم مستقرة في صلب صناعة التعليم المتطورة.

إن هذه النظرة الشاملة للعملية التربوية تقودنا إلى توضيح منحى النظم الذي صار اتجاهاً أو منهجاً جديدا في النظر إلى التعليم بعناصره ومكوناته المختلفة. فكل عنصر من عناصر المنظومة التربوية يكون جزءاً أو نظاماً فرعياً من نظام أشمل و أكبر وهو النظام التربوي ككل، و هذا النظام التربوي الشامل بمداخلاته و عملياته و مخرجاته يكون نظاماً فرعياً من نظام أعمّ وأشمل هو المجتمع الذي يمثل مجموعة من النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ذات الأهداف الواحدة والمدخلات المشتركة. ثم، إن هذا المجتمع في أي بلد عربي هو جزء من مجتمع أكبر هو المجتمع العربي وهذا بدوره يكون جزءاً من المجتمع العالمي الذي يعتبر أيضا نظاماً شاملاً يضم كل الأنظمة الفرعية الأخرى، من هذا المنطلق فإن هذه النظم وهي التعليم بعناصره والمجتمع تصبح مدخلاته التي يشتق منها مقوماته وخصائصه مما يفرض علينا الرجوع إليها عند التفكير في إصلاحه وتجديده .

إن منهج النظم يؤكد أن تخطيط وتطوير أي برنامج تربوي يتطلب أهدافا محددة وخطة تفصيلية لتحقيق تلك الأهداف ثم عملية تنفيذية تتفاعل فيها مختلف العناصر المادية والبشرية التي حددتها الخطة لأجل تحقيق نتائج معينة وفقاً للأهداف الإجرائية للبرنامج ومن هنا فإن للبرنامج سواء كان نظاماً شاملاً أو نظاماً فرعياً أربع خطوات أو مراحل أساسية متسلسلة تبدأ بالأهداف ثم الخطة وتمر بالعملية التنفيذية حتى تصل إلى المخرجات . وتتفاعل هذه المراحل الأربع لتجعل من البرنامج التربوي نظاماً متكاملاً يتصف بكل خصائص النظام المعروفة من قبل محللي النظم من حيث العناصر والتفاعلات والعلاقات الموجودة فيها . ويسبق هذه المراحل عادة عدد من الإجراءات المطلوبة كما أشرنا إلى ذلك سابقاً وتلحقها عملية التقويم والمتابعة والتغذية الراجعة التي تزيد من التفاعل الموجود بين هذه المراحل .

فمراحل التنفيذ هي :

ما تم شرحه أعلاه وفق منهج النظم حيث هناك أربع مراحل أساسية ومرحلتان مكملتان الأولى تسبق هذه المراحل والثانية تليها وبهذا يصبح عدد المراحل ستّا وهي :

أ. مرحلة تهيئة بعض المتطلبات اللازمة للتنفيذ وقد تم عرضها في صفحات سابقة .

ب. مرحلة تحديد الأهداف الإجرائية لكل عنصر من عناصر المنظومة التربوية، على أن تكون الأهداف لكامل المنظومة متدامجة تخدم نفس الغايات الخاصة بالمنظومة التربوية ككلّ.

ج. مرحلة وضع الخطط التنفيذية التفصيلية لكل عنصر من عناصر المنظومة التربوية .

د. مرحلة تنفيذ الإجراءات والعمليات المتفاعلة لتنفيذ الخطط التفصيلية

ه. مرحلة وصف وتحليل المخرجات لكل عنصر من عناصر المنظومة التربوية.

و. مرحلة التقويم والمتابعة والتغذية الراجعة .

وفيما يلي شرح وتوضيح لهذه المراحل :

مرحلة تحديد الأهداف الإجرائية :

بعد تهيئة بعض المتطلبات والإجراءات اللازمة للتنفيذ في ضوء ما تم شرحه سابقاً، تأتي مرحلة تحديد الأهداف الإجرائية المشتقة من الأهداف العامة والتفصيلية التي تم عرضها سابقاً.إذ لابد من البدء بوضع هذه الأهداف لكل برنامج ومشروع من مشروعات الاستراتيجية حسب الأولويات التي يمكن أن

تختلف من بلد إلى آخر وكما سيأتي توضيحه لاحقاً . وتتلخص معايير الأهداف الإجرائية الجيدة بما يأتي :

أ. أن تتم كتابة الأهداف في وثيقة خاصة للمشروع أو البرنامج التربوي.

ب. أن تكون معبرة عن الأهداف العامة والتفصيلية والحاجات الأساسية، في إطار التكامل والتدامج المنطقي بين كل تلك الأهداف.

ج. أن تكون ذات علاقة مباشرة بنوع البرنامج وشاملة لجميع جوانبه

د. أن تكون الأهداف مصاغة بشكل إجرائي يسهل قياسها، على أن لا يتمّ ذلك على حساب الاتّساق المنطقي بين الأهداف.

ه. أن تكون متناسبة مع الإمكانات لكي يسهل تحقيقها .

بعد أن يتم إعداد الأهداف السلوكية الإجرائية للبرنامج وفقاً للمعايير السابقة وعادة عن طريق الدوائر المختصة للبحث والتخطيط والتقويم يتم عرض هذه الأهداف الجديدة على واضعي ومخططي هذا البرنامج والمسؤولين عنه وبعض من لهم علاقة بالبرنامج لكي يكون لهم الرأي النهائي في مدى ملاءمتها وتعبيرها عن الأهداف العامة وقابلية البدء بتنفيذها والتي تعتبر بداية مرحلة التطوير الحقيقي لعنصر من عناصر المنظومة التربوية . ولابد من الإشارة هنا إلى أن هذه الأهداف ستكون قابلة للتعديل بالإضافة أو الحذف أو التحوير خلال عملية التنفيذ وفي ضوء ما تواجهه من صعوبات أو احتمالات بتغير الإمكانات.

مرحلة وضع الخطط التنفيذية التفصيلية لتنفيذ المشروع :

إن تنفيذ أي برنامج تربوي يتطلب عادة بعد تحديد الأهداف توفر مجموعة من الإجراءات والخطوات والتفاصيل المتعلقة بمتطلبات ذلك البرنامج المادية والبشرية. وكما قلنا سابقاً فإن البرنامج التربوي مهما كان حجمه يعتبر نظاماً ذا عناصر متعددة يتفاعل بعضها في بعض ويؤثر كل منها ويتأثر بالعناصر الأخرى.

ولذلك فإن هذه المجموعة الكبيرة من الإجراءات والخطوات والتفاعلات المعقدة المختلفة والتي يتوقع أن تجري بين عناصر هذا النظام والمتطلبات المادية و البشرية اللازمة لسيره تتطلب أن تكون هناك خطة تفصيلية واضحة بكل هذه الجوانب. ومن الطبيعي أن تتباين طبيعة مثل هذه الخطة وحجمها والتفاصيل التي تحتويها تبعاً لدرجة تعقيد البرنامج التربوي وحجمه.

إن المهمة الأساسية الثانية بعد وضع الأهداف هي وضع خطة تنفيذ البرنامج والإسهام في تطويرها في ضوء الأهداف الجديدة . كما يمكن الإفادة من هذه الخطة في تعديل جديد للأهداف الإجرائية عن طريق التغذية الراجعة .

بعد أن يتم تحديد معالم الخطة الموضوعة للبرنامج أو المشروع التربوي تأتي مرحلة تقويمها تمهيداً لتطويرها في ضوء معايير محددة لما يجب أن تكون عليه الخطة التنفيذية لأي برنامج تربوي ومن هذه المعايير ما يأتي:

أ. أن تكون الخطة ذات أبواب أو أجزاء واضحة ومترابطة ومتسلسلة تبدأ في جزئها الأول بعرض الأهداف الإجرائية للبرنامج مع وصف واضح لكل هدف منها وأن تكون الأجزاء الأخرى موضحة للإجراءات التنفيذية اللازمة لتحقيق كل هدف ومتطلبات هذه الإجراءات المادية بما في ذلك عامل الزمن وتحديد أساليب التقويم المستمر للعمليات التي تجري في البرنامج.

ب. أن تكون الخطة قد وضعت بشكل يسهم في تحقيق البرنامج لأهدافه كافة إذ لابد من ملاحظة الإجراءات والمتطلبات الخاصة بكل هدف منها ومدى تغطية جميع الأهداف في الخطة .

ج. أن تحتوي الخطة على تفاصيل كافية لكل هدف من أهدافها لا تدع مجالا للتأويل أو الاجتهاد في أثناء التنفيذ . ذلك أن من أهم نقاط

الضعف التي تواجهها البرامج التربوية هو أن كثيراً من التفاصيل تترك لكي يتخذ بشأنها القرار المناسب في أثناء التنفيذ لذلك فإن ذكر كل العناصر التفصيلية وتخطيطها مقدماً يساعد في تحليل جميع جوانب البرنامج كما يساعد في التعرّف على نقاط الضعف التي تحول دون تحقيق أي هدف من الأهداف الإجرائية .

د. أن تكون الخطة بأجزائها المختلفة سهلة الفهم من قبل المساهمين في المشروع من مختلف الفئات لكي يستطيع كل منهم تأدية دوره على الوجه الأمثل . كما ينبغي أن تأخذ الخطة بنظر الاعتبار أولئك الذين سيطبق عليهم البرنامج التربوي من طلبة أو متدربين أو غيرهم.

ه. أن تكون الخطة أكثر احتمالاً للتنفيذ . إذ ينبغي أن تكون الإجراءات التي تتضمنها متفقة مع المتطلبات المادية والبشرية التي يكون من السهل توفيرها للبرنامج . ويفضل أن تحدد الخطة عدداً من البدائل لزيادة فرص احتمال تنفيذها .

و. أن تكون الخطة مرنة قابلة للتعديل في أثناء التنفيذ.

مرحلة التنفيذ والعمليات المتفاعلة لتنفيذ الخطة :

إن إجراء العمليات المختلفة لتنفيذ خطة تطوير البرنامج التربوي تعتبر مهمة جداً وتعتبر المفتاح المركزي للتطوير وأساساً لتقويم الأهداف ومدى تنفيذ الخطـــة وفاعليتها وكفايتها. ويتطلب الأمر وضع خطة تفصيلية لهذه العمليات تجيـــب على عدد من الأسئلة منها هل تجري جميع العناصر في البرنامج والأنشطة والفاعليات وفقاً للأهداف ولما حددته الخطة وإذا لم تكن كذلك فما جوانب الخلل وأين تقع ؟ ثم كيف يمكن التغلب على جوانب القصور هذه؟

وحال بدء عمليات تنفيذ البرنامج فإن وضع خطة تفصيلية للتقويم والتطوير تصبح مطلوبة على أن تشمل هذه الخطة عدداً من العناصر منها ما يأتي :

أ. ملاحظة نوع العمليات التي تجري لتنفيذ البرنامج وإعداد كل الجداول والاستمارات اللازمة التي تسجل فيها نتائج الملاحظة وعلى سبيل المثال فإن من بعض الجوانب التي يتم ملاحظتها العناصر البشرية الأساسية ومواقعها من تلاميذ ومعلمين وغيرهم والمستلزمات المادية من تجهيزات وأدوات وما شابه والمتطلبات العلمية من كتب دراسية ومناهج وأدلة وغيرها وأدوات القياس من اختبارات واستفتاءات واستمارات ملاحظة والعمليات التي تجري في كل مجال من قبل العمليات الإدارية وعملية التدريس والنشاطات المختلفة مع تسجيل حجمها وتسلسل تنفيذها .

ب. تحديد العمليات المتوقعة كما وردت في الخطة و مقارنة ذلك بالواقع الفعلي للتنفيذ وتحديد جوانب النقص أو الفروق الموجودة لأجل تلافيها مسبقاً و قد تتوصل هذه المقارنة إلى أن ما يجري هو أكثر أو أقل مما هو موجود في الخطة أو أنه يختلف عنها جزئياً أو كلياً.

ج. في ضوء نتائج المقارنة في (ب) أعلاه يتم تطوير العمليات بواحد أو أكثر من الوسائل و الأساليب المعروفة منها إجراء تغيير أو تبديل في الكوادر البشرية أو تغيير مواقعها و إضافة مستلزمات أخرى تتطلبها عملية التطبيق الفعلي ولم تشر إليها الخطة سابقاً أو إجراء تغيير في أنماط العلاقات الإدارية والفنية للبرنامج.

د. بعد أن تتم عملية المقارنة والتطوير قد تدعو الحاجة إلى تعديل الخطة نفسها وهنا قد نرجع إلى الخطة لإجراء بعض التعديل والتحوير

المطلوب والذي ينعكس على الأهداف الإجرائية للبرنامج فيجري تعديلها أيضا في ضوء التطبيق الفعلي للبرنامج و هذا ما يسمى بالتغذية الراجعة.

مرحلة وصف المخرجات وتحليلها :

إن وصف مخرجات أي برنامج تربوي وتحليلها له أهمية كبيرة لأنه يزودنا بمعلومات و بيانات مهمة تفيد في تطوير البرنامج و تعديله و تحسينه في حالة إعادة تنفيذه كما يسهم في المساعدة على اتخاذ قرار مناسب بشأن إنهاء البرنامج أو الاستمرار فيه. إن تقويم المخرجات يتم عادة في ضوء معيارين مهمين. الأول هو مدى تحقق أهداف البرنامج و انعكاسها على هذه المخرجات مباشرة والثاني مدى تحقق أهداف البرنامج وانعكاسها على هذه المخرجات على الأمد المتوسط و البعيد عند تفاعل هذه المخرجات مع عوامل أخرى في حقل العمل و في المجتمع. ويتم تحقيق النوع الأول من التقويم المباشر باستخدام أدوات قياس مباشرة بعد الانتهاء من البرنامج و حسب طبيعة كل هدف من الأهداف الإجرائية أما النوع الثاني فيتم تحقيقه عن طريق المتابعة و تحليل العمل وأساليب مختلفة تبعاً لنوعية المخرجات.

إن الوصف و التحليل للمخرجات بكل أنواعها يعتبر تقويماً شاملاً يسهم في إعطاء صورة واضحة عن كفاية البرنامج و فوائده ومدى تحقيقه للأهداف الموضوعة وهو يساعد على تطوير البرنامج بأهدافه وخطته وعملياته عند تنفيذ دورته اللاحقة.

مرحلة التقويم والمتابعة والتغذية الراجعة :

إذا كانت التربية هي عملية تنمية القدرة و السلوك الإنساني في اتجاه أهداف مرغوبة فإن التقويم التربوي هو الجسر الذي يمنحنا الفرصة لأن نعبر المسافة بين

واقعنا الذي نعيشه و الأهداف التي نتطلع إليها، والتقويم بهذا الوصف أداة المربين للانتقال بالممارسة التربوية ممّا هو قائم إلى ذلك الذي ينبغي أن يكون.

و التقويم التربوي من هذا المنظور هو حجر الزاوية في كل ما يتعلق بالبرامج التربوية المختلفة و هو عملية مرتبطة باتخاذ إجراءات محددة الهدف منها تقرير قيمة برنامج ما أو ميزانيته أو مدى فاعليته في تحقيق الأهداف التربوية. كما وينظر إلى عملية التقويم التربوي على أنها عملية مستمرة يفترض أن تحسن أداء البرنامج و تزيد من قابليته للتطوير.

إن المنطلقات الأساسية للتقويم التربوي الحديث تتلخص بما يأتي:

أ. إن تقويم أي برنامج تربوي لابد أن يتم في ضوء أهداف واضحة و محددة لذلك البرنامج فبدون هذه الأهداف يصعب إجراء تقويم علمي موضوعي. فالأهداف هي المعايير التي في ضوئها تتجلى تأثيرات البرنامج التربوي وكفايته وفاعليته.

ب. إن التقويم عملية ينبغي البدء بها منذ المراحل الأولى للبرنامج فالتقويم الذي يجري في مراحل متأخرة قد لا يخدم عملية التطوير، فالتقويم عملية مستمرة تبدأ من بدايات البرنامج التربوي وتهدف إلى تطوير البرنامج وجعله أكثر كفاية وفاعلية في تحقيق الأهداف والحصول على أكبر وأفضل مخرجات من المدخلات المتاحة.

ج. إذا كان التقويم عملية مستمرة وله دور مهم في تطوير البرنامج فلا بد إذن أن يكون جزءاً متكاملاً من البرنامج التربوي بل من كل خطوة من خطوات تخطيطه و تنفيذه.

د. إنه مهما كان حجم البرنامج التربوي ودرجة تعقيده فلابد أن ينظر إليه على أنه يتألف من شبكة من الخطوات والإجراءات والأشخاص

والأجهزة المتفاعلة. لذلك فإن التقويم يكون عبارة عن تحليل للنظام بكل جوانبه و يكون دور المقوم التربوي كمحلل نظم يتحمل مسؤولية التحليل لعناصر البرنامج وتفاعلاته بطريقة يتوقع لها أن تؤدي إلى زيادة فاعلية البرنامج و تطويره المستمر. وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا كان محلل النظم هذا جزءاً رئيساً من القوى البشرية المساهمة في البرنامج منذ بداياته وأن تتاح له فرصة الحوار الكافي مع المساهمين في تنفيذ هذا البرنامج (الاستراتيجية) ليعيش أهدافه و يتفهم مراميه ويدرك موضع الخطط وأساليب التنفيذ من هذه الأهداف .

ه. إن التخطيط السليم يعتبر حجر الزاوية لنجاح تنفيذ أي مشروع و لذا فإن وجود خطة متكاملة للمشروع التربوي بكل أهدافه و جوانبه التنفيذية والمتطلبات المادية والبشرية والتوقعات المستقبلية لمخرجاته يعتبر ضرورة أساسية لا يمكن للمقوم أن يؤدي الدور الأمثل إلا إذا ساهم في تقويم الخطة وتقديم المقترحات لتطوير أجزائها وملاحظة مدى إيفائها و تغطيتها لكل جوانب الأهداف التفصيلية.

و. إن العمليات التي تجري في البرنامج التربوي نتيجة تفاعل شتى المتغيرات وما تنتجه من مخرجات متنوعة تحتاج إلى تقويم مستمر يؤدي إلى تزويد المنفذ التربوي بمعلومات تكون كتغذية راجعة تتم في ضوئها عملية التطوير والتغيير .

فعملية التقويم عملية مستمرة لمشروعات الاستراتيجية تبدأ بالأهداف وتمرّ بالخطة الموضوعة لتحقيق الأهداف ثم العمليات والمخرجات وتكون التغذية الراجعة أساسا للتطوير في كل مرحلة من مراحل البرنامج .

ولذا فان استحداث أو تطوير وحدة أو إدارة للتقويم لا بد أن يكون ملازما

للبدء بتنفيذ الاستراتيجية حيث إنّه بدون مثل هذه الإدارة لا يمكن مهما بذلت الجهود أن تأخذ الاستراتيجية طريقها إلى التنفيذ السليم .

المراحل الزمنية لتنفيذ الاستراتيجية :

كما لاحظنا سابقا فهنالك ست مراحل لتنفيذ الاستراتيجية تبدأ هذه المراحل بمرحلة تهيئة بعض المتطلبات اللازمة للتنفيذ ثم تليها أربع مراحل أساسية وهي تحديد الأهداف الإجرائية ووضع الخطط التنفيذية والعمليات المتفاعلة ثم وصف وتحليل المخرجات، أما المرحلة السادسة فهي مرحلة التقويم والمتابعة والتغذية الراجعة .

وبالرغم من وضوح هذه المراحل وتداخل بعضها مع البعض الآخر إلا أنها متسلسلة زمنيا ذلك أن تهيئة المتطلبات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية ينبغي أن تسبق أو تسير جنبا إلى جنب مع مرحلة تحديد الأهداف ووضع الخطط وحتى إجراء بعض العمليات اللازمة للتنفيذ ، وأما التقويم فإنه يستمر منذ بداية التنفيذ وحتى نهايته.

ويمكن أن تكون هذه المراحل مرنة ومتدرجة حسب الإمكانات وظروف كل منظومة تعليمية في كلّ قطر عربي.

إن وضع مراحل زمنية محددة بالأشهر أو السنوات لتنفيذ الاستراتيجية قد لا يكون عمليا ودقيقا لأسباب عديدة يأتي في مقدمتها تفاوت الإمكانات والواقع بين البلدان العربية ، فما يمكن إنجازه في عام واحد في أحد البلدان قد لا ينجز في عامين أو ثلاثة في بلد آخر . كما إن تحديد مراحل زمنية محددة ودقيقة قد يؤدي إلى عدم التمكن من تنفيذ الاستراتيجية بشكل فعال خاصة عندما يلاحظ التربويون و المسؤولون في بلد ما أنهم غير قادرين على الوفاء بمتطلبات هذه المرحلة الزمنية مما قد يؤدي إلى التأخر في التنفيذ أو التخبط أو الإسراع في جوانب مهمة تتطلب الدقة والاستعداد اللازم لها .

ومع ذلك لا بد من تحديد مؤشرات زمنية تساعد في تلمس الطريق عند تنفيذ الاستراتيجية . ويفضل عند تحديد هذه المؤشرات الزمنية مراعاة ظروف البلدان العربية كافة من حيث واقع الأنظمة التربوية فيها وإمكاناتها البشرية والمالية والمادية.

وبذلك فإن المواعيد الزمنية المقترحة ستكون للحد الأعلى حيث يمكن تنفيذ الاستراتيجية أو بعض جوانبها في فترات أقصر مما هو متوقع وربما تحتاج بعض الدول إلى فترات إضافية يكشف عنها واقع التطبيق الفعلي والتقويم المرحلي للتنفيذ. وفيما يلي مقترح يمكن مناقشته وتعديله لهذه البرمجة الزمنية للاستراتيجية:

مدة تنفيذ الاستراتيجية :

أن يستغرق تنفيذ الاستراتيجية لتحقيق جميع أهدافها واستيعاب جميع أولوياتها مدة لا تتجاوز عام 2015 من هذا القرن ببذل جهود استثنائية مكثفة مع تعاون وتنسيق عربي تلعب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم دورا رئيسا فيه على أن يتم خلال السنوات الأخيرة إعداد استراتيجية جديدة لمرحلة جديدة مدتها (10) سنوات أي لغاية 2025م .

مدّة تنفيذ المرحلة الأولى :

يمكن أن تستغرق العملية الأولى لتنفيذ الاستراتيجية (1–3) سنوات وهي المرحلة التمهيدية التي يركز فيها على تهيئة الإجراءات المطلوبة والأساسية لتنفيذ الاستراتيجية والتي تركز على سبع نقاط أساسية تبدأ بالحوار ثم استحداث أو اكتمال ما هو قائم من مؤسسات بحثية وتخطيطية وتقويمية وإعداد التشريعات اللازمة وتهيئة المستلزمات البشرية والمالية والمادية والاتصال والمناقشة مع الدول العربية الأخرى سواء مباشرة أو من خلال المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

من الطبيعي أن تواصل الحركة التربوية مسيرتها خلال هذه المرحلة . وأن نجد فيها قوة دافعة إلى مزيد من النشاط والتوجيه السديد في أغراضها ومستوياتها يتجلى ذلك خاصة في مواجهة المشكلات الحادة من ناحية وفي تطوير المستحدثات التربوية من ناحية ثانية وفي الاهتداء بالنموذج الملائم للتطوير من بين النماذج المقترحة في الاستراتيجية والسعي الجاد إلى بلوغ المرامي الموضوعة في المواعيد المحددة .

مدّة تنفيذ المرحلة الثانية:

وفي المرحلة الثانية التي قد تستغرق (1–3) سنوات أيضا والتي يمكن تسميتها مرحلة الانطلاق يتم إرساء الأسس لتطبيق الاستراتيجية بصورة فعلية ، حيث يتم فيها وضع الاستراتيجيات والخطط اللازمة لتنفيذ المشاريع والبرامج بعد تحديد دقيق للأهداف الإجرائية والسلوكية وتحديد وسائل تنفيذها وكيفية إجراء عمليات التقويم التطويري المستمر . ويمكن أن تكون هذه المرحلة متداخلة مع المرحلة الأولى واستكمالا لها حيث يتم تطوير الأجهزة والمؤسسات على مختلف المؤسسات والبدء بعملها في إجراء البحوث ووضع الخطط التفصيلية بعد تحديد دقيق للأهداف الإجرائية .ولا بد في هذه المرحلة من التنسيق بين الخطط التربوية المعدة والخطط التنموية الأخرى في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لكي تكون بمجموعها ممثلة لاستراتيجية عامة للتنمية الشاملة في المجتمع في ذلك البلد .

مدّة تنفيذ المرحلة الثالثة:

في المرحلة الثالثة التي تمتد بين (3–5) سنوات وهي مرحلة المواجهة والتطبيق يبدأ العمل بجدية من قبل فرق عمل متخصصة لتنفيذ البرامج التفصيلية حسب الأولويات المقررة مسبقا. ويكون هذا التطبيق

تفصيليا يتناول جميع جوانب البرنامج وفق الخطط التفصيلية الموضوعة لكل منها . مع الإشارة إلى أن هذه المرحلة ليست منفصلة عن المراحل السابقة بل متفاعلة ومتداخلة معها ، إذ يمكن البدء ببعض البرامج في أثناء سير المرحلة الثانية .

مدّة تنفيذ المرحلة الرابعة:

وفي المرحلة الرابعة التي يمكن تسميتها بمرحلة التقويم والمتابعة والتي تمتد للمدة المتبقية يتم تقويم ما أنجز من الاستراتيجية ومن ثم تطويرها في ضوء نتائج تقويم المخرجات التي تعتبر كتغذية راجعة لهذا التطوير. علما بأن عملية التقويم كما أشرنا سابقا ستكون مستمرة منذ بداية تنفيذ الاستراتيجية، ولذلك فإن هذه المرحلة تتداخل مع المراحل الأخرى السابقة لها إلا أنها ستركز في هذه المرحلة على تقويم المخرجات ومعرفة مدى كونها وفق الأهداف الإجرائية الموضوعة في الخطط التربوية لتنفيذ البرامج المختلفة .

في ضوء ما تقدم يمكن ملاحظة نقاط مهمة يأتي في مقدمتها العلاقة الوثيقة بين مراحل التنفيذ والمراحل الزمنية فضلا عن وجود علاقة وتفاعلات واضحة بين المراحل نفسها فهي تتداخل بشكل لا يمكن فصلها عن بعض. ولا بد أن نشير هنا إلى أن تنفيذ الاستراتيجية يكون عن طريق تحويل الاستراتيجية الرئيسة إلى برامج ومشروعات متنوعة ومتعددة تغطي جميع جوانب الاستراتيجية وأهدافها العامة .وتكون الأولوية في التنفيذ للبرامج ذات العلاقة بالتطوير الشامل المباشر والموضوعة في رأس القائمة ومن الطبيعي أن يختلف نوع هذه البرامج وحجمها من بلد إلى آخر حسب أولوياته وإمكاناته وواقعه التربوي. وسنأتي على توضيح هذه الأولويات ويترك لكل بلد حرية تقديم أو تأخير بعضها في عملية التنفيذ.

أولويات خطط الاستراتيجية :

معايير اختيار الأولويات :

بعد أن تم استعراض الجوانب الأساسية للاستراتيجية التي يمكن أن تتحرك في ضوئها التربية العربية خلال سنوات تنفيذها حتى عام 2015 وفق المراحل المشار إليها آنفا، لابد من تحديد أولي للأولويات والأسبقيات التي يفضل البدء بتنفيذها واعتبارها البدايات أو المنطلقات الأساسية لتنفيذ الاستراتيجية. إن أهمّ المعايير التي يمكن الاستناد إليها في تحديد هذه الأولويات تتلخص بما يأتي :

أ. حدة المشكلة ومعاناة النظام التربوي منها .

ب. إنها مشكلة قديمة بذلت جهود لمواجهتها ولكنها لا زالت قائمة بشكل حاد.

ج. إنها مشكلة تمتد آثارها المباشرة إلى جميع قطاعات المجتمع وجوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

د. إنها مشكلة ترتبط ارتباطا مباشرا بتوفير القوى البشرية المؤهلة للمجتمع وخطط التنمية.

هـ. إنها مشكلة تعاني منها معظم البلدان العربية أو أغلبها ويمكن الاستفادة من تبادل الخبرات فيما بينها .

و. القضايا التي يشكو منها المواطنون والتربويون والمسؤولون يمكن اعتبارها قضايا ومشكلات حادة .

ووفق هذه المعايير وغيرها يمكن تحديد الأولويات بما يلي:

- التصدي لمشكلة الأمية في جميع بلدان الوطن العربي ومعالجة هذه المشكلة من الجانبين النوعي والكمي واعتبارها ذات أولوية قصوى يجب مجابهتها

بكل الوسائل الفعالة ومحاولة التخلص منها كليا في جميع البلدان في فترة لا تتجاوز نهاية الفترة المحددة لتنفيذ الاستراتيجية .

- التصدي لمشكلة التعليم الأساسي وأن تسعى كل دولة إلى أن تجعل هذا التعليم مجانيا وإلزاميا باعتباره مقدمة الأهداف المركزية التي يتضمنها حق المواطن العربي في التعليم وأن يتواكب التصدي لهذه المشكلة جنبا إلى جنب مع الجهود الكبيرة لمحو الأمية لكي يتم غلق المنفذ الرئيسي لها وتسهم في خلق مجتمع العلم والمعرفة وأن يتم إنجاز ذلك في موعد لا يتجاوز نهاية الفترة المحددة لتنفيذ الاستراتيجية عام 2015 .

- تنويع التعليم الثانوي لتوفير الأطر الوسطى اللازمة للتنمية الشاملة في المجتمع مع إتاحة الفرصة لكل مواطن لكي يأخذ نصيبه من هذا التعلم وفق قدراته وإمكاناته وميوله واتجاهاته، وتقليص الإهدار الكبير الحاصل في شريحة الشباب بسبب محدودية اختصاصات هذا التعليم في الوقت الحاضر، على أن يكون الهدف الأساسي أن ينخرط ما لا يقل عن 50٪ ممن هم في سن هذا التعليم في هذا النوع الجديد من التعليم الثانوي الذي يمكن تعميمه ضمن مرحلة لاحقة بعد الانتهاء من تنفيذ هذه الاستراتيجية.

- النهوض بالجوانب النوعية للتربية من تطوير للمناهج وإدخال للتقنيات العلمية والتكنولوجية الحديثة في التعليم.

- تنويع التعليم التقني وتطويره لما له من أهمية في تزويد سوق العمل بالأطر المناسبة التي يحتاجها وبنفس الوقت يوفر العمل لشريحة واسعة من الشباب ويقضي على البطالة المقنعة. ويمكن أن يكون من بين مفرادت هذا التطوير خلق قنوات واضحة ومتعددة وانفتاحه على التعليم العالي.

- الارتقاء بمهنة التعليم عن طريق تحقيق التكامل بين الإعداد والتدريب أخذا

بمبدإ التربية المستديمة ووضع شروط مناسبة لاجتذاب أفضل العناصر للالتحاق بكليات التربية ومعاهد المعلمين التي لابد من تطويرها وإدخال المستحدثات العلمية والتكنولوجية في مناهجها الجديدة.

- تطوير الإدارة التربوية لما لها من تأثير مباشر في سير العملية التربوية وتطوّرها وفي تنفيذ الأولويات الأخرى.
- تطوير الأبنية المدرسية وتكون وفق المهام الجديدة لمدرسة المستقبل المعتمدة على الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة وتوفير الأماكن اللازمة وللأنشطة التربوية المختلفة.
- العناية بتطوير التعليم قبل المدرسي بما يؤدي إلى إعداد الأطفال مبكرا لكسب مهارات تجعلهم قادرين على الدخول في مجتمع التنافس ومؤهلين لمواجهة التحديات التنموية والحضارية. وجعل هذا التعليم يشكل جزءا لا يتجزأ من التعليم الأساسي.
- العناية بمدارس ذوي الاحتياجات الخاصة من الموهوبين والمعوقين الذي لا بد من توفير فرص النمو والمشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية كل وفق قدراته وإمكاناته فالموهوبون هم ثروة المجتمع ويلعبون دورا مهما في مجال الإبداع الضروري للتقدم في عصر المعرفة والتقانة، أما المعوقون أو المتخلفون فهي فئة محرومة من التعليم الاعتيادي ومن الواجب دينيا واجتماعيا أن تتم رعايتها بتهيئة مدارس خاصة لهم. مع الإيمان بأهمية دمج جزء من هذه الشريحة في المدارس الاعتيادية حيث تجد فيها فرصة أفضل للنمو والاندماج في المجتمع.
- تطوير أساليب لتقويم الامتحانات التي أصبحت بمفاهيمها الحديثة أوسع وأعمق من مجرد تقويم تقدم التلميذ أو نموه خلال التعليم من خلال الامتحانات التقليدية. إن تقويم التلميذ (التقويم المصغر) يبقى حكما ومرجعا

لكل تقويم آخر (مكبر) من أنشطة ومشاريع وخطط تربوية. لا بد من النظر إلى التلميذ وتقويمه كنظام له خصائصه ومقوماته، فالتلميذ له خلفية اجتماعية وعمر عقلي وزمني وله مستوى نضج انفعالي وله مستوى من المعارف والمهارات والكفايات التي تجعله قادر على التعلّم الذاتي وعلى التعلّم مدى الحياة والتكيّف مع الوضعيات الحياتية والتعلمية المعقدة وله حالة صحية وعلاقات اجتماعية واسعة وكل هذه العوامل وغيرها تؤثر في عملية التقويم الجديد والذي لا يمكن للامتحانات التقليدية أن تأخذها بنظر الاعتبار، والتقويم الجديد يحاول أن يحدد العوامل المؤثرة ويكشف مدى تأثيرها في أداء التلميذ وتحصيله النهائي.

- العناية بتعليم الفئات المحرومة وخاصة النساء وأبناء الريف بما يحقق العدالة والمساواة بين أبناء المجتمع. وسيعالج هذا الموضوع ضمن معالجة المشاكل الحادة المشار إليها في النقاط السابقة .

نموذج تطبيقي:

ربما يكون من المناسب توضيح الإجراءات المطلوبة لوضع وتنفيذ خطة لمعالجة المشكلات ذات الأولوية الموضحة سابقا. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذا النموذج سوف يكون مختصرا لأن الدخول في جميع التفاصيل المطلوبة لخطة واحدة وكمشروع واحد تتطلب كتابة مجلد قد يفوق بحجمه حجم هذه الاستراتيجية أو يزيد – كما لا بد من توضيح أن الاستراتيجية عند التنفيذ لا بد أن تتحول إلى مجموعة كبيرة من المشاريع والبرامج يحتاج كل منها إلى نفس الجهود أو أكثر لإعداد الخطة وتوضيح إجراءات التنفيذ والتقويم والتطوير مما يعني وجود حاجة إلى عشرات الخطط المكتوبة التي تقوم مؤسسات البحث والتخطيط والتقويم بإعدادها. وهذا يعني أنّ هذه الاستراتيجية لا تتناول

بالتفاصيل معالجة أي مشروع وإنما توضح الخطوط العامة والملامح الأساسية المطلوبة للتنفيذ . ولذا فإن النموذج التطبيقي سيكون بتركيز شديد ويتناول الجوانب الأساسية لوضع الخطة الفرعية لإحدى عناصر المنظومة التربوية وسيتم اختيار مشكلة الأمية في إحدى الدول العربية ببيانات افتراضية لكي نطبق عليها إجراءات وضع وتنفيذ الخطة وكما يأتي:

1. لنفترض أن البلد (س) فيه (100000) مائة ألف أمي 70٪ منهم من الإناث و30٪ من الذكور كما أن هذا العدد ينقسم فئتين ، الفئة الأولى من أبناء الريف ويمثلون 65٪ والفئة الثانية من أبناء الحضر ويمثلون 35٪ .
2. كخطوة أولى لا بد من الإيفاء بالإجراءات المطلوبة لتنفيذ الاستراتيجية من حوار واستحداث وتطوير من الأجهزة والمؤسسات وإصدار التشريعات اللازمة مع إعداد القوى البشرية اللازمة وحصر الموارد المالية والاطلاع على التجارب العربية والعالمية في ميدان محو الأمية .
3. تحديد الأهداف الإجرائية للخطة اللازمة لمحو الأمية خلال البرنامج الزمني المحدد الذي يجب أن لا يتجاوز عام 2015 . وكنموذج لهذه الأهداف المشتقة من الهدف العام وهو الخلاص من انتشار الأمية ما يأتي :

- أن يتم خلال السنوات الثلاثة الأولى من تنفيذ الخطة محو أمية ما لا يقل عن 35٪ من الأميين (أي (35000) أمي .
- أن تكون نسبة الإناث ممن ينخرطن في برنامج محو الأمية خلال هذه الفترة 70٪ أي بحدود (24500) من الإناث .
- أن تكون نسبة أبناء الريف من العدد أعلاه 65٪ أي يكون عدد من يتم إخضاعهم للبرنامج من هذه الشريحة (22750)
- أن يحصل كل منهم في نهاية البرنامج على تحصيل علمي في المواد

الأساسية وإتقان الكفايات التي يستوجبها التكيّف السليم مع مقتضيات العصر لا يقل عن 50٪ وفق طرق التقويم المستخدمة .

- أن يتعلم الإناث خلال هذه المرحلة بعض المهارات الأساسية والقدرات الضرورية التي تؤهلهنّ للعمل في البيت والمجتمع مثل مهارات تربية الطفل وأساسيات التمريض والشروط الصحة وذات علاقة بالتغذية .
- أن يكتسب الذكور بعض المهارات والكفايات التي تؤهلهم بشكل أفضل للعمل بالمجتمع كالأساليب الحديثة بالزراعة ومبادئ أساسية في النجارة والحدادة وما شابهها .
- أن يطلع الأميون قدر الإمكان على الآلات الحاسبة وكيفية استخدامها في الحياة اليومية .
- أن يتصف كل من ينخرط بالبرنامج في نهايته بالسلوك القويم والعلاقات الإنسانية والاجتماعية المرغوبة، والكفايات التي تيسّر اندماجهم في المجتمع بشكل أفضل.
- أن يتم الانتهاء من الأميين في مرحلتين لاحقتين مدة كل منهما ثلاث سنوات.

4. وضع وإعداد الخطة التفصيلية التي تحقق الأهداف أعلاه وغيرها ويمكن أن تحتوي الخطة على الجوانب التالية :

- تهيئة الأبنية اللازمة لتنفيذ الحملة وعلى افتراض استخدام كل بناية لفترتين يوميا وبمعدل 250 أميا لكل فترة فهنالك حاجة لإعداد (70) بناية مدرسية لتنفيذ الحملة .
- تهيئة المتطلبات الأساسية من الأثاث والوسائل التعليمية وبعض الحاسبات في كل بناية مع متطلبات التدريب المهني والصحي المشار إليه في الأهداف الإجرائية .

- تهيئة الإدارات بعدد المدارس وان تكون الإدارة مؤهلة ومدربة ويفضل اختيار من لهم خبرة في هذا الميدان.
- تهيئة الأعداد اللازمة من القوى البشرية المساهمة وبخاصة المعلمين حيث هنالك حاجة إلى (10) معلمين لكل مركز أو مدرسة أي بحدود (700) معلم ومعلمة عدا المدربين من الاختصاصات الأخرى والموظفين والفنيين المختصين بالتقويم والمتابعة وأن يخضع جميعهم إلى دورات تدريبية قصيرة المدى توضح لهم مهامهم الأساسية وتطور إمكاناتهم ومهاراتهم المهنية والتربوية والعلمية والاجتماعية .
- إعداد الكمية اللازمة من الكتب الدراسية وفق منهج خاص يتناسب والأهداف أعلاه .
- تخصيص الأموال اللازمة لكل مركز من مراكز محو الأمية بعد أن يتم حساب المرتبات والمتطلبات وأن تخول الإدارات بالصرف الذي يكون لا مركزيا .
- منح الإدارات صلاحيات للقيام بالتنسيق مع القوى العاملة في المركز وممثلي المنطقة بإجراء التعديلات اللازمة على الخطة إذا تطلب الأمر ذلك .

5. البدء بتنفيذ البرنامج وفق الخطة أي القيام بعملية التدريس والتدريب للأميين ويمكن:

تشكيل لجنة مركزية لمتابعة عملية التنفيذ وتقويمها واقتراح ما يمكن لإجراء بعض التعديلات على البرنامج أو حتى تغيير بعض الأهداف .

ويتم إجراء اختبارات وتطبيق استمارات الملاحظة والمقابلة لأجل تقويم المخرجات لمعرفة مدى تحقق الأهداف الكمية والنوعية .ويمكن الاستفادة من

نتائج هذا التقويم في منح شهادات تخرج من جهة والتوصل إلى مقترحات بناءة لتطوير البرنامج في المراحل اللاحقة .

6. ضرورة تعيين واحد أو اكثر من المختصين المتدربين على أساليب التقويم لكي يبدأ عمله في المركز أو مجموعة من المراكز منذ المراحل الأولى للبدء بالبرنامج لكي يزود إدارة المركز والمسؤولين عن البرنامج بكل المعلومات اللازمة لإجراء التغيرات والتطويرات المطلوبة في أثناء تنفيذ البرنامج .

7. تكون البرمجة الزمنية للبرنامج في ثلاث مراحل ، مدة كل مرحلة ثلاث سنوات ويوزع الأميون على كل مرحلة بنسبة 35٪ ، 35٪، 30٪ على التوالي على أن يضاف إلى العدد المقرر الأعداد الجديدة من الأميين التي قد تظهر في أثناء تنفيذ الخطة .

كان ذلك نموذجا مختصرا لخطة بسيطة وواضحة مفترضة لمحو الأمية في أحد البلدان العربية ، ويمكن لهذه الخطة أن تكون بتفاصيل أكثر عند التطبيق حيث يمكن أن تحتوي على الاختبارات وبطاقات الملاحظة واستمارات البيانات ومواصفات الإدارة والمعلمين والقوى البشرية اللازمة للعملية.

وبنفس الطريقة يمكن عمل نماذج أخرى لمعالجة المشكلات الحادة الأخرى التي تحتوي عليها الاستراتيجية ولجميع عناصر المنظومة التربوية .

خاتمة

لقد كانت هذه الاستراتيجية تعبيرا عن الاستراتيجية الأساسية والاستراتيجية المحدثة التي ناقشها الخبراء والمختصون في أيار 2004 في القاهرة . وقد حاولت هذه الاستراتيجية المصاغة بشكل جديد تجنب الإسهاب في كتابة وشرح العديد من الجوانب وذلك لكون الأدبيات والمنشورات التربوية والعالمية قد تم تناولها

بشكل مسهب ومفصل ولا نرى ضرورة لإعادة كتابتها في هذه الاستراتيجية التي ركزت بشكل أساسي على سبل التنفيذ وتهيئة مستلزماته البشرية والمالية والمادية .

إن هذه الاستراتيجية تعتبر دليل عمل للأنظمة التربوية العربية لكي تبدأ نهضة تربوية جديدة مبنية على خطط دقيقة ومشتقة من هذه الاستراتيجية وموضوعة في ضوء واقعها وإمكاناتها المختلفة .

نرجو أن تشهد الأنظمة التربوية العربية مرحلة جديدة يزداد فيها الاهتمام بالعملية التربوية بما يؤدي إلى الارتقاء بالمستوى المطلوب إلى ما وصلت إليه الدول المتقدمة الأخرى .

ويقع على عاتق المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مسؤولية كبيرة للتعريف بهذه الاستراتيجية وإقرارها ومتابعة تنفيذها وتقويم هذا التنفيذ .

قائمة المراجع الأساسية

1. استراتيجية تطوير التربية العربية – تقرير لجنة وضع استراتيجية لتطوير التربية في البلاد العربية – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1978 .
2. تحديث استراتيجية تطوير التربية العربية / مسودة للاستثارة الفكرية والمناقشة – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 2004 .
3. مراجعة استراتيجية تطوير التربية العربية – الدكتور عبد الله عبد الدائم – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1995 .
4. نحو تنفيذ استراتيجية التربية العربية – الاجتماع الثالث لوكلاء وزارات التربية العرب – صنعاء – التقرير النهائي – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1982
5. وقائع الندوة الفكرية الأولى لرؤساء الجامعات الخليجية العربية – البحرين – مكتب التربية العربي لدول الخليج 1982 .
6. ندوة خبراء توحيد أهداف التعليم والأسس العامة للمناهج – مكتب التربية العربي لدول الخليج – المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج – الكويت .1980
7. تقويم البرامج التربوية في الوطن العربي – إعداد المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1981 .
8. محاضرات في التقويم التربوي – المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج – الكويت 1983 .
9. نحو تعليم عربي متميز لمواجهة تحديات متجددة – المؤتمر العلمي السنوي السادس – جامعة حلوان – كلية التربية 1998 .
10. رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي الوثيقة الرئيسية – المنظمة العربية

للتربية والثقافة والعلوم – المؤتمر الأول لوزراء التربية والتعليم والمعارف العرب – طرابلس 8991 .

11. التعليم والمستقبل – الدكتور حسين كامل بهاء الدين – القاهرة .1997

12. التربية وتحديات العولمة الاقتصادية – وقائع الملتقى العربي حول التربية وتحديات العولمة الاقتصادية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – تونس 3200

13. المجلة العربية للتربية – المجلد الثالث والعشرون – العدد الثاني – 2003 المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

14. وقائع اجتماع الخبراء حول تحديث الاستراتيجية القاهرة 25–27 مايو 2004 – الأشرطة المسجلة.